عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني

ولاء سعيد إسماعيل الحمضيات

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1444هـ/2022م

دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني

إعداد:

ولاء سعيد إسماعيل الحمضيات

ليسانس الآداب والتربية، لغة انجليزية، جامعة الأزهر/ فلسطين

إشراف: الأستاذ الدكتور جبر إبراهيم الداعور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1444هـ/2022م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني

اسم الطالبة: ولاء سعيد إسماعيل الحمضيات
الرقم الجامعي: 22012333

إشراف: الأستاذ الدكتور جبر إبراهيم الداعور

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2022/10/22 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور جبر الداعور التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتورة تهاني جفال التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً: الأستاذ الدكتور محمد فهاد الشلالدة التوقيع: .....

القدس – فلسطين
1444هـ/2022م

إهداء

إلى أطهر قلبين في حياتي...**والديَّ العزيزين.**

إلى من شاركني السرَّاء والضراء، ولم أره عابسًا يومًا...**زوجي المخلص.**

إلى من أتشوَّق لأرى مستقبلهم المشرق بإذن الله... **أبنائي الغاليين.**

إلى كبيرة المقام ذات السيرة العطرة...**أمي الثانية والدة زوجي.**

إلى من قمن بدعمي ومساندتي دومًا... **أخواتي الغاليات.**

إلى جموع الأقارب والأصدقاءوالزميلات والزملاء.

أهديكم بحثي، وأدعو الله أن ينال إعجابكم.

أهدي ثمرة جهدي لهم جميعاً

الباحثة/ ولاء سعيد إسماعيل الحمضيات

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدُّة الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

ولاء سعيد إسماعيل الحمضيات

التاريخ: 2022/10/22

شكر وعرفان

قال الله تعالى في كتابه الكريم: **﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾** [لقمان: 12].

في بداية كلمتي لا بدّ لي من أتوجه اولاً بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية العالية، ومهد لي الطريق لأنْ أكونَ بينكم اليوم لإتمام هذا الجهد.

كما أنني أتوجه بالشكر والامتنان لكل من: وزارة العدل ممثلةً بكافة أفرادها وأخص بالذكر وزير العدل: **الأستاذ الدكتور/ محمد فهاد الشلالدة**،، وكافة العاملين بوزارة العدل بشقي الوطن فقد كانوا الداعمين لي في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والامتنان **للأستاذ الدكتور/ جبر إبراهيم الداعور**، – إذ كان لإشرافه ومنحه الكثير من الوقت لي اليد الأولى في إظهار هذه الرسالة العلمية بالذي ظهرت عليه، كما كان لتوجيهاته ونصائحه دور أساسي في إثراء دراستي العلمية.

ولا استثني الدكتور/ **حسن السعدوني، والدكتورة/ تهاني جفال والدكتور/ أحمد حرز الله**، حفظهم الله ورعاهم وأطال في أعمارهم.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الأستاذ الدكتور/ محمد فهاد الشلالدة والدكتورة/ تهاني جفال؛ على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة العلمية.

لا يسعني كذلك سوى تقديم الشكر الى جميع أفراد مجتمع الدراسة الذين منحوني الكثير من وقتهم، وبذلوا الكثير من الجهود في سبيل تزويدي بالبيانات الدقيقة والصحيحة.

كما أزف شكري وتقديري إلى مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين التي أعمل بها وأنتمي إليها، وكافة زملائي الأفاضل.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك فيهم جميعًا وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى، والله المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنه على ذلك لقادر.

الباحثة/ ولاء سعيد إسماعيل الحمضيات

مصطلحات الدراسة:

1- الترجمة القانونية:

هي أحد أشكال الترجمة التي ترتبط بالأغراض القانونية من أجل تسهيل معاملات البشر في مجالات عديدة (Le Cheng, 2016).

2- استدامة الأداء المؤسسي:

هو اللبنة الأساسية للطريقة الإدارية التي يتم اتباعها في المؤسسة من أجل خلق قيمة لمخرجاتها على المدى الطويل والقصير مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية (المواجدة، 2019).

3- المؤسسات الحكومية:

هي الهيكلية التي تقوم الدولة بوضعها وإدارة شؤونها ووضع النظام المالي والإداري لها بمختلف القطاعات: (عسكري، اقتصادي، اجتماعي، دبلوماسي، مدني)، (أبو سليمان، 2014).

4- وتعرف الباحثة "المترجم القانوني" تعريفا إجرائيا بأنه:

هو شخص حاصل على شهادة معتمدة من وزار العدل وذلك بعد خضوعه إلى امتحانات تحريرية وشفوية ومقابلة تعدها وتنفيذها لجنة مختصة باللغة الأجنبية، ويسمي مترجم قانوني لأنه مفوض من قبل الدولة للقيام بترجمة الأوراق والوثائق الرسمية ومن ثم توقيعها وختمها بختم المترجم على ان يقوم بأعمال الترجمة بكل دقة وشفافية ومصداقية ونقل النص دون الإخلال بالنص الأصلي.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج؛ حيث تم تصميم الاستبيان واستخدامه لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من المترجمين المزاولين لعام 2022 في فلسطين وعددهم (128) مترجمًا حسب أرقام صادرة عن وزارة العدل لعام 2022؛ واستخدمت الباحثة كلا من أداة الاستبانة والمقابلات لجمع البيانات الأولية، وقد اعتمدت الباحثة في الدراسة على أسلوب الحصر الشامل وتم توزيع الاستبيانات عليهم، وقد تم استرداد (92) استبانة بنسبة استرداد (71.87%)، كما تم تنفيذ أداة المقابلة مع مجموعة من الخبراء والمختصين وصناع القرار في القطاع الحكومي الفلسطيني من أجل تعزيز موثوقية النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي بالإضافة إلى وجود دور مؤثر وإيجابي عام للترجمة القانونية بأبعادها في الدراسة: (استراتيجيات الترجمة، إشكاليات الترجمة واللغة القانونية) في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

كما أظهرت النتائج أن فاعلية بُعد "استراتيجيةالترجمة" المرتبة الأولى بوزن نسبي (75.8%) بينما جاءفي المرتبة الثانية بُعد "إشكاليات الترجمة" بوزن نسبي (74.6%) وفي المرتبة الثالثة بُعد "اللغة القانونية" بوزن نسبي (73.0%).

وخلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة اهتمام صناع القرار في وزارة العدل الفلسطينية بتعزيز العمل على تطوير الترجمة القانونية ونشر التجارب الخاصة بها؛ من خلال ورش العمل والندوات والمنشورات التي توضح استراتيجيات وإشكاليات الترجمة القانونية، بما يعود بالنفع على تحسين جودة كفاءة الترجمة القانونية، وبما يسهم في تعزيز الوصول إلى استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي جراء تطبيقها بشكل عام، مع ضرورة إنشاء نقابة خاصة بالمترجمين القانونيين بحيث تعمل كمظلة راعية لحقوقهم ومُنظمة لشؤون عملهم مما يساهم في تطوير وتنمية قدراتهم من أجل تحسين الأداء الفعلي لهم.

The Role of Legal Translation In The Sustainability Institutional Performance At The Palestinian Government Sector.

Prepared by: Walaa S.I. Elhemdiat

Supervisor: Prof. Jaber Ibrahim El Daour

Abstract:

The study aims to reveal the role of legal translation in the sustainability of institutional performance in the Palestinian government sector.

The study relied on the descriptive analytical approach to reach the results. The questionnaire was designed and used to collect primary data from the study sample. The study population may be among the practicing translators for the year 2022 in Palestine, and their number (128), according to the reports issued by the Ministry of Justice for the year 2022; The researcher used both the questionnaire and the interviews tool to collect the primary data, and the researcher relied in the comprehensive inventory method and questionnaires were distributed to them, and (92) questionnaires were retrieved with a recovery rate of (71.87%), and the interview tool was implemented with a group of experts, specialists and decision-makers in the Palestinian government sector in order to enhance the reliability of the results.

The study concluded that there is a strong positive correlation between legal translation and the sustainability of institutional performance, in addition to the existence of an influential and positive role in general for legal translation in its dimensions in the study: (translation strategies, translation problems and legal language) in achieving the sustainability of institutional performance at the Palestinian government sector.

The results also showed that the "effectiveness of the dimension of translation strategy" ranked first" with a relative weight (75.8%), while it came in the second Ranke, "the dimension of translation problems" with a relative weight of (74.6%).

And in the third Ranke is the "legal language dimension" with a relative weight (73.0%).

The study concluded that the decision-makers in the Palestinian Ministry of Justice should pay attention to promoting work on developing legal translation and publishing their experiences through workshops, seminars and publications that explain the strategies and problems of legal translation.

With the benefit of improving the quality of the efficiency of legal translation, as well as its contribution to enhancing access to the sustainability of the institutional performance of the government sector as a result of its implementation in general, With the need to establish an Association for legal translators so that it acts as an institution that protects their rights and organizes their work affairs, which contributes to the development and evolution of their capabilities in order to improve their actual performance.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يرتكز الاهتمام العالمي حالياً في الحفاظ على استقرار حياة المجتمعات الإنسانية على سطح الكرة الأرضية؛ إذ يُعد استقرار الحياة البشرية من أهم التوجهات العلمية والفلسفية والتطبيقية التي تتجه نحوها دول العالم بهدف تحقيق الاستدامة، خاصةً في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم وما يترتب عليها من انفتاح كبير تعيشه البشرية وما يتصل به من ترابط وتواصل مستمر تعيشه الشعوب والمجتمعات والاقتصادات في العصر الحالي؛ مما يبرز أهمية وجود وسائل تُعزز التفاهم المشترك بين الشعوب ومشاركة الثقافات والأعمال(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018).

وفي هذا السياق تبرز أهمية الترجمةُ في بناء الجسور بين الجماعات البشريّة المختلفة، من خلال تيسير التواصل والتفاعل بينها، في مجموعة متنوعة من المجالات مثل المجال العلمي، والبحث الأكاديمي، والأعمال التجارية، والإدارة، والتعليم، والصحة، والثقافة، والسياسة، والدبلوماسية، والتنمية وما إلى ذلك حيث أن التواصل بين الثقافات أمر لا بد منه؛ فمكانة الترجمة في التواصل بين الثقافات أمر أساسي وضروري لكل من العلاقات التجارية والاجتماعية الدولية؛ حيث أن الغرض من الترجمة هو نقل الأفكار والأحداث عبر الزمان والمكان لفهم شيء ما وإنجازه وإثباته، وبذلك فإن الترجمة تؤدي دورًا كبيراً من خلال كسر حواجز اللغة ومن وجهة النظر المهنية يلعب المترجمون دورًا كخبراء في التواصل بين الثقافات وتسهيل المعاملات الرسمية وغير الرسمية (بو عناني، 2017).

وأيضاً في ظل هذه التطورات السريعة والمستجدات المتلاحقة للعصر الحالي والتي تؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال، وتتطلب العمل الدؤوب على مواكبة التطور بحسب ما تفرضه هذه المتغيرات من متطلبات؛ من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات، وتبرز أهمية الترجمة القانونية بشكل خاص، خصوصاً مع زيادة التفاعل والتواصل بين البشر من مختلف الجنسيات والدول والانفتاح الكبير الذي يشهده العالم في مجال تبادل الثقافات؛ فالترجمة القانونية تختلف عن ترجمة اللغة العادية في كثير من الجوانب خصوصاً وأن الترجمة القانونية تخدم الأغراض القانونية، لذلك فهي تتميز بأهميتها ودقتها وكفاءتها في تسيير أمور البشر في مجالات عديدة (أحمد، 2018).

وحيث تتطلب الحاجة في كثير من الأحيان إلى ترجمة الأحكام الصادرة عن المحاكم، أو الوثائق الخاصة بالتحقيق؛ وذلك بهدف طلب المساعدة الدولية القضائية، كما تدخل هذه الترجمة في الاستدعاءات،ولوائح الاتهام، والأحكام الجزائية والاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية.

إضافة الى ذلك فان في العديد من الأحيان الشركات الكبرى تحتاج الى الترجمة القانونية في العقود التجارية الخاصة بتراخيص النقل، وبيع السلع، والتي تُكتب في لغة واحدة سليمة مع وجود الترجمة للإفادة، كما أنه من الضروري ترجمة دفاتر المساهمين، ومواد التأسيس، وبعض المقتطفات من السجلات التجارية عند رغبة إحدى الشركات في فتح مؤسسات أو أعمال أخرى في بلد أجنبي، ويشار إلى أنّ اعتبارات الاختلافات الثقافية في واجبات النشر، وشكل الشركات تعدّ من الأمور المهمة في هذا المجال.

بالإضافة الى آلية التغييرات السياسية التي تعتبر إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الحاجة لاستخدام الترجمة القانونية، إذ من الممكن في هذه الحالة أن تتم ترجمة اتفاقيات سياسية كاملة من النصوص القانونية المكتوبة في اللغة المعتمدة إلى لغات أخرى محلية، فمثلا الترجمة القانونية كان لها دور كبير في تفسير الاتفاقيات الدولية بعد الاتفاق السياسي، وصياغتها مرةً أخرى بعد الصياغة العامة الأولية لها، حيث تكون الصيغة المترجمة المستخدمة في الترجمة صيغةً متماسكة سواءً كان ذلك في المعاهدات المتعددة الأطراف، أو في المعاهدات الثنائية.

وحيث أن الاستدامة هي من أهم الأولويات الاستراتيجية حول العالم، نظراً لما لها من أثر طويل الأمد على نجاح قدرة الدولة متمثلة بمؤسساتها الحكومية بالنهوض بالمجتمعات المحلية؛ حيث تسعى الاستدامة بأبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية إلى ترسيخ العلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومكونات مجتمعه وتنميته.

وتعمل المؤسسات الحكومية في أي دولة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين؛ بهدف الحفاظ على النظام والمصلحة العامة في الدولة، وبالنسبة لفلسطين فإن القطاع الحكومي الفلسطيني يعتبر حديث النشأة إذ تم بناؤه في عام 1994م. بعد اتفاقية أوسلو، ويتكون القطاع الحكومي الفلسطيني من مجموعة المؤسسات الحكومية المنوط بها تقديم الخدمات العامة المجتمعية للجمهور الفلسطيني في مختلف المجالات الصحية، والتعليمية، والثقافية، والدبلوماسية، والبيئية، والاجتماعية، والتنموية.

لذلك فإن استدامة الأداء المؤسسي هو مسؤولية كبرى تقع على عاتق هذه المؤسسسات الحكومية حيث أصبحت استدامة الأداء أمرًا لا مفر منه؛ لأنه يُمثل التكامل بين حصيلة القرارات المُتخذة والمخرجات والخدمات المُقدمة من قبل هذه المؤسسات بما يصب في المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني.

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من أكبر التحديات التي تواجه عمل المؤسسات الحكومية بسبب ما يفرضه واقع العصر الحالي من ضرورة خلق قيمة ومصلحة ذاتية للمؤسسات وللمجتمع؛ لذلك تسعى المؤسسات الحكومية إلى تعزيز أدائها المستدام بأبعاده (البيئية والاجتماعية والاقتصادية)، باعتباره من أهم العناصر الداعمة لترسيخ وجودها في المجتمع، بهدف تعزيز موثوقية نظام الأداء الفعلي فيها مما يؤدي إلى تحسين الصورة الذهنية للقطاع الحكومي في المجتمع المحيط، ويؤدي أيضا إلى بناء جسور الثقة المتبادلة بين الدولة والمواطنين وبالتالي تعزيز الاستقرار في المجتمع.

وقد أكدت دراسة (أبو زيد، 2019)، وجود ضعف عام يشوب عمل القطاع الحكومي الفلسطيني بسبب الضغوط الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية وتقليص الدعم الخارجي للمؤسسات الحكومية مما أضعف موازنة المؤسسات الحكومية، وبالتالي أدى ذلك إلى تهديد استدامة الأداء المؤسسي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

وبحسب دراسة (ريان، 2019) وجود مجموعة من المعيقات والتحديات التي تواجه عمل المؤسسات الحكومية والتي تعود إلى كثرة التقلبات والتغييرات المستمرة في هيكلية هذه المؤسسات بالإضافة إلى الحصار الإسرائيلي وفصل المحافظات الشمالية عن الجنوبية مما أدى إلى تعاظم مهام هذه المؤسسات وإثقال كاهلها، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في أداء المؤسسات الحكومية؛ حيث بلغ مقدار الوزن النسبي لهذا الضعف نحو (43.8%) من وجهة نظر المجتمع المحلي المستفيد من خدمات المؤسسات الحكومية.

كما أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها الباحثة على عينة مكونة من (30) موظفا يعملون في القطاع الحكومي والتي هدفت إلى تقييم مستوى استدامة الأداء المؤسسي من وجهة نظرهم: أن الوزن النسبي لاستدامة الأداء المؤسسي قد بلغ نحو (38.4%) مما يشير إلى وجود جوانب من الضعف في مستويات استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني؛ حيث أكد الموظفون أن الجوانب الخاصة بتحسين جودة المخرجات الخدماتية للجمهور هي أكثر الجوانب التي يعتريها الضعف.

بالإضافة إلى ذلك فقد أكد "مدير عام الوسائل البديلة في وزارة العدل" خلال مقابلة أجرتها معه الباحثة بتاريخ 2022/3/15م. "وجود مستويات من الضعف في أداء المؤسسات الحكومية خاصة في مجال تحقيق الاستدامة للأداء المؤسسي حيث أوضح بدوره عدم وجود نقابة خاصة بالمترجمين القانونيين لرعاية وتنظيم شؤون عملهم واختصاصهم بالإضافة الى وجود نقص حاد في عدد المترجمين القانونيين المزاولين، مما يتسبب في تعطل الكثير من مصالح المواطنين وضياع بعض مصالحهم التي تحتاج الى الترجمة القانونية . فعلى سبيل المثال في حال سفر المترجم ووجود نقص في عدد المترجمين بلغات نادرة كاللغة التركية واللغة الفرنسية واللغة الاسبانية قد تتعطل ترجمة مستند قانوني لمواطن ما، مما يعيق حصوله على حقه في المحكمة أو في أي جهة رسمية وهذا ينطبق على الكثير من المعاملات كالصحة والتعليم اذ يؤدي عدم جهوزية الترجمة القانونية إلى ضياع حقوق أصحابها بسبب نفاذ الوقت المحدد لتسليم ترجمة هذا المستند الى أصحابه وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى وجود ضعف في استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي نظرا لتعطل مصالح المواطنين الفلسطينيين، وأيضا اقتصار اللغات المعتمدة في الترجمة القانونية إلى خمس لغات فقط أدى الى ضعف استدامة الأداء المؤسسي ".

وحيث أن أعمال المؤسسات الحكومية وما يرتبط بها من وثائق ومستندات الرسمية تستلزم ترجمتها قانونياً من أجل إتمام اعتمادها بشكل رسمي، مما يكفل للمواطنين الفلسطينيين الحصول على حقوقهم الأساسية والإنسانية؛ فإن ذلك يُبرز أهمية الدور المحوري للترجمة القانونية في تعزيز استدامة الأداء المؤسسي للمؤسسات الحكومية وما ينتج عن هذا الأداء من خدمات للمجتمع الفلسطيني، وبذلك تتمثل

مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى الترجمة القانونية في القطاع الحكومي الفلسطيني؟
2. ما مستوى استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني؟
3. ما مستوى العلاقة بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني؟
4. ما دور الترجمة القانونية بأبعادها التي تتمثل في: (استراتيجيات الترجمة، اشكاليات الترجمة، اللغة القانونية) في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني؟
5. ما الفروق في استجابات المبحوثين حول الترجمة القانونية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)؟
6. ما الفروق في استجابات المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمنُ أهمية هذه الدراسة في أنَّها تبحث في الترجمة القانونية وأثرها في استدامة الأداء المؤسسي وذلك في القطاع الحكومي الفلسطيني، على اعتبار أن مهمة الترجمة القانونية التي يقوم بها هؤلاء المترجمون للعديد من أشكال المعاملات والوثائق الرسمية ذات أهمية كبيرة؛ فعملية الترجمة لهذه المستندات تسهل بشكل كبير القيام بالمعاملات الرسمية والقانونية مثل أوراق السفر، استصدار الفيز، ترجمة بطاقات الهوية، شهادت الميلاد، ناهيك عن ترجمة المعاملات الشرعية، وحجج الوصاية، وعدم الممانعة من السفر، والعزوبية، وحصر الإرث، ومعاملات عقود الزواج والطلاق، والوكالات بأنواعها الخاصة والعامة والدورية، وتصريح مشفوع بالقسم، وعقود العمل في المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية، ومدونات السلوك العالمية، وغيرها من الوثائق المطلوبة في المعاملات الرسمية لإنجاز معاملات المواطنيين الفلسطينيين وتحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في مستويين:

1.3.1. الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تسليطها الضوء على واقع الترجمة القانونية كأحد ضرورات العصر الحديث، وأثرها في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني في ظل الاحتياجات العصرية لنقل الثقافات المختلفة، ونقل المعلومات، وتسهيل وصول البشر إلى الخدمات العامة من خلال ترجمة الوثائق والمستندات الرسمية والتي من شأنها تسهيل أعمال المؤسسات الحكومية، وتسهيل التنسيق للمواطنيين من أجل الحصول على حقوقهم في الخدمات العامة الأساسية التنموية وبالتالي تحسين الأداء الفعلي للمؤسسات الحكومية، ودعم تنمية واستدامة عمل هذه المؤسسات في تقديم خدماتها للمجتمع المحلي، لاسيما وأننا في عصر العولمة والرقمنة و مأسسة عمل المؤسسات وسرعة وصول المعلومة بدقة متناهية، فالعالم اليوم أصبح قرية صغيرة ولا يمكن بأي حال من الأحوال تأخير المعاملات في المؤسسات.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة تمثِّل تجربة علمية جديدة لعرض تجارب الباحثين الآخرين واستخلاص العبر والمفاهيم التي من شأنها أن تُسهم في دعم الوصول إلى استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي من خلال ممارسة الترجمة القانونية التي تعتبر الأساس والعمود الفقري في معظم مؤسساتنا الحكومية.

2.3.1. الأهمية العملية:

تتجلَّى الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنَّها ستُطبق دراسة الحالة على القطاع الحكومي الفلسطيني؛ من أجل التوصُّل إلى نتائج وتوصيات يمكن استخدامها من قبل الإدارة العليا في المؤسسات الحكومية الفلسطينية؛ بما يُسهم في العمل على بذل المزيد من الجهد لتنمية وتطوير إمكانيات القائمين على الترجمة القانونية من أجل دعم استدامة الأداء المؤسسي بأبعاده الرئيسية والتي تتمثل في: البُعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، من خلال ممارسات الترجمة القانونية، في ظل الاحتياجات المتزايدة للمواطنيين الفلسطينيين لإنجاز معاملاتهم الرسمية من خلال اعتماد ترجمة الوثائق الرسمية وبالتالي حاجة المؤسسات الحكومية متمثلة في دائرة التصديقات لإتمام ترجمة هذه الوثائق من أجل التصديق عليها وتحقيق أهدافها بجودة عالية تُحسن من جودة مخرجاتها للمجتمع الفلسطيني.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضًا من كون موضوع الدراسة من الموضوعات التي من شأنها أنْ تدعم توجُّهات الإدارة العليا في المؤسسات الحكومية الفلسطينية نحو ضرورة إجراء التغيرات والتطويرات اللازمة من أجل تعزيز استدامة الأداء الفعلي فيها بما ينعكس على تحسين جودة مخرجاتها للمجتمع الفلسطيني، ويُحسن الصورة الذهنية النمطية لخدمات القطاع الحكومي مما يعزز ثقة المجتمع الفلسطيني بها ويدعم استدامتها في تقديم خدماتها العامة والتنموية للمجتمع المحلي الفلسطيني.

4.1 أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة بالهدف الرئيس، وهو: التعرف إلى **دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.**

ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي كالآتي:

1. التعرُّف على مستوى الترجمة القانونية في القطاع الحكومي الفلسطيني.
2. التعرف على مستوى استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.
3. الكشف عن العلاقة بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.
4. الكشف عن دور الترجمة القانونية بأبعادها والتي تتمثل في: (استراتيجيات الترجمة، اشكاليات الترجمة، اللغة القانونية) في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.
5. معرفة الفروق في استجابات المبحوثين حول الترجمة القانونية التي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).
6. معرفة الفروق في استجابات المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي والتي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).

5.1 مبررات الدراسة

1. الأهمية المتزايدة للترجمة القانونية كأحد سمات العصر الحديث وما تتميز به من نقل المعارف والعلوم والثقافات بين الحضارات المختلفة.
2. الرغبة في إثراء الجانب البحثي الذي يخص الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في فلسطين بشكل عام.

3. الاهتمام المتزايد بقضايا "الترجمة القانونية" لإنجاز العديد من الوثائق والمستندات الرسمية للمواطنين الفلسطينيين وتسهيل حصولهم على حقوقهم العامة ومصالحهم الخاصة كأحد المتطلبات الرسمية لاعتماد العديد من هذه الوثائق والمستندات.
4. الرغبة في الخوض بمفاهيم وقضايا "الترجمة القانونية"، والكشف عن مدى ارتباطها بتحقيق الاستدامة للأداء المؤسسي.

5. أهمية نقل الثقافات بين الدول لاسيما الحدث الذي وقع مؤخرا في العام 2022، عندما تداول ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مقطع فيديو يوثّق وقوع مترجم قناة العربية في خطأ جسيم، أثناء إعلان نجل الملكة وولي العهد الأمير تشارلز (الذي تمّ تنصيبه ملكاً) وفاةَ والدته رسمياً.

وبحسب الفيديو، فإن "تشارلز" أعلن قائلاً: "إن من واجبي المحزن أن ابلغكم بوفاة والدتي الحبيبة"، إلا أن المترجم عمل على تحريف حديثه بالكامل.

وقال على لسان "تشارلز": "أيها السادة والسيدات إنني في غاية السعادة أن أعلن لكم وفاة أمي الحبيبة".

وهذا أدى الى سوء فهم كبير وله ابعاد خطيرة على كافة المستويات والأصعدة.

6.1 متغيرات الدراسة

تمَّ تصميم متغيرات الدراسة من خلال الرجوع إلى أبعاد الدراسات السابقة، حيث تم تصميم أبعاد المحور الأول، والذي تمثَّل في الترجمة القانونية كمتغير مستقل وفقًا لدراسة (Le Cheng, 2016)، ودراسة (أحمد، 2018)، التي ركَّزت على الأبعاد: (استراتيجيات الترجمة، اشكاليات الترجمة، اللغة القانونية).

بينما تمّ تصميم أبعاد استدامة الأداء المؤسسي كمتغير تابع، والتي تمثّلت في (بُعد الأداء الاجتماعي، بُعد الأداء الاقتصادي وبُعد الأداء البيئي) بالاستناد إلى دراسة (المواجدة، 2019)، ودراسة Luo, et al., 2020).

ويوضح الشكل التالي أنموذج الدراسة

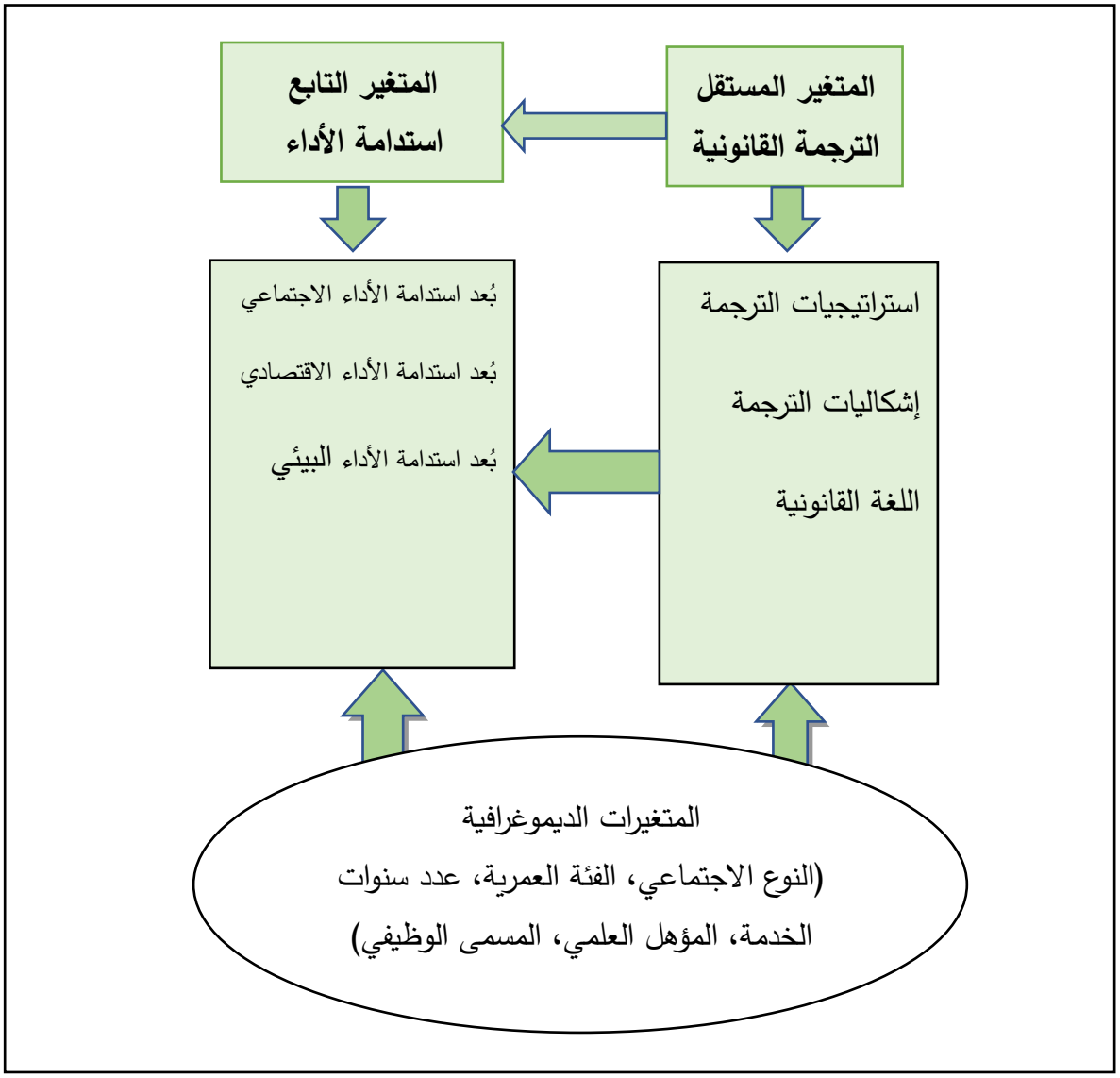

شكل 1.1: نموذج أبعاد الدراسة.

المصدر: (إعداد الباحثة بالاستناد إلى الدراسات السابقة).

جدول 1.1: مصفوفة تصميم أبعاد المتغير المستقل: (الترجمة القانونية).

أبعاد الترجمة القانونية	أحمد، 2018	Le Cheng, 2016	بوعناني، 2018	بن شريف، 2017
استراتيجيات الترجمة	√	√	√	
إشكاليات الترجمة	√	√		√
اللغة القانونية	√	√	√	√
أبعاد استدامة الأداء المؤسسي	**محمد، 2021**	**Luo, et al., 2020**	**الرملاوي، 2020**	**المواجدة، 2019**
بعد استدامة الأداء الاقتصادي	√	√	√	√
بعد استدامة الأداء البيئي	√	√	√	√
بعد استدامة الأداء الاجتماعي	√	√	√	√

7.1 فرضيات الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة؛ تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

الفرضية الرئيسة الثانية:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجيات الترجمة في تحقيق الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاشكاليات الترجمة في تحقيق الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للغة القانونية في تحقيق الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

الفرضية الرئيسة الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول الترجمة القانونية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، عدد سنوات الخدمة، المؤهل العلمي).

الفرضية الرئيسة السادسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي،الفئة العمرية، عدد سنوات الخدمة، المؤهل العلمي).

8.1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في:

1. **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على تحديد دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.
2. **الحد المكاني:** اقتصرت هذه الدراسة على المحافظات الفلسطينية.
3. **الحد الزماني:** طُبِّقت هذه الدراسة خلال عام 2022م.
4. **الحد البشري:** ينقسم الحد البشري إلى فئتين:
   أ. **الفئة الأولى:** المترجمون المزاولون لعام 2022م.
   ب. **الفئة الثانية:** العاملون في الإدارات العليا في المؤسسات الحكومية.

9.1 محددات ومعوقات الدراسة

تتمثل أهم الصعوبات والمعوقات التي واجهت الباحثة خلال فترة إجراء الدراسة في النقاط التالية:

1. صعوبة جمع المعلومات واسترداد الاستبيان.
2. تحفظ بعض المبحوثين عن الإدلاء بالمعلومات بشكل دقيق بخصوص عمل المؤسسات التي يعملون لديها.
3. وجود ندرة في المراجع السابقة المتوفرة حول موضوع الترجمة القانونية وممارساتها في العمل في المؤسسات الحكومية.

10.1 هيكلية الدراسة:

تكونت هيكلية الدراسة من خمسة فصول قُسِّمت على النحو الآتي:

*الفصل الأول: يشمل الإطار العام للدراسة وهيكليتها بشكل عام.

*الفصل الثاني: يحتوي على الإطار النظري، الذي يتكون من ثلاثة مباحث، تشمل المتغير المستقل "الترجمة القانونية والمفاهيم ذات الصلة به"، والمتغير التابع "استدامة الأداء المؤسسي" والمفاهيم ذات الصلة به، ومبحث دراسة الحالة الذي يتناول نبذة عن مؤسسات القطاع الحكومي ومن ثم الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيري الدراسة والتعليق عليها.

*الفصل الثالث: يشمل منهج الدراسة وإجراءات التحليل الإحصائي.

*الفصل الرابع: التحليل الإحصائي لمعلومات الدراسة وبياناتها الأولية التي تم جمعها، وعرض النتائج التي خرجت عن هذا التحليل، وتفسيرها والربط بينها وبين الدراسات السابقة.

*الفصل الخامس: يشمل النتائج، وما تم اقتراحه من توصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

يعتبر هذا الفصل من أهم الفصول المؤسسة للدراسة الحالية حيث تتناول الباحثة في هذا الفصل مجموعة من المفاهيم والخصائص ذات الصلة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والتي استفادت منها الباحثة من خلال استخدام العديد من المراجع التي تم الاعتماد عليها في إعداد الدراسة، وينقسم هذا الفصل لثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** ويتناول موضوع الترجمة القانونية من حيث مفهومها وأهميتها وخصائصها ومداخلها وصولاً إلى عرض الأبعاد الخاصة بالترجمة القانونية.
- **المبحث الثاني:** يتناول موضوع استدامة الأداء المؤسسي من حيث التطرق إلى مفهومه وأبعاده وأهدافه وخصائصه.
- **المبحث الثالث:** تناول نبذة عن مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني وطبيعة عملها والمعيقات التي تواجه عملها.

ويلي هذه المباحث عرض لمجموعة من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الباحثة في تصميم متغيرات الدراسة الحالية وتوضيح مفاهيمها، بالإضافة إلى التعقيب على هذه الدراسات وبيان فجوتها البحثية.

وبذلك فإن هذا الفصل يزخر بالكثير من الأدبيات التي تفيد في تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائجها، بالإضافة إلى تعليقات الباحثة ووجهة نظرها العلمية والعملية التي ساهمت في إثراء هذا الفصل.

1.2 المبحث الأول: الترجمة القانونية

1.1.2. تمهيد:

تلعب الترجمة أدواراً مهمة وحيوية على مرّ التاريخ؛ من خلال مساهمتها في رفد الحضارة البشرية بالثقافات المختلفة للمجتمعات والعلوم الحياتية الهامة مما يسهم في تحقيق التقارب والتفاهم بين شعوب العالم؛ فالترجمة هي مصدر تبادل المعلومات ونقل العادات والثقافات بما تشمله من قيم جمالية وأخلاقية متنوعة، وبما تحتويه من علوم هندسية وطبية وتكنولوجية واجتماعية؛ لذلك تُصنف عملية الترجمة بأنها بمثابة جسرا وسيطا يربط بين علاقات وثقافات الأمم ويعزز التفاهم والتواصل الفعال بين مختلف الشعوب.

فالترجمة لها دور كبير في بناء الأمم؛ إذ بفضلها تم التعرف على ثقافات الشعوب الأخرى وتبادل المعارف والحضارات بينها، مما يؤكد أن الترجمة هي محور للتنمية ونشر المعرفة العلمية ونقل التكنولوجيا وتبادل الثقافات، من خلال تمكين الاستفادة مما توصل إليه الآخرون من علوم، وبالتالي تعزيز قدرة الشعوب على الرقي والتطور، وتتجلى أهمية دور الترجمة في نقلها لأدبيات ومعارف وثقافات ونتاج الحضارات الأخرى، بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز التواصل والترابط بين الدول والشعوب من خلال ترجمة الوثائق والمستندات والمعاهدات الرسمية.

وبالنسبة لهذه الوثائق والمستندات والمعاهدات والمعاملات الرسمية بشتى أنواعها فهي تقع ضمن مجال الترجمة القانونية بشكل خاص والتي اتسعت رقعتها وازدادات أهميتها في السنوات الأخيرة؛ نظراً لتطورها الكبير واعتبارها فرعًا مستقلاً من أفرع دراسات الترجمة تحتوي على مجموعة خاصة من الأساليب المطبقة في مجال الترجمة القانونية؛ حيث شمل تطوير هذا الفرع مجموعة من الأساليب النظرية التي تم تطويرها في سياق التطور المنهجي الذي يُظهر المترجمين القانونيين كوسطاء لغويين متعددي الثقافات يتعاملون مع مجموعة متنوعة من النصوص القانونية، مما يميزهم بأنهم بناة المعرفة وجسر الاتصال لتطويرها بمعنى أنهم بمثابة وكلاء اجتماعيين يقومون بإعادة تعريف العلاقات وتشكيل الثقافات فضلاً عن هويتهم المهنية.

2.1.2. ماهية الترجمة القانونية:

بدأت حركات الترجمة بالظهور في فترات ما قبل الميلاد وقد تمثل أول ظهور للترجمة في المعاهدات التي تمت بين الفراعنة والحيثيين، كما برزت أيضاً بشكل أكبر في فتوحات الإسكندر الأكبر التي

شملت مشارق الأرض ومغاربها، مما أدى إلى التعرف على الحضارات الإنسانية، وانعكس ذلك على الكثير من أسماء العلماء التي سجلها التاريخ والذين استفادوا مما أنتجته الحضارات الأخرى، كما برز فلاسفة اليونان والرومان وانتشرت معهم المعارف الإنسانية، فازدادات الحاجة إلى الترجمة للتعرف على الحضارات وما تحتويه من علوم يمكن تطويرها والاستفادة منها، ومن ثم وصلت حركات الترجمة إلى الحضارة الإسلامية وازدهرت بازدهارها وبازدهار الفتوحات الإسلامية التي أسهمت في تحفيز حركات التبادل الثقافي والمعرفي (مجدي، 2019).

ومن ثم بدأت مجالات الترجمة في التفرع والتخصص فظهرت الترجمة التاريخية للكتب والأبحاث العلمية وغيرها وصولاً إلى تطور الترجمة القانونية التي لم تحظ في بداية الأمر على اهتمام كبير من علماء دراسات الترجمة والمؤرخين، ولكن مع التطورات التي فرضتها العولمة حول العالم سرعان ما شكلت الترجمة القانونية أحد أهم مجالات الترجمة في السنوات الأخيرة وبدأ الاهتمام بها يتزايد خصوصاً في الأوساط القضائية والقانونية وصولاً إلى الأوساط المؤسسية؛ فالترجمة القانونية لها تاريخ طويل يشمل ترجمة المصطلحات القانونية والمفاهيم القانونية المرتبطة بالنظام المؤسساتي الحكومي (Gerwen, 2019).

وتعرف الترجمة بشكل عام بحسب (Bandia, 2022)، بأنها: عبارة عن نشاط لغوي متعدد الثقافات يعتمد على نظامين لغويين من ثقافتين مختلفتين ويتم وفق تضمين مراعاة درجة المسافة بين ثقافات اللغة.

ويتضح مفهوم الترجمة القانونية من خلال التعريفات للباحثين السابقين والتي يتم استعراضها في الجدول التالي:

جدول 1.2: تعريف الترجمة القانونية.

الرقم	الباحث، السنة	تعريف الترجمة القانونية
.1	Stillman, 2022	هي مجال الترجمة الذي يقوم بتحويل الوثائق والمستندات القانونية من لغة لأخرى مع مراعاة المعنى الأصلي للنص.
.2	Sosoni, et al., 2019	هي أحد أنواع الترجمة التي تتعامل مع مجموعة متعددة غنية بالنصوص القانونية ضمن لغات وثقافات مختلفة.
.3	أحمد، 2018	هي الترجمة التي تتعامل مع النصوص القانونية وتقع في مجال الترجمة المتخصصة، وتعتبر من أكثر أنواع الترجمة تعقيداً وصعوبة إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى.
.4	بن عناني، 2018	هي عبارة عن انتقال بين لغتين قانونيتين تُعبران عن نظامين قانونيين وثقافتين وحضارتين مختلفتين.

الرقم	الباحث، السنة	تعريف الترجمة القانونية
.5	بن شريف، 2017	هي حالة خاصة من الترجمة تتميز باتصالها بالقانون بصبغة تنظيمية مؤسسية بهدف تنظيم علاقات الأفراد بغيرهم أو بالمؤسسات على الصعيد المحلي والدولي.
.6	Biel, 2017	هي أحد أنواع الترجمة المرتبطة بالنظام القانوني الحكومي فهي لا تعمل فقط بين لغتين ولكن أيضًا بين نظامين قانونيين.
.7	Hu & Le cheng, 2016	هي ترجمة النصوص القانونية في اللغة المصدر وفق القوانين واللوائح والأنظمة بالاعتماد على القواعد المعيارية للنصوص القانونية.
.8	Way, 2016	هي الترجمة التي تختص بالنصوص التشريعية والدولية والمعاهدات والنصوص الرسمية سواء كانت إدارية أوتجارية أو مالية.

وترى الباحثة من خلال التعريفات السابقة بأن الترجمة القانونية هي عبارة عن:

أحد مجالات الترجمة الحرفية المتخصصة التي تعني بنقل اللغة القانونية للمصدر إلى اللغة القانونية للهدف؛ دون اخلال بالمعني الأصلي وذلك من أجل تحقيق المصلحة للمواطنين في الدولة سواء كانت على صعيد الأفراد أو على صعيد المؤسسات محلياً أو دولياً.

فالترجمة القانونية ليست فقط علم باللغة الأجنبية واتقان اللغة الام فحسب، وانما هي ثقافة متنقلة ومتجددة عبر الدول، وبذلك يتحول المترجم من مترجم جيد لمؤلف وعالم وباحث وخبير يسهل حياة البشر، فهو يمثل دور الجندي الخفي عابر الجسور وحلال العقد، ومن هنا استمدت الترجمة القانونية أهميتها، حيث انها ليست مقتصرة فقط على ترجمة النص وانما على تحليل وتفسير النص دون الاخلال بالمعنى الأصلي.

3.1.2. أهمية الترجمة القانونية:

تركز الترجمة القانونية على الترجمة الحرفية لذلك فهي ترتبط بشكل كبير بالأحداث والظواهر الاجتماعية والثقافية المؤسسية وتتمثل أهمية الترجمة القانونية في التالي بحسب (بن شريف، 2017):

1. أن الترجمة القانونية تعتبر بمثابة همزة الوصل بين الأفراد والمؤسسات من جهة وبين القانويين والمتقاضين من جهة أخرى وبين الفرد والمؤسسات الأجنبية من جهة ثانية مثل الشركات والسفارات.
2. تعتبر بمثابة الجسر الذي يُمكن الإنسان من الانفتاح على المجتمعات الأخرى.
3. تسهم الترجمة القانونية في تحقيق التنمية المجتمعية في المجتمع وذلك من خلال إنجاز الوثائق والمعاملات في العديد من المجالات مثل التعليم والتجارة وغيرها.

وبحسب (Mohammedali, 2012) فإن أهميتها تتمثل في:

1. أن الترجمة القانونية هي من أكثر المجالات التي تزداد الحاجة إليها بحسب زيادة انفتاح المجتمع على الدول والمجتمعات الأخرى.
2. تسهم الترجمة القانونية في بناء جسور التفاهم بين الأفراد والمؤسسات الحكومية.

وترى الباحثة أن أهمية الترجمة القانونية تكمن في مساهمتها في تسهيل عملية التواصل البشري بين الشعوب والأمم؛ فمن خلالها يتم تبادل الثقافات والتطورات العلمية؛ إذ أنها تعتبر أحد الركائز الهامة في تحقيق التطور العلمي والانفتاح الحضاري المقترن بعصر العولمة باعتبارها ضرورة ملحة فرضتها المكانة الهامة التي يشغلها القانون في تنظيم العلاقات الداخلية للمجتمعات والعلاقات الخارجية بين المجتمعات على المستويات الاقليمية والدولية، بالإضافة إلى مدى حاجة المؤسسات والقطاع الحكومي الى دراسات مستفيضة لتلك النوعية من الدراسة؛ حيث أن الأداء المؤسسي يلزمه خبراء من كل اتجاه، لاسيما وأن جل عمل المؤسسات الحكومية يرتكز على الوثائق والمعاملات الرسمية التي تعمل على سرعة إنجاز المستندات والصكوك والسجلات التجارية بشفافية ونزاهة؛ حيث يقوم المترجم القانوني بترجمة المستندات بطابع قانوني ويوثق ذلك بختمه الخاص به ممهورًا بتوقيعه المعتمد لدى وزارة العدل الفلسطينية، مما يعطي المستند المراد تصديقه الطابع القانوني الذي يحفظ حقوق المواطنين أصحاب المصلحة.

4.1.2. خصائص الترجمة القانونية:

تتسم الترجمة القانونية بالخصوصية مما يجعل من الصعب وضع نموذج للترجمة القانونية نظرًا لوجود أنواع متنوعة وغير متوافقة بشكل كامل من مواقف الترجمة، ولمزيد من التوضيح فإن خصائص الترجمة القانونية تتمثل بحسب (Gerwen, 2019) و(أحمد، 2018) في التالي:

1. الترجمة القانونية متعددة الأنظمة لأنها لا تعمل فقط بين لغتين ولكن أيضًا بين نظامين قانونيين.
2. ترتبط طبيعة الترجمة بطبيعة النظام القانوني المتبع في الدولة.
3. الترجمة القانونية ترتبط بالقوانين واللوائح والأنظمة والتشريعات والاتفاقيات والوثائق والأحكام مما يعقد ويصعب عملية الترجمة.
4. المصطلح القانوني يتطلب ضوابط لفظية ومعنوية من أجل تعزيز موافاة العبارة المستخدمة في الترجمة لمستوى الدقة والوضوح في التعبير.
5. الترجمة القانونية تُبنى على أساس المضمون الدقيق الواضح وسلامة التعبير حسب المصادر القانونية التي تتسم بخصوصية المفهوم والاستراتيجيات مقارنة بالترجمة بشكل عام.

5.1.2. الفئات الرئيسة للنصوص التي تحتاج إلى الترجمة القانونية:

تعتمد الترجمة القانونية على التصنيف القانوني للنصوص المُترجمة من أجل تحقيق الأغراض القانونية المرجوة وتوجد أربعة فئات رئيسة للنصوص القانونية بحسب (Hu &Le Cheng, 2016) وهي كالتالي:

1. النصوص التشريعية: وهي التي تشمل التشريعات الوطنية والإقليمية، واللوائح، والمراسيم، وما ينتمي إليها.
2. النصوص القضائية: وهي النصوص التي يكتبها المسؤولون القضائيون والسلطات الحكومية كجزء من العملية القضائية.
3. النصوص الأكاديمية "الوصفية": وهي عبارة عن النصوص الوصفية ذات الصلة بالقانون مثل الكتب المدرسية والكتب المتعلقة بالموضوعات القانونية.
4. النصوص القانونية الخاصة: وتتمثل في العقود والوصايا وخطابات المطالبات المالية وعقود الإيجار وما ينتمي إليها.

وترى الباحثة من خلال تصنيف النصوص القانونية أن التصنيف تم بناءً على محتوى هذه النصوص لقضايا تشريعية أو قضائية أو قانونية خاصة، ويُعتبر هذا هو السبب الرئيسي وراء استخدام مصطلح الترجمة القانونية؛ فالمترجم القانوني يستمد الصفة القانونية والتفويض من الدولة كونه محلف قانوني ومؤدي القسم القانوني أمام وزير العدل و بالتالي يمكن الاعتماد عليه من كافة المؤسسات الحكومية، فالمترجم القانوني صانع الفكرة ومحول الكلمة ببراعة وفن ومهارة عالية، معتمدًا على علمه ودراسته السابقة للغة، مستخدما استراتيجات وتقنيات متعددة لاظهار النص الأصلي في صورته الصحيحة.

6.1.2. أنواع الترجمة:

1. **الترجمة الأدبية:** تُعتبر الترجمة الأدبية ذات صعوبة بالغة عن غيرها من أنواع الترجمة، فنجد أن المترجم مُطالب بنقل معانٍ من لُغة إلى أخرى، وكذلك وصف الحالة الشعورية والأحاسيس التي عاشها المؤلف الأصلي، وبالتَّبعية انتقلت إلى المواطنين في بلد المؤلف الأصلي، بما جعله يرتقي ويتفوَّق ويظهر في موطنه ويُصبح ذا صيت واسع، ومن هذا المُنطلق ينبغي على المترجم أن يتحرَّى الدِّقَّة؛ من خلال ما يتمتَّع بها من مهارة وخبرة.

2. **الترجمة الدينية:** تُعَدُّ الترجمة الدينية من أنواع الترجمة التي لها أهمية كبيرة؛ فهي وسيلة مهمة لنشر ديانة مُعيَّنة في ربوع العالم، وكذلك التَّعرُّف على القواعد والشرائع المُتعلِّقة بتلك الديانة بالنسبة للمُنتسبين لها في مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال هناك احتياجات كبيرة للترجمة الدينية المتعلقة بالأحاديث النبوية الشريفة والفقه الإسلامي بالنسبة للمسلمين في الدول غير الناطقة باللغة العربية، مثل الصين، أو الهند، أو اليابان، أو دول إفريقيا... إلخ.
3. **الترجمة العلمية:** وهي من بين أنواع الترجمة المهمة، ويلزم للترجمة العلمية مقومات تختلف عن غيرها من التراجم؛ نظرًا للحاجة إلى الإلمام بالمُصطلحات العلمية، ومُحاولة إيجاد بدائل لها في اللغة المُستهدفة، وخاصَّةً في ظل ظهور الجديد من تلك المُصطلحات كل فترة.
4. **الترجمة الاقتصادية:** تنتشر في الوقت الحالي المُعاملات التجارية بين الدول وبعضها البعض، سواء بشكل مباشر، أو من خلال الشركات متعددة الجنسيات، أو عن طريق البورصات العالمية... إلخ، لذا ظهرت وانتشرت الترجمة الاقتصادية؛ من أجل تحقيق التوازن في ضوء المصالح المُشتركة بين رجال الأعمال في الدول المُختلفة.
5. **الترجمة القانونية:** والترجمة القانونية من بين أنواع الترجمة المهمة، والتي أصبحت تتَّخذ مكانة كبيرة داخل أروقة المُجتمعات في مختلف الدول، والحاجة إليها تزداد يومًا بعد أخر؛ نظرًا للتعامل والتواصل بين الألسنة المختلفة، ومن ثم يلزم ذلك التَّعرُّف على القوانين والعقود والبنود التي تُؤصِّل الحقوق فيما بين مُواطني الدول.
6. **الترجمة الإعلامية:** تُعَدُّ الترجمة الإعلامية من أنواع الترجمة التي اقتضتها مُتطلَّبات العصر، وذلك في ظل انتشار العشرات من وسائل الإعلام، سواء التقليدية التي تتمثَّل في الصحف والمجلات، أو الإلكترونية التي تتمثَّل في شبكة الإنترنت والمواقع والتطبيقات التي توجد بها، وكذلك القنوات الفضائية التي لا حصر لها في الفترة الرَّاهنة، ويتم تناقُل الأخبار بسُرعة كبيرة بين شتَّى البلدان، لذا زاد الاهتمام بالترجمة الإعلامية في الوقت الرَّاهن.
7. **الترجمة الفورية:** تُعتبر الترجمة الفورية أحد أنواع الترجمة، والتي تُستخدم في التَّواصُل الفوري بين شخص أو عدَّة أشخاص وآخرين، وتوسَّعت استخدامات الترجمة الفورية في الوقت الحالي؛ للتَّواصُل البنَّاء بين مُمثِّلي الشعوب في جميع المناحي، سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو الرياضية.... إلخ.

7.1.2. التحديات التي تواجه الترجمة القانونية:

نظراً لخصوصية الترجمة القانونية فهي تواجه مجموعة من التحديات التي تتطلب مهارات إبداعية وقدرات مهنية خاصة من المترجمين القانويين وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه الترجمة القانونية بحسب (Biel, 2017) و(Clear world translation , 2019).في التالي:

1. التناقض في المصطلحات القانونية بسبب طبيعتها المرتبطة بالنظام الحكومي الناتج عن تضمينها في الأنظمة القانونية الوطنية.
2. أن الأنظمة القانونية لها تاريخها الخاص وتطوراتها ومبادئها التي تُشكل أنظمة المفاهيم الخاصة بها، وحدود المصطلحات اللازمة للاستجابة لاحتياجات ذوي المصلحة، مما يستلزم من المترجمين القانونيين الاعتماد على بناء جسور المصطلحات.
3. أن المفاهيم القانونية تعتبر من الناحية اللغوية كمصطلحات بلغتين مختلفتين ولكنها في الأساس تتشكل من خلال النظام القانوني للدول مما يمنحها ميزة الموثوقية.
4. اختلاف الأنظمة القانونية وتطورها وتغير النظم مما يستلزم من المترجمين القانونيين مواكبة سلسلة من القواعد واللوائح التي غالبًا ما تتغير بين عشية وضحاها.
5. تتطلب الترجمة القانونية ضرورة الحفاظ على اتصال مستمر مع قوانين الدول الأخرى من أجل مراقبة كل قانون جديد قد يؤثر على عمل المترجمين القانونيين.
6. أن المترجمين القانونيين منوط بهم تفسير المستند المصدر وفهم المعنى الكامن في طياته، مما يزيد من ضيق إطار اختيار الكلمات عندما يتعلق الأمر بالترجمات القانونية.

وترى الباحثة مما سبق أن التحديات التي تواجه الترجمة القانونية تكمن في تعقيدات المكونات البنيوية للنصوص القانونية واختلاف دلائلها بين الأنظمة الحكومية والقانونية في الدول؛ وذلك نظراً لاختلاف القواعد واللوائح والتشريعات وتفسيراتها مما يُشكل صعوبة أمام عملية التواصل في اللغة القانونية وهذا بالتحديد يتطلب من المترجمين القانونيين ضرورة الإلمام بالقوانين واللوائح والأنظمة والتشريعات والاتفاقيات الدولية؛بالإضافة الى الالمام بالفروقات بين المصطلحات في كل دولة، من أجل ضبط المعاني المنقولة من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف بشكل معنوي ولفظي يؤدي الغرض المرجو منه وفق قواعد الصياغة القانونية المبنية على المعرفة وسلامة التعبير ودقة المضمون ووضوح المعنى.

ولتحقيق الهدف من الترجمة القانونية لابد من أن يكون المترجم متمكنا من ثلاث لغات وهي اللغة المترجم عنها، أو لغة النص المصدري واللغة المترجم إليها، أو لغة الهدف، كما ينبغي للمترجم

القانوني أن يمتلك المعرفة الوافية في المجال الذي يترجم منه ويتمكن من المنهجية العلمية في تحليل المحتوى وفهمه والقدرة على النقل الواضح الذي لا يشوبه الغموض؛ حيث أن المترجم القانوني هو محلل للكلمات ومصنف لغوي على أبعد تقدير.

8.1.2. أبعاد الترجمة القانونية:

تتمثل أبعاد الترجمة القانونية للدراسة الحالية في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: (استراتيجيات الترجمة استراتيجية التكافؤ، إشكاليات الترجمة واللغة القانونية)، كالتالي:

1. استراتيجيات الترجمة "استراتيجية التكافؤ":

يتمثل بُعد استراتيجيات الترجمة كأحد أبعاد الترجمة القانونية في الاستراتيجيات التي يُفترض على المترجم اعتمادها من أجل الوصول إلى ترجمة معينة من الممكن استخدامها استخداماً وظيفياً بشكل سليم في اللغة القانونية المنقول إليها أو المُترجم إليها، وفي هذا السياق تعتبر استراتيجية التكافؤ بين اللغتين القانونيتين هي التي يتم الاعتماد عليها في مجال الترجمة القانونية؛ إذ تعتمد هذه الاستراتيجية على رسم الملامح الأساسية لمعنى المصطلح ونقله إلى المعنى المكافئ له في اللغة الأخرى من الناحية القانونية (بوعناني، 2018).

حيث أن الترجمة بحد ذاتها تهدف إلى تحقيق التكافؤ بين نصين من لغتين مختلفتين لذلك فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار عند عملية الترجمة تحقيق وجهة النص ودلائله، ومراعاة العلاقات القائمة بين ثقافة اللغتين وخصوصيتهما، من خلال توظيف التكافؤ للغة بغرض إحداث نفس تأثير النص المصدر، بمعنى إعادة بناء اللغة بنفس الكيفية التي تحافظ على علاقة التأثير بين النص ومستخدمه (أحمد، 2018).

وترى الباحثة أن نص اللغة هو عبارة عن البنية الأساسية للغة التي يتم من خلالها التواصل بين مختلف الشعوب والمجموعات البشرية وبالتالي فإن هذا النص يجب أن يتسم بخصائص التواصل والتفاعل المفهوم، وبالتالي فإن النصوص اللغوية التي لا يربطها رابط وغير متماسكة لا يمكنها تأدية المعنى أو الهدف المرجو منها، وعليه فإن استراتيجية التكافؤ في الترجمة بين النص المصدر والنص الهدف هي التي تضمن الاتصال والتواصل الفعال وتحافظ على مستوى التأثير الذي يُحدثه النص المصدر وينقله النص الهدف.

وبالتأكيد فإن خاصية الترجمة القانونية تتسم بالجدية والرسمية والبعد عن الإسهاب وتكرار المعاني والمحسنات البديعية، لاسيما وأن ترجمة الوثائق الرسمية الحكومية تراعي محاكاة النص الأم دون زيادة أو نقصان، ترجمة غير مخلة بالنص الأصلي وخاصة في ترجمة العقود المعبرة عن إرادة المتعاقدين والتي لايشوبها إسهاب غير منتج، وبالتالي الحيلولة دون قيام مشكلات في إبرام العقود الناجمة عن وجود عيب في صياغة النص العقدي المترجم إليه، وبالتالي تعمل على التقليل من الحاجة للجوء إلى المحاكم والقضاء للتدخل في تفسير نصوص العقود الناقصة، والوصول إلى نتائج غير مرضية لأحد المتعاقدين وغير معبرة لإرادتهم الحرة.

2. اشكاليات الترجمة:

يُقصد باشكاليات الترجمة– كأحد أبعاد الترجمة القانونية–: الاشكاليات التى تواجه ليس فقط مقابلة المصطلحات القانونية في الترجمة بين اللغة المصدر واللغة الهدف، ولكن أيضا تركز الاشكاليات على مسألة الخطاب القانوني الذي يحتوي على مفردات لغوية تنتمي إلى اللغة العامة ولغة القانون في نفس الوقت بالإضافة إلى طبيعة النص القانوني المنوي ترجمته والأساليب التي تُستخدم من أجل نقل النص القانوني المصدر الى النص القانوني الهدف، **بمعنى أن** الترجمة القانونية تخضع لمستوى حرفية المترجم القانوني وأمانته في عملية الترجمة (بن شريف، 2017).

وتعود أهمية بُعد اشكاليات الترجمة القانونية إلى اختلاف اللغة العادية عن اللغة القانونية حيث أن معظم النصوص القانونية تخدم غرضًا قانونيًا وأي خطأ في النصوص المستهدفة قد يؤدي إلى عواقب قانونية في معظم الأحيان؛ لأن النصوص القانونية تُستخدم في الأساس لتحقيق غرض اتصالي من خلال تكييف وملائمة ترجمة الوثائق القانونية لتلبية الاحتياجات المرجوة من الآثار الناتجة عن هذه الترجمة (Hu &Le Cheng, 2016).

وترى الباحثة أنه وفقاً لأهمية الترجمة القانونية البالغة وما لها من تأثير ملموس في حياة الشعوب خصوصاً وأنها تستخدم من أجل تسهيل وإتمام معاملات البشر، فإن ذلك يجعل من مراعاة اشكاليات الترجمة أمرًا بالغ الأهمية؛ إذ أنها ترتبط وبشكل وثيق في حقوق البشر سواء كانت معاملات رسمية أو قضائية أو اجتماعية.

بمعنى أن الترجمة القانونية تتطلب أن يكون المترجم ملماً بتقنيات الترجمة وما يتصل بها من معارف ومهارات تمنحها الكفاءة المطلوبة، وتحد من تعرضها لأي اشكاليات؛ وذلك لأن موضوع الترجمة القانونية بشكل عام يرتبط بحقوق البشر والتزاماتهم، وبالتالي أي خطأ في الترجمة القانونية قد يؤدي إلى ضياع تلك الحقوق، أو إلى عدم تحمل الواجبات، أو قد يضر بفهم محتوى الوثائق المترجمة.

فالمترجم القانوني يجب ان يمتلك مهارات تميزه عن أي مترجم اخر، من حيث الدقة في العمل، والإلمام الشامل بالمصطلحات القانونية، بالإضافة إلى امتلاك المُترجم إلى الأسلوب الفذ وخفة مهارته في الصياغة القانونية، لاسيما وان الترجمة القانونية تعتبر من اخطر المهن على جميع الأصعدة، فهي وسيلة، وخدمة للفهم المتعلق بتقديم النص بشكل دقيق، بما يخدم المؤسسة او الوزارة ويذلل من الصعاب التي يواجهها الموظف في الدوائر الحكومية.

3. اللغة القانونية:

يتمثل بُعد اللغة القانونية كأحد أبعاد الترجمة القانونية في تصنيف النص المراد ترجمته إلى نص قانوني؛ حيث يتم الاعتماد بناءً على هذا التصنيف على الوسائل اللغوية والأسلوبية القانونية التي تساهم في ايجاد المتكافئات الأكثر ملائمة في اللغة الهدف، مع ضرورة مراعاة عنصري الاتساق والانسجام بين النص المصدر والنص الهدف من أجل الوصول إلى ترجمة أمينة تخلق نفس الأثر القانوني الذي كانت تخلقه اللغة السابقة (بوعناني، 2018).

وفي هذا السياق فإن اللغة القانونية يُقصد بها مجموعة المصطلحات اللغوية التي تحمل الطابع التقني وتنتمي بشكل أساسي إلى مجال القانون، وبذلك فإن اللغة القانونية تعتبر بمثابة اللبنة الأساسية للخطاب القانوني؛ إذ تتسم المصطلحات القانونية بالدقة التي تضفي على الخطاب القانوني المُترجم التميز الذي بدوره يحفظ سلامة القانون (بوطرافية، 2009).

فعلى الرغم من أن عملية الترجمة القانونية تركز على موضوع القراءة من أجل فهم النص الأصلي وإعادة الصياغة بشكل سليم ومفهوم وكامل المعنى إلا أنها ينبغي أن تأخذ في الحسبان المتغيرات الموجودة في الترجمة القانونية، كطبيعة الخطاب القانوني الذي يمتاز بمصطلحات اللغة القانونية المعقدة، وخصوصية النص القانوني والأنظمة القانونية التي تندرج ضمنها الترجمة القانونية مما يؤدي إلى نجاح عملية الترجمة، وتقديم منتج ترجمي يمتاز بجودة رفيعة تساهم في تأدية الغرض المطلوب منها (بن شريف، 2017).

وترى الباحثة من خلال استعراض الأبعاد الخاصة بمتغير الترجمة القانونية أن مجال الترجمة القانونية هو من أهم المجالات التي تزداد الحاجة إليها بازدياد انفتاح المجتمعات على بعضها البعض وازدياد حاجة الأفرد لخدمات السفر والدراسة والعلاج ونشاط حركة التجارة والاستثمار، وغيرها، وما يتصل بهذه الخدمات من معاملات قانونية، مما يزيد بالتالي من حاجة المجتمع لخدمات المترجم القانوني من أجل تلبية الحاجة لترجمة الوثائق الرسمية والمستندات ذات العلاقة بالأمور السابقة.

وتعزو الباحثة في أنه في حال تقدم المواطن لطلب تعبئة فيزا من أجل السفر إلى دولة أجنبية والتنقل بين الدول الأجنبية فإنه يتطلب منه القيام بترجمة الوثائق الرسمية (شهادات الميلاد والهوية الشخصية وشهادات الجامعة والسجلات التجارية المسجلة في سجلات الوزارة) حيث انه يتم الطلب من مقدم الطلب بالاستعانة بمترجم قانوني محلف لكي يقوم بعملية الترجمة ممهورة بختمه الخاص وتوقيعه وذلك من اللغة الأصل الى النص المستهدف.

بالإضافة إلى ذلك فإن الترجمة القانونية تعتبر من أصعب مجالات الترجمة المتخصصة وأكثرها دقة؛ لأن المترجم القانوني منوط به ليس فقط الإلمام بالمفردات القانونية المتداولة بين الأنظمة الحكومية في الدول، ولكن إيجاد النص المكافئ لها في اللغة المُترجم إليها بالإضافة إلى ضمان سلامة التعبير القانوني في اللغة المُترجم إليها؛ لأن هذه الترجمة ترتبط بحقوق الأفراد والتزاماتهم، وبالتالي فهي لا تحتمل أي مستوى من الخطأ؛ لأن أي خطأ قد يضر بحقوق الأفراد والمؤسسات أو واجباتهم مما يؤدي إلى فقدان المصداقية والشفافية والنزاهة المطلقة.

لذلك تعتمد سلامة الترجمة القانونية على استراتيجات خاصة لدعم موثوقيتها وتحقيق التكافؤ بين النص المصدر والنص الهدف بما يخدم حقوق المتعاملين مع ضرورة خلوها من إشكاليات الترجمة التي قد تؤدي إلى عدم وضوح ودقة الهدف المطلوب منها والذي قد يؤدي بدوره إلى إلحاق الضرر بأصحاب الحق مع ضرورة مراعاة موافاة النص المُترجم لخصائص وسمات الخطاب القانوني من أجل منحه الصفة القانونية في المؤسسات الحكومية المنوط بها إنجاز المعاملات الرسمية.

كما ترى الباحثة أنه يجدر الإشارة إلى أن الترجمة القانونية تحمل منحنى خطيراً ومؤثرًا ليس فقط على مصالح المواطنين بل أيضاً على مصالح الدول ككل، وبالنسبة للحالة الفلسطينية فإن ذلك يبرز وبشكل جلي من خلال الغموض الذي أحاط بقرار مجلس الأمن (242) والذي يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية حيث ورد في ترجمة الفقرة الخاصة بالانسحاب في النص الإنجليزي، (المادة الأولى/ الفقرة أ: "انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير")، بينما أدخلت ترجمات النصوص الفرنسية والروسية والإسبانية والصينية "أل" التعريف على كلمة أراض بحيث لم يعد هناك أي لبس أو غموض. وبالتالي فإن هذا الغموض في ترجمة النص الإنجليزي قد أدي إلى ضياع الحق الفلسطيني في ارضه ووطنه الفلسطيني إلى يومنا هذا.

فالترجمة القانونية ليست كأي ترجمة فهي جاءت من أجل حفظ الحقوق وتقديم ترجمة دقيقة مثالية كاملة دون تشويه أو حذف أو سهو أو خطأ والحفاظ على محتوى الرسالة أو النص المصدر والغرض منها.

وترى الباحثة ان الترجمة هي ثقافة بحد ذاتها،، إذ تتمثل العناصر الثقافية في النص على كافة المستويات بدءاً من شكل كلمات المفاهيم إلى تركيب النص الأسلوبي، والجمل القانونية، وانتهاءً بالمفهوم البراغماتي في الوظيفة الاجتماعية للنص المحدد، لذلك فتعد الثقافة كخلفية أساسية لأي اتصال إنساني ظاهرة ديناميكية تعتمد على العديد من التقاليد التاريخية، بما يشمل تطور الفرد الشخصي.

9.1.2. نماذج لأهمية الدور الذي تلعبه الترجمة:

تلعب الترجمة دوراً كبيراً وهاماً في حياة البشر فإلى جانب دورها في تنمية الحياة المجتمعية وتبادل الثقافات وحفظ حقوق البشر تبرز أيضاً الكثير من الأمثلة والنماذج التي كان للترجمة دور كبير فيها في استقرار وسيادة الدول ونذكر منها التالي:

أولاً/ النزاع على طابا بين مصر والاحتلال الإسرائيلي في أواخر عام 1981 م وقد كان الخلاف على مساحة كيلو متر ربع لكنها كانت مسألة حياة أو موت بالنسبة للطرفين، وكان للترجمة دور بارز في إظهار الحق في هذا النزاع حيث تقع طابا في خليج العقبة ضمن محافظة جنوب سيناء المصرية وعلى بعد سبعة اميال من مدينة أم الرشراش الفلسطينية (ايلات حاليا)

وقد بدأت مشكلة طابا في مارس عام 1981 قبل شهر واحد من إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عقب حرب أكتوبر 1973 والتي انتصر فيها الجيش المصري على الجيش الإسرائيلي والتي على آثرها وقعت اتفاقية كامب ديفيد بين الطرفين وذلك عندما أعلن رئيس الجانب العسكري المصري في اللجنة المصرية الاسرائيليه للانسحاب أن هناك خلافاً جذرياً حول بعض النقاط الحدودية خاصة العلامة الحدودية رقم 91 وحرصاً من مصر على إتمام الانسحاب من قبل الجانب الإسرائيلي، اتفق الجانبان عل تأجيل الانسحاب من طابا وحل النزاع طبقاً لقواعد القانون الدولي وبنود اتفاقية السلام (كامب ديفيد) وتحديدا المادة السابعة منها والتي نصت على حل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير ما ورد في الاتفاقية عن طريق المفاوضات فإن تعسر ذلك فإنها تحل بطريق التوفيق أو تحال الى التحكيم وفي 13 يناير من العام 1986 أعلنت إسرائيل موافقتها على قبول التحكيم وبدأت المباحثات بين الجانبين وانتهت الى التوصل الى مشارطة تحكيم وقعت في 11 سبتمبر للعام 1986 م لحل النزاع تحكيمياً

وقد كان لترجمة الوثائق التاريخية دور كبير في الوصول للحقيقة، فقد قام الفريق المصري المكلف بالمثول أمام هيئة التحكيم الدولية بترجمة الخرائط البريطانية والإسرائيلية وخرائط عصبة الأمم وخريطة للخارجية الامريكيه وغيرها من الوثائق والمستندات وقدمتها لهيئة التحكيم كبينة ودليل على أن طابا أرض مصرية وتخضع للسيادة المصرية

وبذلك يتضح الدور الهام للترجمة في حفظ سيادة الدول فإلى جانب أنها تشكل جسر التواصل بين الشعوب وتساهم في التعرف على تاريخ وحضارة وثقافة الشعوب إلا أنها أيضاً تحافظ على ملكية ومقدرات وحقوق الشعوب الأخرى

ثانياً/ برز دور الترجمة وأهميتها في ترجمة القرار 242 المتعلق بالقضية الفلسطينية فالقرار 242 هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 1967 وصدر في أعقاب حرب يونيو حزيران عام 1967 م والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس وقطاع غزه والجولان السوري وسيناء المصرية واعتبر القرار وقتها حلاً وسطاً بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب، وقد ورد في المادة الأولى منه (انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير)، وعند عملية الترجمة حذفت ال التعريف من كلمة الأراضي من النص الانجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار وعدم الحديث عن أراضي محددة، واختلفت هنا الترجمة للنص فقد ترجمته الانجليزية (أراض)، في حين كانت ترجمته بالنصوص الفرنسية والروسية والاسبانية والصينية (الأراضي) فأدخل ال التعريف على كلمة أراض بحيث لم يعد هناك أي لبس أو غموض وزيادة في الوضوح حيث بادر مندوبو عدة دول مثل فرنسا والتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا الى التصريح قبل التصويت على القرار بأن حكوماتهم تفهم هذه الفقرة أنها تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967 وهنا تأتي أهمية الترجمة السليمة والدقيقة في الكشف عن أي غموض أو تحايل يكتنف أي قرار وفي الحفاظ على مقدرات الشعوب ومكتسباتها وحقوقها المشروعة دولياً

ثالثاً/ حجر رشيد هو حجر ينطق تاريخاً ومجداً ليس بلسانه ولكن بقيمته ومحتوياته، يحمل على جوانبه تاريخ وأمجاد ماض عريق هو صاحب حل اللغز الذي حول أنظار العالم للحضارة المنسية القديمة، والآثار الموجودة في البلاد وكان لاكتشافه أثراً في فهم الكثير من الحضارة الفرعونية القديمة التي كانت محور اهتمام الكثير من علماء الآثار في العالم انه الحجر الفرعوني (حجر رشيد)، لقد مضى 223 عاماً على اكتشاف حجر رشيد في بناء حصني يعرف بطابية رشيد أثناء وجود الحملة الفرنسية على مصر على يد جندي يدعى (بييرا فرانسوا بوشار) من حملة نابليون على مصر، وهذا الحجر عبارة عن مرسوم ملكي صدر في مدينة منف عام 196 قبل الميلاد، أصدره الكهان كرسالة شكر لبطليموس الخامس لانه رفع الضرائب عنهم وكتب بثلاث لغات هي الهيروغلوفية والديموطقية والاغريقية وكان الحجر لغزا حتى جاء العالم (جيان فرانسوا شامبليون) وفسر هذه اللغات وترجمها ومن هنا بدأت رحلة الكشف عن الاثار الفرعونية العظيمة وكنوز الحضارة الفرعونية التي أذهلت العالم وكان للترجمة دور

بارز وهام في اكتشاف هذا الحدث التاريخي في التعرف على الحضارة الفرعونية التي تعد من أبرز الحضارات في العالم والتاريخ.

رابعا: لا اريد ان استثني دور المحامية والناشطة الحقوقية الألمانية: فيليتسيا لانغر، حيث انها قد أصدرت كتابا مهما "بأم عيني(1974) "، وفيه أظهرت عدة حقائق مريرة وقاسية حيث بينت أن المترجم الصهيوني في بداية الاحتلال عام 1967 كان يترجم كلمة متعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية الى متعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لغرض خبيث في نوايا المترجم وهو اخذ فترة أطول للمسجون.

إضافة إلى ذلك من الجدير بالذكر أن الترجمات أثناء المفاوضات غالباً ما تكون مثيره للجدل فعلى سبيل المثال الترجمة الخاطئة للكلمة الفرنسية التي تعني (تسأل) أدت الى توتر في المفاوضات بين باريس وواشنطن عام 1830 م فقد ترجمت سكرتيرة رسالة للبيت الأبيض بدأت بجملة الحكومة الفرنسية تسأل على أنها (الحكومة الفرنسية تطلب) فتعامل الرئيس الأمريكي مع الرسالة على أنها تحتوي قائمة مطالب، لكن الجانبان استأنفا المفاوضات بعد تصحيح الخطأ.

وتقديراً لهذا الدور الهام والمؤثر في جميع الجوانب الحياتية للبشر قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 مايو من عام 2017 م باعتماد قرار بشأن المتخصصين في اللغة بربط الدول وتعزيز السلام والتفاهم والتنمية وأعلنت يوم 30 أيلول سبتمبر يوماً دوليا للترجمة، وقد تم اختيار يوم 30 أيلول/ سبتمبر حيث يحتفل فيه بعيد ميلاد القديس جيروم مترجم الكتاب المقدس الذي يعتبر شفيع المترجمين، وتطلق الأمم المتحدة في كل عام مسابقة القديس جيروم للترجمة وهي مسابقة تكافئ أفضل الترجمات باللغات العربية والصينية والانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية والالمانيه وهي تهدف لتسليط الضوء على الدوم الهام للمترجمين.

10.1.2. خلاصة المبحث الأول:

في المبحث السابق تم تناول الإطار المفاهيمي من الناحية النظرية للمتغير المستقل الترجمة القانونية؛ حيث تم تناول مقدمة عامة عن الترجمة القانونية وماهيتها بالإضافة إلى عرض مجموعة من التعريفات التي توضح ما توصل إليه الباحثون الآخرون الذين تناولوا موضوع الترجمة القانونية.

ومن خلال هذه التعريفات تم التوصل لتعريف إجرائي للباحثة، ومن ثم تم التطرق إلى أهمية الترجمة القانونية وخصائصها والتحديات التي تواجه عملها وأبعادها الثلاثة التي تمثلت في استراتيجيات الترجمة التي يتبعها المترجمون من أجل الوصول إلى مستوى عال من التكافؤ بين النص المصدر والنص الهدف وإشكاليات الترجمة وما يتصل بها من خصائص الخطاب القانوني والأنظمة القانونية التي تختلف من تشريع لآخر، ومن دولة لأخرى بالإضافة إلى اللغة القانونية التي يجب أن ترتكز عليها الترجمة القانونية من أجل منحها الصفة القانونية التي تمنحها الموثوقية والنزاهة أمام القضاء.

وفي المبحث التالي سوف يتم استعراض الإطار المفاهيمي من الناحية النظرية لاستدامة الأداء المؤسسي كمتغير تابع للدراسة الحالية.

2.2 المبحث الثاني: استدامة الأداء المؤسسي

1.2.2. تمهيد:

تواجه المؤسسات بكافة أشكالها ضغوطاً وتحديات كبيرة في ظل التطورات والتغيرات العالمية السريعة في بيئة الأعمال لذلك تسعى الكثير منها إلى اتباع طرق تكفل لها النجاح والتميز في تقديم خدماتها مما يتطلب منها اتباع الأساليب التي تؤدي إلى استدامة وتميز أدائها (كواشي وبودودة، 2017)، وقد أصبحت الاستدامة أحد أهم ضرورات العصر في الاقتصاد الحديث حيث انضمت المؤسسات بكافة أشكالها إلى اتجاهات تحقيق الاستدامة ووقعت جميع الدول في العالم تقريبًا على أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى إعادة تعريف وتوسيع الأهداف الإنمائية مما يدل على أن المؤسسات تدرك دورها المطلوب من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المطروحة؛ حيث تم تضمين الاستدامة في سياسات المؤسسات واستراتيجياتها من أجل تكثيف الجهود لمكافحة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق الإنسان فضلاً عن حماية الكوكب وموارده الطبيعية كما قامت معظم المؤسسات في ظل اهتمامها المتزايد بتطوير أدوات خاصة بقياس استدامة الأداء المؤسسي فيها (Blasco, et al., 2019)

إذ أن انعكاس التطور العلمي والتكنولوجي الحالي على جميع جوانب حياة المجتمعات بكافة مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية قد أدى الى تحفيز المؤسسات للسعي باتجاه تعزيز تنافسيتها من خلال تحسين مستويات جودة الأداء المؤسسي بالاعتماد على منظومة متكاملة لتميز الأداء المؤسسي ووفق اتباع معايير الاستدامة من أجل تحقيق استدامة هذا الأداء المؤسسي.

كما أنه في ظل تناقص الموارد حالياً وزيادة مستويات التنافسية قد قامت العديد من المؤسسات باتباع سياسات واستراتيجيات داعمة لاستدامة الأداء المؤسسي بها بحيث يجمع الأداء المؤسسي بين أداء الأفراد العاملين وتحقيق رغباتهم وتنمية قدراتهم المعنية وبين تحقيق أهداف المنظمة وغاياتها ومتطلباتها التنظيمية بما يعود بالنفع على المجتمع المحيط.

2.2.2. ماهية استدامة الأداء المؤسسي:

يُعتبر الأداء أحد المفاهيم الجوهرية في إطار عمل المؤسسات فهو يتمحور حول بقاء واستدامة أعمال المؤسسة من عدمها كما أنه يرتبط بالمفاهيم الإدارية المتطورة والمتجددة في المؤسسات والتي تعني بإحداث التغيرات الإيجابية في عمل المؤسسات (الجبالي، 2016)؛ إذ أن الاستدامة ترتبط بالقدرة على

تلبية احتياجات السكان الحاليين مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة حيث ينطلق مفهوم الاستدامة من مفهوم التنمية المستدامة للشعوب مما أدى إلى انتشار مفهوم الاستدامة ليصل إلى حجر الزاوية في إدارة المؤسسات بكافة أشكالها؛ حيث تعتمد الكثير من المؤسسات الاستدامة كهدف أساسي لها وتبذل الكثير من الجهود وتضع التدابير الخاصة بدمج الاستدامة في صنع القرار الإداري والاستراتيجي فيها (Blasco, et al., 2019).

وبما أن الأداء المؤسسي يعنى بتحويل المدخلات إلى مخرجات لتحقيق نتائج معينة مرتبطة بمحتوى المدخلات، فإن الأداء يُعبر عن العلاقة بين التكلفة المبذولة من الأداء سواء كانت مادية أو معنوية وبين المخرجات المحققة بكفاءة وفاعلية، كما أنه يرتبط بقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وبمدى فاعلية المؤسسة في الاستفادة من مواردها المتاحة لتحقيق أفضل مستويات من الأداء الفعلي بما يدعم الحفاظ على جودة مخرجات العمل لأصحاب المصلحة بشكل مرن ومستقر وفعال يدعم استدامة هذا الأداء المؤسسي (Shibru, et al., 2017).

ويتضح مفهوم استدامة الأداء المؤسسي من خلال التعريفات التالية:

جدول 2.2: تعريف استدامة الأداء المؤسسي.

الرقم	الباحث، السنة	تعريف استدامة الأداء المؤسسي
.1	محمد، 2021	مجموعة من الطرق التي تتبعها المنظمة في ممارساتها من أجل خلق قيمة لها على الأجل القصير والبعيد مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
.2	حمادة، 2020	هي الطرق المتبعة من أجل خلق قيمة على المدى القصير والطويل مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنظمة.
.3	كريمة، 2020	هي عبارة عن نموذج عمل تعمل من خلاله المؤسسة على دمج الإدارة الممنهجة للجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق الاستدامة.
.4	أنيس، 2020	هو إطار يجمع بين فلسفة التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
.5	Blasco, et al., 2019	عبارة عن تضمين الاستدامة في استراتيجيات وسياسات وأنشطة المؤسسة بهدف الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.
.6	المواجدة، 2019	هو قدرة المنظمة على تحقيق أعمالها وزيادة قيمتها مع مراعاة المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المدى الطويل.
.7	القريشي، 2017	هو القدرة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، بحيث تتمثل هذه الاحتياجات بالاهتمام الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومن وجهة نظر الباحثة يمكن القول بأن استدامة الأداء المؤسسي هي قدرة المؤسسة على تحسين إجراءات تنفيذ الأداء الفعلي بها بما يُساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية سواء طويلة أو متوسطة او قصيرة الأجل، من خلال الموازنة بين عناصر بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية مع مراعاة أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

3.2.2. خصائص استدامة الأداء المؤسسي:

يتميز الأداء المؤسسي بمجموعة من الخصائص التي تدعم استدامته واستدامة المؤسسة في بيئة العمل وبحسب (الرملاوي، 2020) فإن خصائص الأداء المؤسسي تتمثل في:

1. الحفاظ على ثبات الأداء الفعلي في العمل واستدامته من خلال تراكم الخبرة والمعرفة وتعزيز التعلم الوظيفي لدى العاملين في المؤسسة.
2. تعتمد على جماعية اتخاذ قرار أداء العمل المؤسسي والمشاركة في اتخاذ القرارات مع الخبراء والاستشاريين.
3. يعتمد على اتباع الأنظمة والقوانين والسياسات الداعمة للحفاظ على الاستقرار المالي والإداري في المؤسسة.
4. يدعم استثمار جهود جميع العاملين في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.
5. يركز على تنمية الموارد البشرية وتطويرها واستقطاب أفضل الكفاءات البشرية مما يدعم استدامة العمل المؤسسي وتميزه.

وتستخلص الباحثة مما سبق أن ممارسات استدامة الأداء المؤسسي تتميز بأنها تساهم في تعزيز تطوير الكوادر البشرية الفاعلة والمميزة في العمل المؤسسي مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المُقدمة للجمهور المستفيد من خلال الحفاظ على عملية التطوير والتحسين المستمر في أداء العمل الذي يشمل التشاركية في اتخاذ القرارات ويدعم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الاهداف بأعلى مستوى ممكن وبأفضل جودة متميزة.

4.2.2. أهمية تبني مفهوم استدامة الأداء المؤسسي:

تتمثل أهمية تبني مفهوم استدامة الأداء المؤسسي في تحويل المؤسسات إلى كيانات تصب نتيجة أعمالها في المصالح الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يدعم تحقيق عملية التنمية المستدامة على صعيد المجتمع المحلي وصعيد الدولة ككل إذ أنه يساعد المؤسسة على التنبؤ بمخرجات أعمالها

وأنشطتها وبالتالي فهو يُمكنها من التعامل مع المعيقات التي قد تحول دون تحقيق أهدافها وفق خطتها الاستراتيجية ويساعدها أيضاً في تلبية تطلعات الجمهور المستفيد من خدماتها (القريشي، 2017).

وبذلك فإن الممارسات الهادفة لتحقيق استدامة الأداء المؤسسي توفر المعايير اللازمة لاتباعها في حال حدوث الأزمات والكوارث مما يساهم في ضمان تحقيق الاهداف المرجوة ويحقق مستوى جيد من التميز للعمل المؤسسي في ظل حفاظ المؤسسة على استغلال مواردها بالشكل الأمثل مع مراعاة ضمان الحفاظ على البيئة والاحتفاظ بتحسين مستوى حياة المجتمع (المواجدة، 2019).

5.2.2. فوائد تبني مفهوم استدامة الأداء المؤسسي:

تركز فوائد تبني مفهوم استدامة الأداء المؤسسي على تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة: (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي) من خلال القرارات والإجراءات الخاصة بتنفيذ العمل والتي يتم اتخاذها في المؤسسة بشكل مستمر وتتمثل فوائد تبني مفهوم استدامة الأداء المؤسسي بحسب (محمد، 2021)، في التالي:

1. تعزيز قدرة المنظمة على التنبؤ بالمخرجات المتوقعة من أداء العمل وتمكين المنظمة من التفاعل بشكل جيد مع المشاكل والمعيقات التي قد تعيق تحقيق أهداف المؤسسة.
2. المساهمة في توليد رؤية مستقبلية واضحة وشاملة حول طبيعة عمل المؤسسة وخدماتها ومدى تأثير هذه الخدمات على المؤسسة والمجتمع المحيط بها.
3. المساهمة في ترشيد استهلاك واستغلال موارد المؤسسة بما يُسهم في خلق قيمة مضافة للمؤسسة على المدى القصير والطويل.
4. دعم عمليات التطوير والإبداع في أداء العمل بما يدعم تحسين جودة الخدمات والمخرجات المقدمة للجمهور.
5. تحقيق ميزة مُضافة للمؤسسة من خلال تحفيز الأداء الفعلي المستدام بها.

ومما سبق يُستنتج أن تبني المؤسسات لمفهوم استدامة الأداء المؤسسي هو أمر ضروري لا مفر منه من أجل تحقيق التكامل والاتساق بين أنشطة المؤسسة المُنفذة وأهدافها المرجوة، مع الحفاظ على النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بشكل منهجي شامل يحافظ على سلامة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، ويدعم تحقيق التنمية المستدامة في الدولة.

6.2.2. غايات استدامة الأداء المؤسسي:

تتمثل استدامة الأداء في الربط بين أبعاد الاستدامة الثلاثة وأداء المؤسسة الشامل مما يستلزم بلوغ المؤسسة لمجموعة من الغايات الاستراتيجية والتنظيمية والتشغيلية بحسب (أنيس، 2020):

1. **الغايات الاستراتيجية:** بمعنى أن استدامة الأداء المؤسسي تعمل على رفع الأثر الناتج عن الأنشطة الاستراتيجية للمؤسسة من أجل بناء مزايا تنافسية جديدة لها وتحسين صورتها النمطية لدى المجتمع المحيط.
2. **الغايات التنظيمية:** ترتبط الغايات التنظيمية لاستدامة الأداء بمدى قدرة قيادة المؤسسة على تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
3. **الغايات التشغيلية:** وترتبط بالمفهوم العملي لتنفيذ الأداء المؤسسي من خلال تجسيد سياسات عمل المؤسسة مع البيئة الداخلية والخارجية لها بما يدعم تحقيق العدالة المجتمعية.

ومن ذلك فإن غايات استدامة الأداء المؤسسي تعبر بحد ذاتها عن إطار فلسفة التنمية المستدامة ومقاربتها مع تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، والحفاظ على النظام البيئي، ودعم الوصول الى العدالة الاجتماعية الشاملة لجميع الأطراف ذات المصلحة.

7.2.2. استراتيجيات استدامة الأداء المؤسسي:

تعتمد استراتيجيات استدامة الأداء المؤسسي على مجموعة من القواعد المنهجية الاستراتيجية التي تركز على تحليل الفاعلية المؤسسية بالتزامن مع الأنشطة المؤسسية الهادفة لتحقيق الاستدامة وتتمثل هذه الاستراتيجيات بحسب (استنابولي، 2019) في التالي:

1. استراتيجية اعتماد المؤسسة لمناهج بحثية متعددة ومختلفة النوعية بحيث تركز هذه الأبحاث على قياس مستويات تحقيق الاستدامة في القطاعات المشمولة بها.
2. استراتيجية تحليل وتقييم مستويات الاستدامة وآثارها من وجهة نظر ذوي العلاقة.
3. استراتيجية المشاركة المنظمة والتي تركز على عملية تقييم مستويات تحقيق الاستدامة من خلال إطار العمل المنطقي وخطة العمل المنوط بها تحقيق اهداف المؤسسة.

ولكل ذلك فإن طبيعة عمل المؤسسات الحكومية الداعمة إلى تحقيق مجالات التنمية تتطلب منها التركيز على استدامة الأداء المؤسسي، وذلك كشرط أساسي تنموي يهدف إلى اصلاح المشاكل التي لها علاقة بالبيئة وتحسين مستويات رفاهية الإنسان وحفظ حقوقه الإنسانية.

ويوضح الشكل (1.2) أبعاد الأداء المؤسسي والممارسات الخاصة بتحقيقه

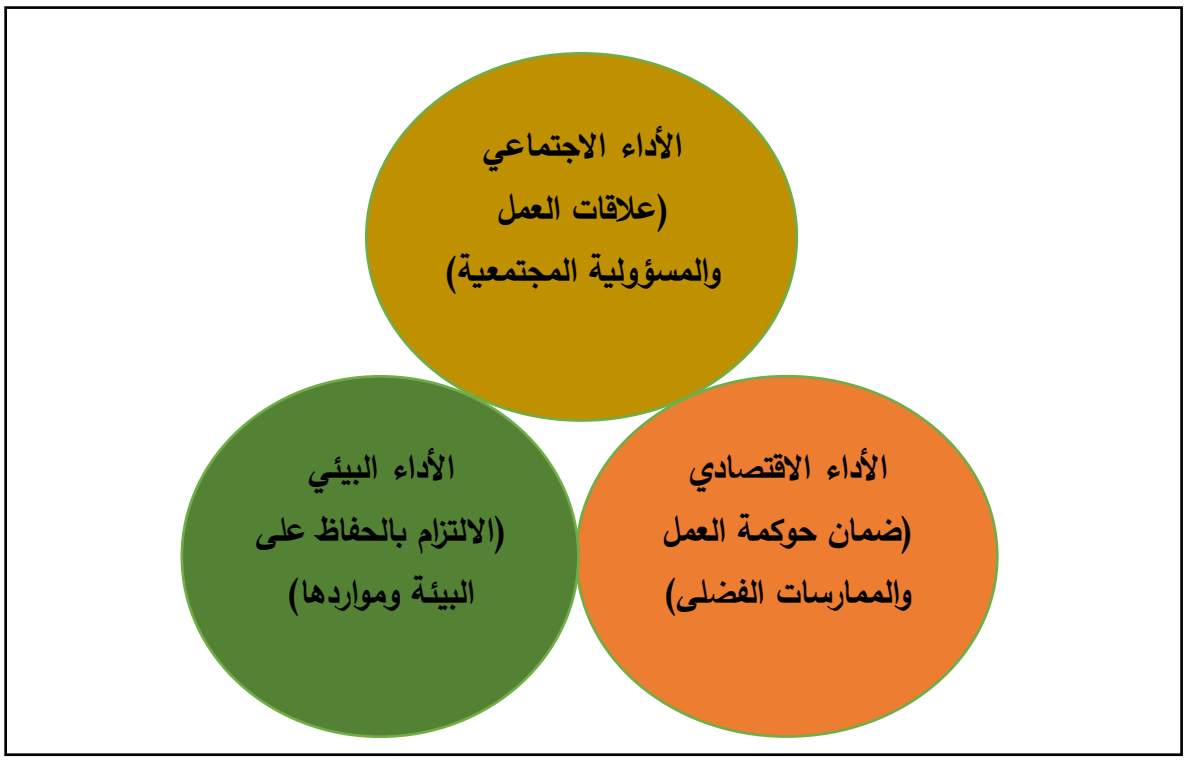

شكل 1.2: أبعاد الأداء المؤسسي والممارسات الخاصة بتحقيقه.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات والأدبيات السابقة.

8.2.2. أبعاد استدامة الأداء المؤسسي:

تتمثل أبعاد استدامة الأداء المؤسسي في ثلاثة أبعاد رئيسية كالتالي:

1. بُعد الأداء الاجتماعي:

يُعبر بُعد الأداء الاجتماعي كأحد أبعاد استدامة الأداء المؤسسي عن قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المدخلات الخاصة بمستويات كفاءتها الاقتصادية وبين مخرجات العمل المُقدم للفرد والمجتمع ككل، وذلك بالاعتماد على استغلال الموارد المتاحة لدى المؤسسة من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية

الناتجة عن أداء هذه المؤسسة؛ بحيث يركز هذا الأداء المؤسسي على الربط بين استراتيجية الأعمال التنافسية في المؤسسة والإدارة الاجتماعية فيها من أجل تحقيق التوازن بين جودة مخرجات الأداء وتحقيق متطلبات الأفراد والمجتمع المحلي بمعنى الربط بين الجودة العالية للخدمة وتلبية الاحتياج الاجتماعي للمواطنين (المواجدة، 2019).

كما أن البُعد الاجتماعي يهتم بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة فهو يُركز على أحوال وظروف العاملين في المؤسسة من حيث: بيئة العمل من أجل ضمان الصحة والسلامة المهنية للعاملين وتحقيق العدالة والمساواة لهم في إطار العمل، بالإضافة إلى التركيز على المجتمع المحيط بالمؤسسة والتأثير فيه، وتعظيم الإيجابيات المتوقعة من خلال تبني العديد من البرامج التي تساهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية والتأثير في السلوك الاجتماعي للمجتمع المستهدف، بما يدعم تحسين جودة الحياة الاجتماعية للمواطنين (محمد، 2021).

2. بُعد الأداء الاقتصادي:

يُقصد ببُعد الأداء الاقتصادي كأحد أبعاد استدامة الأداء المؤسسي قدرة المؤسسة على تحسين مستوى رفاهية الإنسان من خلال توفير الخدمات والمنتجات الضرورية خصوصاً في ظل شح الموارد وذلك من أجل تحسين مستويات حياة الأفراد المعيشية (استانبولي، 2019).

كما يرتبط أيضاً بُعد الأداء الاقتصادي بعمليات التحسين في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في المؤسسة بأفضل الأساليب التكنولوجية المُحسنة بالإضافة إلى التسيير المستدام لهذه الموارد الطبيعية من إجل تطوير مستويات التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي والحفاظ على التوازنات البيئية واشباع الحاجات الأساسية للمواطنين تحت إطار تحقيق العدالة الاقتصادية (سلطان، 2020).

3. بُعد الأداء البيئي:

يشير بُعد الأداء البيئي كأحد أبعاد استدامة الأداء المؤسسي إلى الممارسات الصديقة للبيئة التي تقوم بها المؤسسة والتي تتمثل في الأنشطة البيئية الهادفة إلى تحقيق الكفاية البيئية للمؤسسة من خلال الحد من الحوادث البيئية، وتقليل الانبعاثات السامة في الهواء، وتقليل استخدام المؤسسة للمواد الخطرة والسامة في تنفيذ أعمالها وأنشطتها، بمعنى أن المنظمة تقوم بتنفيذ أعمالها بطريقة تُحافظ على الكائنات الحية والنُظم الطبيعية بما يضمن إشباع الحاجات والمتطلبات الإنسانية ويرفع من جودة

المستوى المعيشي للمواطنين وترشيد استهلاك الموارد بشكل يساهم في ضمان استدامة أعمال المؤسسة (Bon, et al., 2018).

وبالتالي فإن الأداء البيئي يتمثل في نتاج المجهود المبذول في المؤسسة والذي تسعى من خلاله إلى ترشيد استهلاك الموارد المتاحة والطاقة والحد من المخاطر المرتبطة بالبيئة، بمعنى أنه يربط بين استخدام المؤسسة للموارد الطبيعية وتأثير أنشطة المؤسسة على النظام البيئي المحيط باعتبار أن حفاظ المؤسسة على النظام البيئي يُعزز مدى التزامها بمفهوم المواطنة في نظر المجتمع المحلي، كما انه يُسهم في اتساق أنشطتها وانسجامها مع النظام البيئي والحفاظ على حياة البشر على سطح البسيطة (أنيس، 2020).

ولذلك فإن أبعاد استدامة الأداء المؤسسي مجتمعة تشمل الأداء الفعلي الشامل للمؤسسة وممارسات تحقيق الاستدامة بالإضافة الى الأداء العادل الذي يراعي المصلحة الداخلية للمؤسسة والمسؤولية الاجتماعية التي تصب في مصلحة المجتمع المستفيد.

حيث أن الأداء المستدام الشامل للمؤسسة يجمع بين الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتنظيم علاقتها مع ذوي المصلحة، بمعنى أنه عبارة عن أحد فلسفات ممارسات الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة والذي يهدف لحفاظ المؤسسة على مسؤوليتها المجتمعية وبيئتها المؤسسية ويتضمن تمثيلاً محدداً لعلاقة المؤسسة مع مجتمعها الداخلي والخارجي.

9.2.2. خلاصة المبحث الثاني:

في المبحث الثاني من الفصل الثاني للدراسة الحالية والذي بحث في المتغير التابع وهو "استدامة الأداء المؤسسي"، تم عرض مفهوم استدامة الأداء المؤسسي للمؤسسات إضافة الى مفهوم استدامة الأداء المؤسسي من وجهة نظر باحثين مختلفين، كما تم التطرق إلى فوائد تبني المؤسسات للجوانب الخاصة باستدامة الأداء المؤسسي من أجل تحقيق التكامل والاتساق بين أنشطة المؤسسة المُنفذة وأهدافها المرجوة مع الحفاظ على الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ويدعم تحقيق التنمية المستدامة في الدولة.

وأخيراً تم استعراض غايات الالتزام بتطبيق استدامة الأداء المؤسسي وأبعاده.

وفي المبحث الثالث سوف يتم التطرق لدراسة الحالة والتي تتناول موضوع القطاع الحكومي الفلسطيني.

3.2 المبحث الثالث: القطاع الحكومي الفلسطيني

1.3.2. تمهيد:

يعمل القطاع الحكومي في الدولة على تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية للمواطنين من أجل ضمان الحفاظ على النظام العام في الدولة؛ بحيث أن هذه الخدمات يصعب على مؤسسات القطاعات الأخرى تقديمها فهي تتمثل في: الدفاع، والامن، والعدالة، وتقديم الخدمات العامة مثل: التعليم والصحة بالإضافة إلى الخدمات الاقتصادية والبيئية التي تساهم في تحسين مستوى جودة حياة البشر (قويدر، 2016).

وبذلك فإن مؤسسات القطاع الحكومي تعتبر هي المسؤول الرئيس عن تحقيق الرفاهية والتنمية للإنسان، من خلال ضمان توفير جميع حقوقه المشروعة وحمايته من أجل تحسين جودة الحياة المعيشية للمواطنين في الدولة وخارجها، وذلك من خلال تكامل أدوار ومهام مؤسسات القطاع الحكومي من أجل ضمان تحقيق الأمن والعدالة والرفاهية كوسيلة لدعم وصول الدولة إلى ترسيخ التنمية المستدامة بها (الحلبي، 2020).

وفي هذا السياق فإن مؤسسات القطاع الحكومي في الدولة تعتبر بمثابة الكيان الناظم لجميع المجالات ذات العلاقة بتحقيق الصالح العام للمجتمع المحلي حيث تعمل المؤسسات الحكومية على تحقيق الأمن وتحسين الحياة الاجتماعية والصحية والعامة للشعب خصوصاً في ظل كثرة متطلبات الحياة مما يزيد من المهام المنوطة بهذه المؤسسات ويُضاعف دورها من أجل الوفاء بحقوق الانسان.

وبالنسبة لفلسطين فإن القطاع الحكومي الفلسطيني يتكون من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تم إنشاؤها في عام 1994م. بموجب اتفاقية أوسلو والتي تشمل الهيئات المحلية والوزارات والسلطات والمؤسسات العامة.

ويُعرف القطاع الحكومي بأنه القطاع الذي يقوم بتقديم الخدمات الأساسية اللازمة لضمان حفظ النظام العام في الدولة والذي تم تمويل مؤسساته من خلال الموازنة العامة في الدولة، بمعنى ظانه عبارة عن الأجسام الإدارية والأجهزة التي تملكها الدولة وتمارس أنشطة اقتصادية وتجارية وصناعية وخدماتية عامة (الأخرس، 2016).

بينما يُعرفه (جابر، 2015) بأنه القطاع المسؤول عن تقديم الخدمات الأساسية المنوط بالدولة تقديمها مثل الخدمات المدنية والدفاع والعدالة والأمن.

ويمكننا القول بأن القطاع الحكومي هو مجموعة المؤسسات العامة التابعة للدولة والمنوط بها تقديم الخدمات الأساسية والعامة للجمهور الفلسطيني بشكل عادل وسليم يضمن للفلسطينيين تحقيق مستوى جودة حياة مُرضي.

2.3.2. رؤية القطاع الحكومي الفلسطيني:

خدمة مدنية متميزة، مؤسسات دولة مستجيبة لأولويات المواطن الفلسطيني

3.3.2. رسالة القطاع الحكومي الفلسطيني:

يسعى ديوان الموظفين العام مع شركائه للارتقاء بالخدمة المدنية والإدارة العامة، من خلال تطوير البيئة القانونية والمؤسسية من أجل إدارة وتنمية الموارد البشرية في الدوائر الحكومية، بهدف الارتقاء بالأداء والتميز في تقديم الخدمات وتطبيق الممارسات الإدارية الفضلى المستندة لمبادئ الحكم الرشيد.

4.3.2. القيم والمبادئ الموجهة للخدمة المدنية من خلال القطاع الحكومي للشعب الفلسطيني:

يؤكد القطاع الحكومي الفلسطيني ضمن خطته الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية على ضمان مساعيه التكاملية الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية بالشراكة مع جميع الدوائر الحكومية من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور الفلسطيني وتتمثل هذه القيم والمبادئ بحسب (خطة التنمية الوطنية للأعوام 2017–2022م.) في التالي:

1. المواطنة والانتماء: ركيزة العمل الجاد لتحقيق المصلحة العامة للوطن والمواطن.
2. الشرعية والمهنية: الاحتكام إلى القوانين المعمول بها كأساس العمل المتميز.
3. الجدارة: أساس الاستحقاق هو الكفاءة كآلية للتحفيز والابداع.
4. العدالة وتكافؤ الفرص: الدولة تساهم في تعزيز ركائزها من خلال العدالة في تطبيق القانون وإتاحة الفرص للجميع.
5. الشفافية: الوضوح والعلنية في الاجراءات والغايات والأهداف في تأدية الموظف لعمله.
6. النزاهة: منظومة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والاخالص في العمل.

7. المساواة: الجميع أمام القانون متساوون، ضد كل أنواع التمييز الاجتماعي أو العرقي أو السياسي أو الديني.
8. رضا الموظف: أساس الانطلاق في تحسين الأداء وزيادة الانتاجية.
9. الشراكة والتكاملية: نهج المؤسسات المتقدمة الريادية.
10. التميز والابداع: نسعى لتعزيز الابداع والابتكار بما يؤدي للتميز.
11. جودة الخدمات: تعكس التميز والتقدم المحرز في تحسن العمل المؤسسي وأداء الموارد البشرية.
12. رضا المواطن: أولويتنا المواطن الفلسطيني.

5.3.2. الأهداف الاستراتيجية التي ستعمل هذه الخطة على تحقيقها

1. **الهدف الاستراتيجي الأول:** تطوير منظومة التشريعات والأنظمة وتعزيز الرقابة عليها لقطاع الخدمة المدنية
2. **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تطوير سياسات وأنظمة إدارة الموارد البشرية لتحقيق التميز المؤسسي لقطاع الخدمة المدنية
3. **الهدف الاستراتيجي الثالث:** الاستثمار في تنمية وتأهيل رأس المال البشري لقطاع الخدمة المدنية
4. **الهدف الاستراتيجي الرابع:** تطوير نظم المعلومات المتكاملة وأتمتة الخدمات الخاصة بإدارة الموارد البشرية لقطاع الخدمة المدنية.

ويمكننا القول من خلال ماسبق إن تطوير الخدمة المدنية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية يهدف إلى تحقيق التكامل في عمل الدوائر الحكومية بما يتواكب مع معطيات ومتطلبات العصر الحالي للارتقاء بعمل القطاع الحكومي الفلسطيني ودعم الاستمرارية في تحسين مستوى جودة الخدمات وذلك وفق رؤية الحكومة الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة للدولة الفلسطينية.

6.3.2. المبادئ الأساسية العامة لمؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني:

تعمل مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني على حفظ مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تتمثل في:

1. ضمان حقوق الإنسان والمواطنة وتحقيق الأمن والأمان للشعب في كنف سيادة القانون من خلال سلطة قضائية مستقلة وفاعلة ومؤسسة أمنية مهنية.

2. تعزيز نظام الحكم الديمقراطي الذي يحترم التعددية السياسية دون تمييز مع مراعاة حفظ حقوق الأقليات وفق القانون.
3. التزام الحكومة الفلسطينية بمؤسساتها وإداراتها وموظفيها بتحقيق سيادة القانون والمساواة والتسامح، وتكريسها لخدمة مواطنيها دون محاباة أو تمييز.
4. حفظ الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الفلسطينيين وتحمل مسؤوليتهم العامة دون تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.
5. حفظ الحقوق والحريات الدينية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس الالتزام بمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص (وكالة وفا، 2022).

7.3.2. مجالات عمل مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني:

يتكون القطاع الحكومي الفلسطيني من مجموعة من القطاعات الرئيسية التي تتمثل بحسب (ريان، 2019)، في القطاعات التالية:

1. **قطاع الإدارة العامة:** ويهتم هذا القطاع بإدارة الشؤون العامة للدولة الفلسطينية من خلال شموله لمكتب الرئيس، والمجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ولجنة الانتخابات المركزية، والصندوق القومي، ودائرة شؤون اللاجئين، وهيئة شؤون المنظمات الأهلية.
2. **قطاع الأمن والنظام العام:**ويرتبط هذا القطاع بوزارة الداخلية والإدارة العامة للمعابر والحدود وسلطة الأراضي، وزارة العدل والشؤون المدنية، وكافة المؤسسات الناظمة لحفظ النظام العام.
3. **قطاع الإدارة المالية:**والذي يرتبط بتنظيم كافة الأمور المالية مثل وزارة المالية وهيئة التأمين والمعاشات.
4. **قطاع التنمية الاقتصادية:**والذي يهتم بكافة شؤون الاقتصاد الفلسطيني مثل وزارة الاقتصاد وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية وسلطة جودة البيئة وما يرتبط بهم.
5. **قطاع الثقافة والاعلام:** وهو القطاع الناظم للحفاظ على الثقافة والهوية الفلسطينية والذي يتكون من وزارة الإعلام والثقافة، وزارة السياحة والآثار، وزارة الشباب والرياضة، هيئة الإذاعة والتلفزيون والفضائية، ومؤسساتهم.
6. **قطاع الخدمات الاجتماعية:** وتشمل وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الأسرى والمحررين، وزارة العمل، وزارة الإسكان.
7. **قطاع النقل والمواصلات:** والذي يتكون من وزارة النقل والمواصلات، وزارة البريد والاتصالات، سلطة الطيران المدنين، سلطة الموانئ.
8. **قطاع الشؤون الخارجية:** ويتكون من دائرة شؤون المفاوضات، السفارات.

وترى الباحثة في سياق هذه القطاعات الثمانية الشاملة للخدمات العامة التي تُقدمها مؤسسات القطاع الحكومي في فلسطين أن معظم هذه القطاعات تعني بالترجمة القانونية وتحتاج لإتمام معاملاتها ومستنداتها ووثائقها الرسمية إلى الترجمة القانونية التي تُضفي الصفة القانونية عليها، وبالتالي تُمكن الأفراد في المجتمع الفلسطيني من الحصول على حقوقهم سواء كان ذلك يرتبط بخدمات التعليم أو الصحة أو التجارة والاقتصاد والسفر وما يتصل به معاملات تخص السفارات الأجنبية والتنسيق والتعامل معها.

حيث أن الترجمة القانونية في سياق هذه الخدمات العامة تساهم بشكل فعلي في تعزيز حصول الأفراد على حقوقهم المشروعة، كما تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تسهيل وإتمام معاملات البشر.

ومن الأمثلة على ذلك حاجة الشارع الفلسطيني اليومية إلى ترجمة أخبارهم اليومية إلى العالم عامة؛ لما لشعبنا الفلسطيني من حالة استثنائية نظرًا لظروف الحروب والانتكاسات والعدوان الإسرائيلي على جميع محافظات الشعب الفلسطيني، فالعالم بأسره والذي يشمل المواطن البسيط والمثقف والسلطة، يتابعون أخبار الشعب الفلسطيني كل في لغته الخاصة، فهذه المادة الإخبارية يتم نقلها بشفافية ودقة عالية.

حيث تعمل القطاعات الحكومية في الدولة بشكل أساسي على تحقيق أهداف المصلحة العامة للمجتمع المحلي، من خلال دورها الخدماتي العام والتنموي، وذلك بهدف تحقيق الأمن والاستقرار العام، وصولاً إلى تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

وفي هذا السياق يبرز الدور الكبير لوزارة العدل الفلسطينية باعتبارها تعمل كمظلة رسمية راعية للترجمة القانونية كما أن الترجمة القانونية تدخل ضمن أبرز الأهداف الاستراتيجية لوزارة العدل الفلسطينية.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لوزارة العدل الفلسطينية في:

1. تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون.
2. ضمان المحاكمة العادلة.
3. دعم وبناء وتمكين وتطوير مؤسسات العدالة.
4. توحيد وتحديث وتطوير التشريعات (وزارة العدل الفلسطينية، 2022).

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لوزارة العدل الفلسطينية حيث تظهر "دائرة الترجمة" ضمن "الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة وحل النزاعات" مما يؤكد على الدور الكبير للترجمة القانونية في تسهيل واتمام معاملات البشر وحفظ حقوقهم.

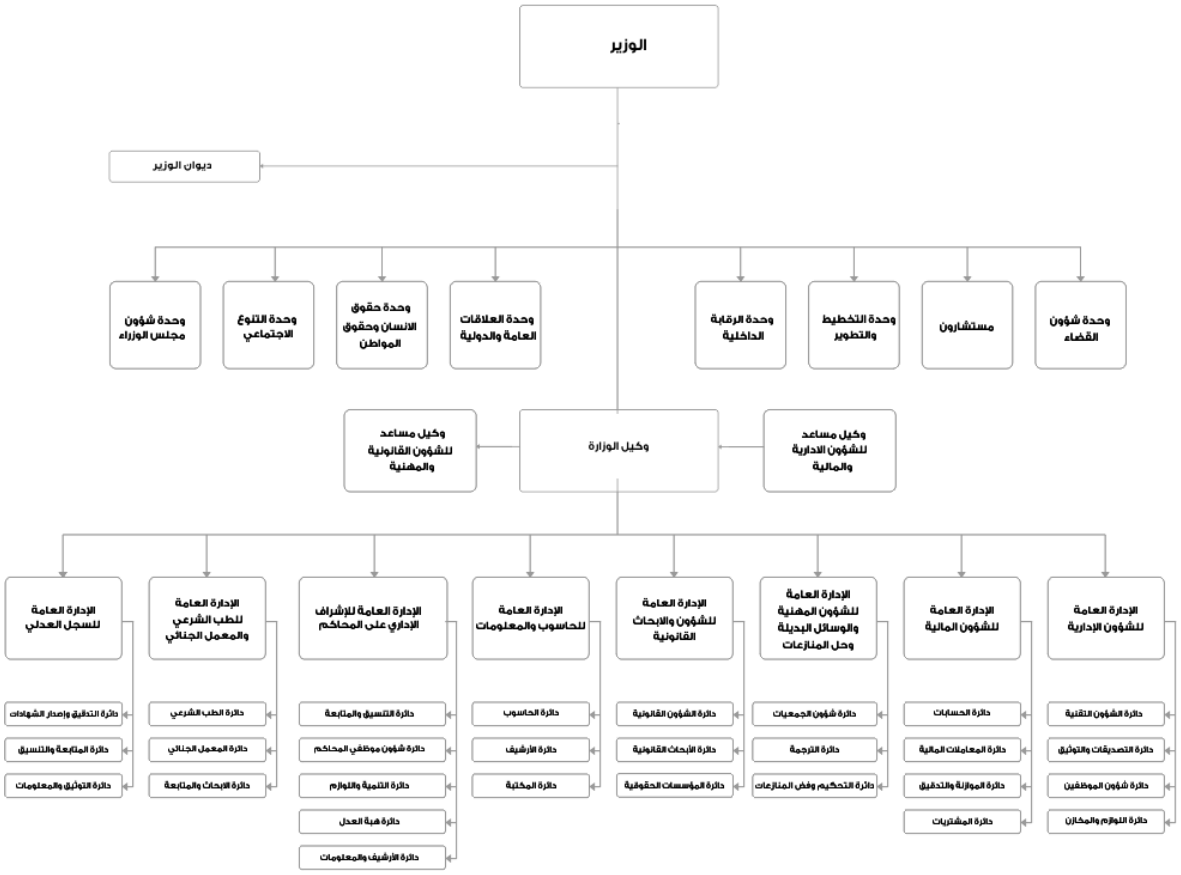

شكل 2.2: الهيكل التنظيمي لوزارة العدل الفلسطينية.

وجدير بالذكر في هذا السياق ذكر أهم شروط العمل بالترجمة القانونية بحسب وزارة العدل الفلسطينية:

1. الإلمام بالمصطلحات القانونية المعمول بها في البلدين.
2. القدرة على الترجمة الحرفية للمصطلحات التي تتطلب ذلك وهو ما يعد الطريق الآمن في الترجمة.
3. القدرة على ترجمة المصطلحات التي تحتاج إلى تفسير مفاهيمي لدلالاتها بدقة واستبدال الكلمات التي تتعلق بالأحكام في حال اختلافها بين الدولتين.
4. أن يكون ذو خبرة في القانون وأحكامه وما يستجد عليه من مصطلحات وأحكام جديدة كي يكون قادراً على تقديم ترجمة مواكبة لآخر الأحكام والقوانين المعمول بها في الدولتين.

حيث تقوم وزارة العدل الفلسطينية بتنظيم اختبار سنوي للراغبين في الحصول على رخصة ترجمة قانونية معتمدة في عدد من اللغات كالإنجليزية والعبرية والتركية والروسية والفرنسية وغير ذلك ويتم هذا الاختبار بحسب قانون رقم (15) لسنة 1995 في فلسطين على أساس ان يتوفر لدى المترجم الشروط التالية:

1. أن يؤدي مهامه بالترجمة بدقة وأمانة ويراعي أصول المهنة وإخلاصها.
2. أن يقوم بنفسه بأعمال الترجمة التي يعهد إليه بها.
3. أن يبذل الجهد اللازم لتحديث مهاراته ومواكبة التطورات في مجال اللغة المرخص له بترجمتها.
4. ألا يفشي المعلومات التي يطلع لعيها بحكم عمله.
5. أن يعلق رخصة الترجمة في مكان ظاهر للعيان.
6. أن يتقيد بالترجمة من وإلى اللغة المرخص له العمل بها.
7. على المترجم الترجمة من الوثيقة الأصلية أو طبق الأصل، ويختم الوثيقة بختم فراشة التي ترجم عنها كاملة، ويضع ختمه على الصفحة الأولى مع التوقيع وبيان تاريخ الترجمة.

وفي حال اجتياز المترجم لاختبارات تثبت كفاءته للترجمة القانونية المعتمدة للعمل مع وزارة العدل الفلسطينية تقوم دائرة الترجمة في وزارة العدل الفلسطينية بإجازة المترجمين من خلال منحهم شهادة ترخيص بالترجمة كل حسب اختصاصه، بحيث يحصل المترجم على شهادة مترجم قانوني محلف.

وتمكن الشهادة الحاصلين عليها من ترجمة الوثائق القانونية لاعتمادها لدى الجهات الرسمية في الداخل والخارج، وتسهيل عمل المحاكم من خلال توفير مترجمين في حال كان أحد أطراف القضية غير عربي.

ويتم عقد الامتحان سنوياً في وزارة العدل الفلسطينية.

ويجب أن يكون المترجم: حاصلاً على شهادة من معهد أو جامعة معترف بها في اللغة التي يختص بها، وألا يقل عمره عن 21 عاماً، وأن يكون حسن السيرة غير محكوم بجناية.

الوثائق المطلوبة للتقدم للاختبار: صورة عن الهوية أو جواز السفر (الأوراق الثبوتية)، وصورة معتمدة عن الشهادات العلمية التي تؤيد الطلب، وشهادة حسن سير وسلوك من وزارة الداخلية، وشهادة عدم محكومية من وزارة العدل الفلسطينية و3 صور شخصية.

ويتم التقدم للختبار وفق الإجراءات التالية:

1. التقدم بطلب لوزارة العدل الفلسطينية من خلال النموذج الخاص المتوفر على الموقع الإلكتروني.
2. دراسة الطلب من خلال دائرة ترخيص المهنة لبيان مدى مطابقته للقانون.
3. التقدم للاختبار الشفوي والتحريري واجتيازه بنجاح.

التحديات والمعيقات التي تم السيطرة عليها من قبل وزارة العدل الفلسطينية لواقع عمل المترجمين المعتمدين في القطاع الحكومي الفلسطيني.:

نظرا للقصور في اللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين مع التطور والتقدم وانتشار أعمال المترجمين، وحاجة القطاع الحكومي لأعمال الترجمة والمترجمين وخاصة: القضاء الفلسطيني والنيابات والشرطة ودوائر التصديقات خاصة في وزارة العدل والخارجية والتعليم والاقتصاد، ولما لهذه المهنة من أهمية بالغة الخطورة و بالإضافة الى نقص اللائحة التنفيذية لمعالجة الكثير من الأمور فيما يخص متابعة المترجمين والزام المترجمين باجراءات وسلوكيات مهنة الترجمة القانونية، فقد قامت وزارة العدل الفلسطينية بتاريخ: 23-10-2019 م، بتشكيل لجنة متخصصة فنية ومهنية من المترجمين القانونين المعتمدين من وزارة العدل الفلسطينية بحيث تقوم هذه اللجنة بما يلي:

1. النظر وابداء الرأي الفني والمهني في ما يحال اليها من دائرة الترجمة من أعمال ترجمة من اللغة الأجنبية وبالعكس.
2. ترجمة الاعمال التي ترد لدائرة الترجمة من شكاوي وتقديم تقرير بذلك.
3. العمل على اعداد وتنظيم دورات تدريبية وتثقيفية وتعميم وشرح قواعد مدونة السلوك للمترجمين المعتمدين لدى وزارة العدل.
4. وقد قامت هذه اللجنة بالعمل الدؤوب، من خلال تجميع مدونات قواعد السلوك وتنقيحها ومن ثم تم عرضها على مستشارين قانونيين ومن ثم تم اعتمادها من وزارة العدل الفلسطينية بشكل رسمي.

ووقّع المترجمون المعتمدون لدى وزارة العدل على مدونة قواعد السلوك التي أعدتها لجنة مختصة من المترجمين وذلك بهدف تنظيم مهنة الترجمة التي تشرف عليها دائرة الترجمة بالإدارة العامة للنقابات والوسائل البديلة في وزارة العدل الفلسطينية.

وتهدف المدونة التي اعتمدتها الدائرة إلى تنظيم العمل بالمهنة، وتحدد القيم والمبادئ التي توجه القرارات التي يتخذها المترجمون في ميدان العمل وتسعى لإلزام المترجمين بعدد من القواعد منها الحفاظ على حياديته المهنية والنزاهة والموضوعية والسرية وأن يسعى المترجم القانوني لرفع كفاءته

وقدراته اللغوية من خلال التطوير المهني المستمر ورفض أية أعمال ترجمة تتجاوز إمكاناته وقدراته اللغوية وأن يعمل على تحسين ظروف العمل والعلاقات مع طالبي الخدمة.

بالإضافة الى أن مهنة الترجمة من المهن الراقية والسامية وأنها تلزم المترجم باتباع قواعد وقيم المهنية والحيادية والصدق في الترجمة، حيث أن التفكير بالمدونة جاء نتاجاً لزيارات ميدانية قامت بها دائرة الترجمة والوسائل البديلة في وزارة العدل، حيث تم زيارة بعض مكاتب المترجمين وما لمسته من حاجة المترجمين لإطار قيمي ناظم لعملهم، حيث أن وزارة العدل تسعى إلى ترسيخ قواعد الجودة في العمل.

وحيث أن إقرار مدونة السلوك يشكل مساراً جديداً في أداء الرسالة السامية لمهنة الترجمة القانونية، والتزاماً أدبياً وأخلاقياً من جانب المترجمين في إتباع المسلك المهني والقواعد الصحيحة في الترجمة، مما ينعكس إيجاباً في تحقيق القيمة العدلية للترجمة القانونية، باعتبار المترجمين شركاء في إرساء العدالة، وأعوان للقضاء في أداء مهمته ورسالته.

ومن ثم تم إقرار مدونة السلوك والتوقيع عليها من قبل كافة المترجمين بحيث يتم الالتزام والعمل بكل ما جاء في مدونة السلوك والتي هدفها الارتقاء بمهنة الترجمة والمترجمين.

وترى الباحثة ان وزارة العدل لديها استراتيجية لتوسيع قاعدة المترجمين المعتمدين والرقي والتقدم بمهنة الترجمة، حيث ان وزارة العدل تبذل قصارى جهدها بالعمل على تذليل العقبات أمام عمل المترجمين، وأيضا الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات للجمهور والمواطنين والحفاظ على حقوقهم.

8.3.2. خلاصة المبحث الثالث:

في المبحث الثالث من الفصل الثاني تم التطرق إلى مجتمع الدراسة الحالية والذي يتمثل في القطاع الحكومي الفلسطيني بمؤسساته العامة الرسمية حيث تم التعريف بالقطاع الحكومي الفلسطيني، وقطاعاته الثمانية التي تشمل الخدمات العامة التي تُقدمها مؤسسات القطاع الحكومي في فلسطين مع التأكيد على أهمية الترجمة القانونية في هذه القطاعات ومدى احتياج هذه القطاعات للترجمة القانونية من أجل إتمام معاملاتها ومستنداتها ووثائقها الرسمية التي تُسهم في تسهيل معاملات المواطنين الفلسطينيين، وتدعم تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لهم، وتعزز أيضاً استدامة الأداء المؤسسي في المؤسسات والوزارات الفلسطينية، وأيضا تم التطرق الى الدور الملقى على عاتق وزارة العدل الفلسطينية والاليات التي تتبعها وزارة العدل الفلسطينية من أجل اعتماد مترجمين محلفين، بالإضافة الى تطرق الباحثة الى مدونة السلوك والتزام المترجمين القانونيين بها، وقانون الترجمة رقم (15) لسنة 1995، وأوضحت الباحثة الى ان العالم في القرن الواحد والعشرين اصبح قرية صغيرة، وهذا عصر مليء بالتحديات، إنه عصر الرقمنة والتكنولوجيا وسرعة وصول المعلومة– ويحتاج عصرنا الحالي إلى استدامة الأداء المؤسسي والسرعة في إنجاز المعلومات بدقة ومصداقية.

4.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها

1.4.2. تمهيد:

تستعرض الباحثة مجموعة من الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة الحالية، ومتغيريها المستقل "الترجمة القانونية" والتابع" استدامة الأداء المؤسسي" باللغتين العربية والأجنبية؛ حيث تم عرض عدد (23) دراسةً مقسمةً إلى محلية وعربية وأجنبية، وفق جزئين: الأول تناول المتغير المستقل والثاني تناول المتغير التابع، ومن ثم تلاها التعقيب على الدراسات السابقة، وبيان ما يُميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وأوجه الاختلاف والاتفاق بينهما.

2.4.2. الدراسات التي تناولت المتغير المستقل "الترجمة القانونية ":

1.2.4.2. دراسات عربية:

1. دراسة (بلهادي وكرمة، 2019)، بعنوان: إشكالية الترجمة القانونية دراسة تحليلية مقارنة لترجمة بعض المصطلحات والصيغ القانونية، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى البحث في الإشكاليات التي قد تواجه عملية الترجمة القانونية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لمجموعة من الكتب التي تختص بالترجمة القانونية مصطلحاتها وخصائصها اللغوية والفنية.

وتوصلت النتائج إلى أن المترجمين القانونيين يواجهون بعض الصعوبات في ترجمة المصطلحات القانونية خصوصاً في مجال الخاصية اللفظية للغات، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، كما يواجهون أيضاً بعض الصعوبات في اختلاف التشريعات القانونية بين الدول، والتي ينتج عنها صعوبة في نقل النص القانوني الذي قد يختلف من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف الإطار القانوني للدول.

2. دراسة (أحمد، 2018)، بعنوان: الترجمة من منظور فقهاء اللغة: الإشكاليات وطرق واستراتيجيات المعالجة.

هدفت الدراسة إلى البحث في إشكاليات الترجمة وطرق واستراتيجيات المعالجة الخاصة بعمليات الترجمة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفى التحليلي وتم استخدام استمارة مقابلة طرحت آراء أساتذة اللغة والترجمة والمترجمين العاملين في ميدان الترجمة كأداة للدراسة، بالاضافة إلى نظريات الترجمة وذلك من أجل توضيح جوانب القوة والضعف لتلك الطرق والاستراتيجيات وحلول المعالجة.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظريات واستراتيجيات الترجمة تتشابه في معظم طرق المعالجة بالإضافة إلى ان النظريات والاستراتيجيات والأساليب والتقنيات التي وضعها المنظرون في مجال الترجمة ودراساتها من لغويين وعلماء دراسات الترجمة قد حققت الأهداف التي وضعت من أجلها في حل اشكاليات الترجمة.

3. دراسة (بوعناني، 2018)، بعنوان: استراتيجية التكافؤ في الترجمة القانونية، ترجمة القانون التجاري، السودان.

هدفت الدراسة إلى إجراء بحث تحليلي مقارن في الترجمة القانونية بين النص الأصل وترجمته وذلك بتخصيص البحث على القانون الجزائري التجاري، بهدف بيان مدى توافق الترجمة وتجانسها من النص المنقولة عنه وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن لتحقيق أهداف الدراسة.

وكشفت النتائج من خلال النماذج التحليلية المقارنة أن التكافؤ الشكلي للترجمة هو الأسلوب الأكثر استخداماً في استراتيجيات الترجمة للنصوص القانونية، وأن الاعتماد على هذا الأسلوب بشكل كبير يؤدي إلى ضياع المعنى الأصلي.

4. دراسة (بن شريف، 2017)، بعنوان: إشكالية الترجمة القانونية: دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية، السودان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التقنيات المستعملة في ترجمة العقود القانونية والكشف عن العوامل المؤثرة في الترجمة القانونية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، وتمثلت دراسة الحالة في دراسة العقود المُحررة باللغة الفرنسية والتي يتم ترجمتها إلى اللغة العربية.

وكشفت النتائج أن الكثير من المترجمين يعتمدون على الترجمة الحرفية التي تُضر بالمعنى الصحيح والتي ينتج عنها الكثير من الإشكاليات للنص القانوني.

وأوصت الدراسة أن الاعتماد على التوجه الوظيفي في الترجمة القانونية غير كافٍ؛ لذلك يجب إجراء منهجية بحثية خاصة لاستقصاء الفجوات في خصوصية الترجمة القانونية ومراعاتها والعمل على سد الفجوات التي تضر بالمعنى القانوني للأصل.

2.2.4.2. دراسات أجنبية:

1. دراسة (Gerwen, 2019)، بعنوان: دراسة أشكال ووظائف الترجمات القانونية في التاريخ: دراسة حالة بلجيكا في القرن التاسع عشر.

Studying the forms and functions of legal translations in history: the case of 19th century Belgium

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الترجمة في التاريخ بشكل عام وكذلك في تاريخ الترجمة وتأريخها من خلال العلماء، بالاضافة إلى تسليط الضوء على الترجمة القانونية والمترجمين المؤسسيين وسياسة الترجمة المؤسسية، ومن أجل الوصول إلى النتائج تم الاعتماد على الأدبيات الخاصة بممارسات الترجمة متعددة اللغات في بلجيكا خلال القرن التاسع عشر.

وتوصلت الدراسة إلى أن الترجمة القانونية تميزت بدور تاريخي كبير خلال هذه الفترة حيث شكلت مكونًا حاسمًا في تاريخ الترجمة والتاريخ الاجتماعي والثقافي في بلجيكا بشكل عام، كما أظهرت النتائج أن الترجمة القانونية كان لها دور كبيرٌ من الناحية الاجتماعية والثقافية، وقد لعبت الترجمة القانونية دورًا مهمًا في توفير الوصول إلى التشريعات للمواطنين في بلجيكا بما يحقق المصلحة لهم، وقد أظهرت النتائج أيضاً أن الترجمة القانونية مكنت المواطنين من فهم القانون والمشاركة الكاملة في الحياة القانونية والسياسية.

2. دراسة (Sososni, et al., 2019)، بعنوان: مناهج البحث في الترجمة القانونية والشفوية

Research Methods in Legal Translation and Interpreting

هدفت الدراسة إلى عرض مناقشة موثقة للطرق والمنهجيات الخاصة بأساليب الترجمة القانونية، حيث اعتمد البحث على المنهجية النوعية من خلال مراجعة مناهج البحث والتخصصات والأبحاث السابقة التي تطرقت إلى موضوع الترجمة القانونية؛ من أجل تسليط الضوء على الجوانب العديدة لهذا النوع من الترجمة، وقد قام البحث بتقديم أمثلة على مجموعة متنوعة من الأساليب النظرية التي تم تطويرها في الانضباط والتطور المنهجي للترجمة القانونية، من خلال الجمع بين وجهات النظر المختلفة.

وتوصلت النتائج إلى أن المترجمين يلعبون دوراً بارزاً كوسطاء لغويين ومتعددي الثقافات من خلال تعاملهم مع مجموعة متنوعة غنية بالنصوص القانونية، بصفتهم متصلين بالمعرفة وبناة للمعرفة المتخصصة.

3. دراسة (Biel., 2017)، بعنوان: البحث في الترجمة القانونية: إطار متعدد الجوانب ومختلط للترجمة القانونية

Researching Legal Translation: A Multi-Perspective and Mixedmethod Framework for Legal Translation

هدفت الدراسة إلى البحث في مفاهيم الترجمة القانونية بإطاراتها المتعددة الجوانب والطرق المختلفة للترجمة القانونية، واعتمد البحث للوصول إلى النتائج على الأدبيات السابقة وعلى أسلوب نمذجة الأبعاد والعوامل الرئيسية المطبقة على الترجمة القانونية من أجل الكشف عن مدى التوسع في الترجمة القانونية.

وكشفت النتائج عن وجود أساليب متعددة للترجمة القانونية تعتمد على تعدد مناهج الترجمة واتجاهاتها، كما أظهرت النتائج أيضاً أن الترجمة القانونية لها سلسلة متصلة تتكون من أربعة أبعاد رئيسية للترجمة وهي: (النص النتيجة، السياق الذي يتم به الإنتاج والاستقبال، وعملية الترجمة، والمشاركين القائمين على العملية).

4. دراسة (Le Cheng, 2016)، بعنوان: دراسة الترجمة القانونية من منظور تحليل الخطأ

A Study of Legal Translation from the Perspective of Error Analysis

هدفت الدراسة إلى تحديد المشكلات التي تواجه المترجمين القانونيين وتصنيفها إلى فئات وذلك من أجل تقديم استراتيجيات مقترحة؛ لتعزيز قدرة المترجمين القانونيين ومساعدتهم على التغلب على هذه العقبات وقد تمثلت أبعاد الترجمة القانونية في: (استراتيجيات الترجمة، إشكاليات الترجمة، اللغة القانونية) وتم الاعتماد على المنهج التحليلي باستخدام ملخصات باللغتين الإنجليزية والصينية من مراجعات القانون في تايوان.

وتوصلت الدراسة إلى أنه من أكثر المشاكل التي تواجه المترجمين عند ترجمة النصوص القانونية هي: تأثير اللغة العادية، ونقص الأدوات المرجعية الموثوقة، وضعف المعرفة القانونية، والخصائص القانونية المميزة لبعض الكلمات، كما أظهرت النتائج أن هذه المشكلات تجعل مهمة الترجمة أكثر تعقيدًا.

5. دراسة (Ramos, 2014)، بعنوان: دراسات الترجمة القانونية كتخصصات متعددة: النطاق والتطور.

Legal Translation Studies as Interdiscipline: Scope and Evolution

هدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن تطوير دراسات الترجمة القانونية باعتبارها تخصصًا رئيسيًا متعدد المجالات في دراسات الترجمة بالإضافة إلى استعراض المراحل المختلفة للتطور الذي طرأ على تخصصات ونطاق الترجمة وصولاً إلى تفاعلها الخاص مع القانون، وقد اعتمدت الدراسة على الأدبيات والمفاهيم السابقة حول تخصصات الترجمة من أجل الوصول إلى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى تقديم تصنيف شامل للنصوص القانونية والتدقيق المنهجي للمتغيرات السياقية باعتبارها متغيرات محورية في تحديد نطاق الانضباط وفي اقتراح نماذج مفاهيمية ومنهجية شاملة للترجمة، كما أظهرت النتائج أن نماذج الترجمة لها تأثير على جودة الترجمة القانونية.

3.4.2. الدراسات التي تناولت المتغير التابع "استدامة الأداء المؤسسي":

1.3.4.2. الدراسات المحلية:

1. دراسة (سمور، 2021) بعنوان: نموذج ماكينزي للتشخيص التنظيمي كمدخل لتطوير أداء المنظمات دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.

هدفت الدراسة إلى البحث في كيفية تطبيق نموذج ماكينزي للتشخيص التنظيمي، وذلك لمعرفة تأثيره في تطوير أداء المنظمات، بتطبيق دراسة الحالة على الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية والتي تتمثل في الجامعات الثلاثة: (الإسلامية، الأزهر، الأقصى) وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة التي تكونت من (215) موظفاً وموظفة يعملون بالجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطوير أداء المنظمات حصل على مستوى تقدير مرتفع بوزن نسبي (75.22%)، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة ارتباط ايجابية بين الالتزام بتطبيق نموذج ماكينزي وتحسين مستويات أداء المنظمات، بالإضافة إلى وجود تأثير لتطبيق نموذج ماكينزي بأبعاده (الهيكل، القيم المشتركة، المهارات، العاملون) في تطوير وتحسين أداء المنظمات، بالرغم من عدم وجود أثر لتطبيق الأبعاد التالية للنموذج (الإستراتيجية، النظم، أسلوب الإدارة) في تطوير وتحسين أداء المنظمات.

2. دراسة (الرملاوي، 2020)، بعنوان: درجة توافر أبعاد نموذج التميز الأوروبي (EFQM) لدى الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالأداء المؤسسي بالتطبيق على الجامعة الإسلامية بغزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى توافر أبعاد نموذج التميز الأوروبي (EFQM) لدى الجامعات الفلسطينية، والكشف عن علاقته بالأداء المؤسسي في الجامعة الإسلامية بغزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من جميع الموظفين الأكاديميين والإداريين في الجامعة الإسلامية والبالغ عددهم (739) شخصًا؛ حيث تم تطبيق أداة الاستبانة عليهم.

وأظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائية بين التزام الجامعة الاسلامية بتطبيق أبعاد نموذج التميز الأوروبي (EFQM) وتحسين الأداء المؤسسي بها، بالإضافة إلى وجود تأثير دالة إحصائية لتطبيق الجامعة لأبعاد نموذج التميز الأوروبي (EFQM) على تحسين مستوى الأداء المؤسسي في الجامعة.

3. دراسة (المواجدة، 2019)، بعنوان: دور تكنولوجيا المعلومات في دعم الأداء المستدام في منظمات الأعمال الإلكترونية: دراسة تطبيقية في منظمات الأعمال الإلكترونية في الأردن – عمان

هدفت الدراسة إلى البحث في دور تكنولوجيا المعلومات من أجل الكشف عنه في دعم الأداء المستدام بأبعاده: (البيئي والاقتصادي والاجتماعي) في منظمات الأعمال الإلكترونية وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، بالإضافة إلى تصميم الاستبانة واستخدامها لجمع البيانات وقد تكون مجتمع الدراسة من (8) منظمات عاملة في مجال الأعمال الإلكترونية وقد اعتمدت الباحثة أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي وتم توزيع عدد (200) استبيان واسترداد (136) بنسبة بلغت (68%).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين تكنولوجيا المعلومات والأداء المستدام للمنظمات، بالاضافة إلى وجود أثر إيجابي عام لتكنولوجيا المعلومات في تعزيز دعم الأداء المستدام لمنظمات الأعمال الالكترونية.

4. دراسة (أبو سمرة، 2017)، بعنوان: دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين، دراسة حالة "جمعيات محافظة غزة".

هدفت الدراسة إلى البحث في دور الاستثمار للكشف عن أثره في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية التي تعمل في محافظات غزة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم

استخدام عينة من 375 موظف يعملون في الجمعيات الخيرية تم توزيع الاستبانات عليهم واسترداد عدد (368) بنسبة استرداد بلغت (98.3%).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة جاء بوزن نسبي (80.04%)، وأظهرت أيضاً أن تطوير عمل الجمعيات الخيرية يساهم في تحقيق الاستدامة بوزن (85.64%)، واستمرارية تقديم الخدمات في عمل الجمعيات الخيرية التي تعمل في غزة يساهم في تحقيق الاستدامة بوزن (81.06%).

5. دراسة (الديراوي، 2017)، بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات: ريادة المنظمات كمتغير وسيط (دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة)

هدفت الدراسة إلى البحث في مفاهيم التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزه، والكشف عن العلاقة بينهما بالإضافة إلى البحث في مدى حاجة المنظمات إلى إحداث حالة من الريادة من أجل دعم تحقيق تميز أداء المنظمات وتعزيز استدامته، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة؛ حيث تكونت عينة الدراسة من (250) مفردة من العاملين في المنظمات الأهلية تم توزيع الاستبيان عليهم واسترداد (227) منها بنسبة استرداد (90.8%).

وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط قوية بين التخطيط الاستراتيجي بجميع أبعاده وتحسين مستويات أداء المنظمات، مع وجود دور فعال وكبير للريادة في تحسين مستويات التخطيط الاستراتيجي وتحسين مستويات أداء المنظمات.

2.3.4.2. الدراسات العربية:

1. دراسة (محمد، 2021)، بعنوان: التسويق المستدام كمتغير وسيط في العلاقة بين ممارسات إدارة سلسلة التوريد المستدامة والأداء المستدام لشركات صناعة المواد الغذائية، مصر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين ممارسات سلسلة التوريد المستدامة والأداء المستدام للمؤسسة في حال توسيط التسويق المستدام بينهما، وقد طُبقت دراسة الحالة على شركات تصنيع المواد الغذائية في المنطقة الصناعية بمدينة دمياط الجديدة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (400) فرد من مديري التسويق، والمشتريات، والمخازن، بالشركات موضع

الدراسة، وقد تم توزيع الاستبيان عليهم وفق أسلوب الحصر الشامل، حيث تم استرداد (359) استبيان بنسبة استرداد (85.75%).

وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط معنوي إيجابية بين ممارسات إدارة سلسلة التوريد المستدامة والأداء المستدام لشركات تصنيع المواد الغذائية في وجود التسويق المستدام، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي ايجابي لممارسات إدارة سلسلة التوريد المستدامة على كل من التسويق المستدام والأداء المستدام للمؤسسة، مع وجود أيضاً تأثير معنوي ايجابي للتسويق المستدام على الأداء المستدام للمؤسسة.

2. دراسة (أنيس، 2020)، بعنوان: الأداء المستدام لمنظمات الأعمال: دراسة في نماذج القياس والافصاح.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المفاهيم الخاصة بممارسات الأداء المستدام في منظمات الأعمال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن وتحليل المحتوى من أجل الكشف عن نتائج الدراسة، حيث تم مراجعة الأدبيات والدراسات الخاصة بالتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات وما يرتبط بها من مؤشرات الأداء ونماذج القياس والإفصاح.

وأظهرت النتائج أن ضبط المؤسسة لمؤشرات الأداء المستدام يستلزم منها الإلمام بجميع المرجعيات الضرورية الخاصة بالزاوجة بين المقاربة الاستراتيجية ومقاربات التنمية المستدامة وحوكمة الشركات، حيث يُعد نموذج الأداء الثلاثي هو النموذج الأكثر ملائمة لقياس مؤشرات الأداء الشامل في المنظمات.

3. دراسة (حمادة، 2020)، بعنوان: دور إدارة الموارد البشرية الإلكترونية فى تحسين الأداء المستدام للمنظمة بالتطبيق على شركة ميناء القاهرة الجوي.

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الإدارة الالكترونية للموارد البشرية فى تحسين الأداء المستدام لشركة ميناء القاهرة الجوي وذلك من أجل معرفة مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين وصول الشركة للأداء المستدام، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الميدانية لعمل الشركة واستخدامها في التحليل.

وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط معنوي إيجابي بين إدارة الموارد البشرية الإلكترونية وتحسين الأداء المستدام للشركة، بالإضافة إلى أن النتائج كشفت عن أن الإدارة الالكترونية للموارد البشرية تساهم بشكل كبير في تحقيق مساهمات كبيرة لاستدامة الأداء في المنظمات وخلق ميزة تنافسية مستدامة لها.

4. دراسة (حتاملة ودراوشة، 2019)، بعنوان: الأداء المؤسسي ودوره في تحسين إنتاجية الجامعات الخاصة في شمال الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المؤسسي ودوره في تحسين إنتاجية الجامعات الخاصة شمال الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من عدد (85) قائداً أكاديمياً يعملون في الجامعات الخاصة، تم توزيع الاستبانة عليهم واسترداد عدد (85) بنسبة استرداد بالغة (80.1%).

وقد كشفت النتائج عن أن تقدير درجة فاعلية الأداء المؤسسي في الجامعات الخاصة شمال الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين جاء كبيراً، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر متغيرات: (الجنس، والجامعة، والرتبة الأكاديمية، عدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي) نحو الأداء المؤسسي، باستثناء متغير الكلية حيث جاءت الفروق لصالح الكليات الإنسانية.

5. دراسة (ستانبولي، 2019)، بعنوان: واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية، "دراسة ميدانية في مؤسسة الأغا خان – سوريا".

هدفت الدراسة إلى البحث في واقع التخطيط الاستراتيجي والكشف عن أثره على استدامة أعمال المنظمات غير الحكومية بأبعادها (البيئي والاجتماعي والاقتصادي) في سوريا، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة من أجل جمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المناصب الادارية في مؤسسة الأغا خان والبالغ عددهم (95)، وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة والتي تكونت من (62) مفردة تم توزيع الاستبانات عليهم واستردادها بالكامل وقد بلغت نسبة الاسترداد (100%).

وتوصلت الدراسة إلى وجود درجة ممارسة عالية للتخطيط الاستراتيجي من قبل مؤسسة الأغا خان، كما أن المؤسسة تتجه نحو الاستدامة بدرجة عالية، كما وكشفت النتائج عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي على استدامة المؤسسة.

6. دراسة (القريشي، 2017)، بعنوان: تأثير الرشاقة الاستراتيجية في الأداء المؤسسي المستدام، (دراسة حالة في مديرية توزيع كهرباء محافظة كربلاء المقدسة مع استطلاع لعينة من المدراء).

هدفت الدراسة إلى البحث في مدى تأثير الرشاقة الاستراتيجية على الأداء المؤسسي المستدام والكشف عن مدى فاعلية الرشاقة الاستراتيجية في تحقيق الأداء المؤسسي المستدام وتعزيز وصول المؤسسات على ميزة تنافسية تضمن بقائها واستدامة أعمالها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي واستخدمت أسلوب المقابلة للوصول إلى النتائج، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (80) مفردة من المدراء العاملين في مديرية توزيع كهرباء محافظة كربلاء المقدسة وتم استرداد عدد (66) استبياناً بنسبة استرداد بلغت (82.5%).

وكشفت النتائج عن أن الرشاقة الاستراتيجية كان لها تأثير إيجابي على الأداء المؤسسي المستدام في المديرية محل البحث.

3.3.4.2. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Luo, et al., 2020)، بعنوان: إدارة مفارقة استدامة الشركات: مراجعة منهجية وأجندة مستقبلية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أدلة استدامة الشركات بشتى مجالات عملها، والتي تُسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واعتمد الباحثون في منهجية الدراسة على إجراء مراجعة منهجية لأدبيات إدارة مفارقة استدامة الشركات من خلال تبني نموذج سميث–لويس الذي يتكون من ثلاث مراحل للتوازن الديناميكي.

وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل البيئية والمعرفية المتوفرة لدى الشركات لها أثر على اختلاف منظور الاستدامة في الشركات، كما كشفت النتائج على أن اعتماد كل من الاستراتيجيات الاستباقية والدفاعية لإدارة التوترات والأزمات في استدامة الشركات والمنظمات على حد سواء تُمكن الشركات والمنظمات من التمتع بفوائد الاستدامة قصيرة وطويلة الأجل.

2. دراسة (Fitriastuti, et.al, 2020) بعنوان: إطار مفاهيمي حول تأثير استخدام نظام إدارة المعرفة والتعلم التنظيمي على الابتكار وأداء المنظمات.

A Conceptual Framework on the Effect of Knowledge Management System Usage, Organizational Learning on Innovation and Organizational Performance

هدفت الدراسة إلى البحث في الأثر الذي تُولده استخدام الأنظمة الخاصة بإدارة المعرفة والتعلم التنظيمي في إطار عمل المنظمات على تحسين مستويات الابتكار وتحسين مستويات أداء المنظمات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على مراجعة الأدبيات المنشورة والدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث وذلك من خلال بناء نموذج مفاهيمي لمتغيرات الدراسة.

وتوصَّلت النتائج إلى أن تطبيق الأنظمة الخاصة بإدارة المعرفة في إطار عمل المنظمات يساهم في تحسين أداء المنظمات بشكل كبير وملموس، كما أن تعزيز عملية التعلم الوظيفي في المنظمات تساهم أيضاً في تحسين أداء المنظمات.

3. دراسة (Junior &Nunes, 2017)، بعنوان: الاستدامة والأداء في المنظمات: تحليل نهج الخط السفلي الثلاثي

هدفت الدراسة إلى مناقشة كيفية تحديد مستوى استدامة الأداء التنظيمي للمنظمات، وذلك بالاعتماد على أبعاد الاستدامة التي تتمثل في: (الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى النتائج من خلال مناقشة ثلاثة مقترحات نظرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد المنظمات على الأداء التنظيمي الموجه نحو الاستدامة بشكل متزامن وبطريقة متكاملة، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يُساهم في تعزيز استدامة الأداء في المنظمات.

4.3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

سلطت الدراسات السابقة الضوء على الأُطر النظرية ذات العلاقة بمفاهيم الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي من حيث التعريفات، والأبعاد، والنماذج، والأنماط المتنوعة، والخصائص التي تشكل هذه الأطر، وقد عملت هذه الدراسات على البحث في النواحي المختلفة للترجمة القانونية، وفي هذا

السياق تُعتبر الدراسة الحالية من بواكير الدراسات التي تناولت موضوع الترجمة القانونية على وجه الخصوص وربطته بتحقيق الاستدامة للأداء المؤسسي في القطاع الحكومي في فلسطين، ومن خلال ما سبق فقد تمثلت **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في مساهمتها في:**

1. التوصل الى مشكلة الدراسة الحالية وصياغتها بشكل منطقي.
2. تصميم أبعاد متغيري الدراسة المستقل والتابع على أُسس علمية سليمة.
3. تحديد المنهج الملائم للدارسة حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.
4. تحديد الأساليب الإحصائية والمعادلات اللازمة لقياس مستويات العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة.
5. تعزيز استفادة الباحثة من تجارب الباحثين الآخرين وتوضيح المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة.
6. تحديد الاطار العام للدراسة وهيكليتها على أساس علمي سليم.
7. تفسير نتائج الدراسة والتعقيب عليها واقتراح توصيات علمية وعملية تخدم مصلحة البحوث العلمية والقطاع الحكومي الفلسطيني.

4.4.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تبحث في موضوع الترجمة القانونية وأثرها في استدامة الأداء المؤسسي، وذلك من وجهة نظر المترجمين القانونيين المعتمدين من وزارة العدل بالإضافة الى وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية، والذي يعتبر من المواضيع التي لم يتطرق إليها الباحثون على المستوى الفلسطيني على حد علم الباحثة؛ حيث ركزت معظم الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية على البحث في موضوع الترجمة القانونية من حيث استراتيجياتها واشكالياتها وتاريخها، بينما ركزت الدراسات الأخرى على البحث في موضوع استدامة الأداء المؤسسي وربطه بمتغيرات أخرى، ولم تتطرق أياً منها الى البحث في واقع الترجمة القانونية وأثره في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي وإسقاط هذا الموضوع على الحالة الفلسطينية بشكل خاص وهذا بالتحديد ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

وتميزت الدراسة أيضاً باستخدام أداتين من أدوات جمع البيانات وهما: الاستبانة، والمقابلة؛ من أجل التأكد من مصداقية النتائج.

5.4.2. أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1.5.4.2. الدراسات التي تناولت المتغير المستقل "الترجمة القانونية":

بالنسبة للدراسات التي تناولت موضوع المتغير المستقل "الترجمة القانونية" ترى الباحثة أن أوجه الاتفاق بين هذه الدراسات والدراسة الحالية تمثلت في تركيزها على استراتيجيات الترجمة والإشكاليات التي تواجهها، وطرق معالجة هذه الإشكاليات؛ حيث أوضحت الدراسات السابقة والدراسة الحالية أن نظريات واستراتيجيات الترجمة القانونية تتشابه وأهمها أن الباحثين اتفقوا على أن استراتيجية التكافؤ في الترجمة القانونية هي الاستراتيجية الأمثل لتحقيق أهداف الترجمة ويتضح ذلك من خلال دراسة (أحمد، 2018) ودراسة (بوعناني، 2018) ودراسة (بن شريف، 2017) ودراسة (Gerwen, 2019).

كما اتفقت الدراسات السابقة في مجملها مع الدراسة الحالية في تناولها واستعراضها بشكل واسع للمفاهيم الخاصة بالترجمة القانونية وخصائصها ويتضح ذلك من خلال دراسة (Ramos, 2014) ودراسة (Le Cheng, 2016) ودراسة (أحمد، 2018) ودراسة (بوعناني، 2018) ودراسة (بن شريف، 2017) ودراسة (Gerwen, 2019)؛ حيث ركزت هذه الدراسات على مناهج الترجمة القانونية واتجاهاتها والعملية التي تتم بها الترجمة والقائمين عليها.

بينما ترى الباحثة أن الدراسات السابقة قد اختلفت مع الدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية قد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة والمقابلة في جمع البيانات، في حين أن الدراسات السابقة قد تناولت موضوع الترجمة القانونية من الناحية النظرية بمعنى أن الدراسة الحالية من الناحية التطبيقية كانت أكثر تركيزاً وخصوصاً أنها سعت لربط موضوع الترجمة القانونية مع استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني، ويتضح ذلك من خلال الآلية التي تم بها إجراء الدراسات السابقة مثل دراسة (أحمد، 2018) ودراسة (بوعناني، 2018) ودراسة (بن شريف، 2017) ودراسة (Gerwen, 2019).

2.5.4.2. الدراسات التي تناولت المتغير التابع "استدامة الأداء المؤسسي".

ترى الباحثة من خلال العرض السابق للدراسات السابقة أن الدراسة الحالية قد اتفقت معها في أنها اعتمدت موضوع استدامة الأداء المؤسسي كمتغير تابع ويتضح ذلك من خلال دراسة (أبو سمرة، 2017) ودراسة (المواجدة، 2019) ودراسة (الرملاوي، 2020) و(الديراوي، 2017) و (محمد، 2021)

بينما ترى الباحثة أن دراسة (أنيس، 2020) ودراسة (حتاملة ودراوشة، 2019) ودراسة (Luo et al., 2020) قد اختلفت مع الدراسة الحالية في أنها استخدمت البحث في موضوع الأداء المستدام كمتغير مستقل، وبذلك تستخلص الباحثة أن مجال البحث في موضوع استدامة الأداء المؤسسي قد تم تناوله من جوانب مختلفة تختلف بحسب اختلاف الأهداف البحثية للباحثين.

وبذلك يمكننا القول بأن الدراسة الحالية تنفرد بالربط بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي، وذلك بالتطبيق على القطاع الحكومي العام في دولة فلسطين.

جدول 3.2: الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الرقم	نوع الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
.1	**الفجوة البحثية المكانية**	تنوعت الفجوة البحثية المكانية في تطبيق الدراسات السابقة من حيث المكان الجغرافي؛ حيث شمل التطبيق الدول الأجنبية والعربية وفلسطين.	تم تطبيق الدراسة الحالية على دولة فلسطين بشكل خاص.
.2	**الفجوة البحثية النظرية**	تناولت معظم الدراسات السابقة المتنوعة سواء كانت محلية أوعربية أو أجنبية البحث من الناحية النظرية في متغيري الدراسة إما الترجمة القانونية بأبعادها أو استدامة الأداء المؤسسي بأبعاده.	تناولت الدراسة الحالية من الناحية النظرية سرد المفاهيم والخصائص التي ترتبط بالمتغيرين المستقل (الترجمة القانونية) والتابع (استدامة الأداء المؤسسي)، وذلك من أجل الكشف عن إمكانية الربط بينهما بشكل يوضح الغرض النظري للدراسة الحالية، وبما يتسق مع تطبيق دراسة الحالة على القطاع الحكومي الفلسطيني (الوزارات الفلسطينية).
.3	**الفجوة البحثية المنهجية**	تنوعت المناهج البحثية التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، ومراجعة الأدبيات السابقة للوصول إلى النتائج.	اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، كما تم الاعتماد على الاستبيان والمقابلة كأداة لجمع البيانات الأولية.
.4	**الفجوة البحثية التطبيقية**	اختلفت الفجوة البحثية التطبيقية للدراسات السابقة بين التطبيق على المؤسسات والجامعات والمنظمات والشركات في قطاعات مختلفة.	تم تطبيق الدراسة الحالية على مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني (الوزارات الفلسطينية) بالتحديد.

الرقم	نوع الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
.5	**الفجوة البحثية المفاهيمية**	تمثلت الفجوة البحثية المفاهيمية في الدراسات السابقة باعتمادها على التأصيل العلمي للمفاهيم من المراجع والأدبيات والدراسات العلمية السابقة.	تناولت الدراسة الحالية التأصيل العلمي للمفاهيم من الأدبيات والدراسات العلمية السابقة، كما قامت أيضًا باضافة بعض المفاهيم الإجرائية في الإطار النظري التي استخلصتها الباحثة من خلال استقراء المفاهيم العلمية والنظرية ذات العلاقة والاستخلاص منها.

6.4.2. خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية الفصل الثاني تم إيجاز ماتم عرضه في الإطار المفاهيمي النظري لمتغيري الدراسة المستقل والتابع، ودراسة الحالة بالإضافة إلى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المحكمة التي تناولت متغيري الدراسة الحالية "الترجمة القانونية" و"استدامة الأداء المؤسسي"؛ وذلك لبيان وتوضيح المفاهيم والخصائص والمعوقات التي تواجه كلاً من الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي مع عرض أهميتها لتوضيح إمكانية الارتباط بينهما.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

تعتبر منهجية وإجراءات الدراسة اطارا ناظماً للعمل البحثي، كونها تشمل كافة الطرق والأساليب العلمية التي اعتمدت عليها الباحثة لإتمام دراستها استناداً إلى أسس رصينة تقودها النظريات العلمية التي وضعت الأسس السليمة لإتمام الأبحاث العلمية المنظمة وفقاً لتصورات دقيقة حددت مسالكها بدقة متناهية، حيث أن كل بحث علمي يلزمه منهجية دراسية يتبعها الباحث، والهدف هو الخروج بنتائج مقبولة من الناحية الفكرية والمنطقية، بعيدًا عن الطرق العشوائية في إجراءات الدراسات، والتي لا تؤدي إلى شيء مفيد على الجانب العلمي أو المجتمعي، وتستعرض الباحثة خلال هذا الفصل على نوع المنهج المتبع في الدراسة ومجتمعها وأداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة و صلاحيتها المتمثلة بالصدق والثبات بالإضافة إلى عرض مبررات الاعتماد على الاختبارات المعلمية، ومن ثم عرض للاختبارات والبرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

2.3 منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه يرتكز على الوصف الدقيق والتفصيلي للموضوع والمشكلة قيد البحث، ويهدف المنهج إلى جمع بيانات ومعلومات كافية ودقيقة عن الموضوع ومن ثم دراسة

وتحليل ما تم جمعه من بيانات ومعلومات وذلك للكشف عن الظاهرة موضوع الدراسة، وتحديد المشكلات الموجودة، أو توضيح بعض الظواهر ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم اتباع هذا المنهج لدراسة دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

3.3 مجتمع الدراسة

تتمثل مفردات مجتمع الدراسة بالمترجمين المزاولين لعام 2022 في فلسطين وعددهم (128) مترجماً حسب أرقام صادة عن وزارة العدل لعام 2022، حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل للمترجمين المزاولين وذلك لقلة عدد المترجمين في المحافظات الفلسطينية.

العينة الاستطلاعية:

تعتبر العينة الاستطلاعية أحد الوسائل التي يستخدمها الباحثون لتعزيز معرفتهم العامة حول الموضوع البحثي المرجو دراسته، حيث تعتبر وسيلة لتعزيز الواقع التطبيقي العملي المرتبط بالبحث، فيلجأ الباحثون لاستهداف جزء من مجتمع الدراسة المستهدف بهدف التأكد من وجود مشكلة حقيقية وتعزيز فهمه لأبعاد المتغيرات قبل التوسع في العمل البحثي؛ ومعرفة الإشكالات المحتملة التي من الممكن أنْ تواجه الباحثة عند اعتماد وتطبيق أدوات جمع البيانات من مصادرها الأولية، مما يساهم في تعزيز قدرة الباحثة على التأكد من صلاحية أداة الدراسة قبل البدء بالتوسع في توزيعها على مجتمع الدراسة، إذ إنّ اختبار صدق وثبات الأداة يعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن استخلاصها من نتائج تحليل العينة الاستطلاعية، وبالتالي الاعتماد على نتائجها في إجراء أي تعديلات على محتوى الاستبانة أو الإبقاء عليها إذا حققت حدود صلاحية الاستخدام، وبناء على ذلك قامت الباحثة بالاعتماد على توزيع عينة استطلاعية مكونة من (30) مستجيب ومستجيبة (للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) على اعتبار أنها بمثابة خطوة رئيسية قبل بدء توزيع الاستبانات على عينة الدراسة الفعلية، وبعد التأكد من صلاحية الاستبانة المتمثلة بـ (معايير الصدق والثبات) تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة الفعلية بشكل كامل، كما تم أخذ العينة الاستطلاعية واعتمادها داخل إطار العينة الدراسة الفعلية.

1.3.3. توزيع الاستبانات ونسبة الاسترداد:

تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة البالغ عددهم (128 مترجماً) استبانة خلال الفترة ما بين 10 يونيو حتى 4 أغسطس من عام 2022، وتم استرداد (92) استبانة من أصل من (128) استبانة بنسبة استرداد (71.87%)

وتعتبر نسبة الاسترداد التي تزيد عن 40% و50% مقبول ويمكن على الاعتماد عليها في تعميم نتائج الدراسة. وفقاً لدراسة (نورمان، جيف، 2010)

4.3 وصف أداة الدراسة "الاستبانة"

تتكون وصف الاستبانة من قسمين رئيسين، حيث يتمثل القسم الأول بالبيانات الديموغرافية وهي (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)، بينما يتمثل القسم الثاني بالمتغير المستقل (الترجمة القانونية) بأبعادها الثلاثة المكونة من (استراتيجيات الترجمة، إشكاليات الترجمة، اللغة القانونية) حيث تتكون هذه الأبعاد من (18) فقرة، بينما يتمثل المتغير التابع (استدامة الأداء المؤسسي) ويتكون من (20) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد (استدامة الأداء الاجتماعي، استدامة الأداء الاقتصادي، استدامة الأداء البيئي).

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

تم التأكد من الصدق والثبات وذلك من خلال التأصيل العلمي لنموذج الدراسة، ومن ثم التأكد من صدق الاستبانة (صدق المحكمين)، ومن ثم صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة والصدق البنائي، ومن ثم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال كرونباخ ألفا والثبات المركب ومعامل اوميجا الموزونة)؛ وذلك للتحقق من سلامة الاستبانة ومن ثم تحليلها والاعتماد على نتائجها وتوصياتها.

1.5.3. التأصيل العلمي لنموذج الدراسة:

قامت الباحثة اولاً بتأصيل نموذج الدراسة من خلال الاستعانة بدراسة (محمد، 2021)، ودراسة (أحمد، 2018)، ودراسة (Le Cheng, 2016)، دراسة (المواجدة، 2019)، ودراسة (Luo, et al., 2020).

2.5.3. صدق المحكمين:

يعتبر صدق المحكمين المرحلة الثانية بعد تأصيل نموذج الدراسة وهو عرض الاستبانة على مجموعة من المختصين في المجال الأكاديمي وذلك للتأكد من سلامة الاستبانة، حيث قامت الباحثة بعرض الاستبانة على (17) محكماً (مرفق ملحق رقم 3 يوضح أسماء المحكمين)، وبعد تحكيم الاستبانة استجابت الباحثة لكافة التعديلات ومن ثم قامت بتوزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة (مرفق ملحق رقم 4 الاستبانة النهائية للتوزيع).

3.5.3. صدق المقياس:

1.3.5.3. مؤشر الاتساق الداخلي:

للتحقق من مؤشر صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة تم الاعتماد على اختبار معامل ارتباط بيرسون؛ حيث يتم الحكم على صلاحية هذا المؤشر من خلال مستوى الدلالة الاختبار إذا كان أقل من مستوى 0.05 فتكون الفقرة محققة الاتساق الداخلي للفقرة (بانتماء الفقرة للبعد او المتغير أي ارتباطها) والعكس صحيح.

صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول: استراتيجية الترجمة

وتشير النتائج بالجدول (1.3) إلى تحقق مؤشر الاتساق الداخلي لكافة فقرات البعد الأول استراتيجية الترجمة، حيث كانت جميع معاملات الارتباط لكافة فقرات البعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، لأن جميع فقرات البعد دلالتها أقل من مستوى 0.05، بالتالي البعد صادق لما وضعه لقياسه.

جدول 1.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفقرات استراتيجية الترجمة.

الرقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
البعد الأول: استراتيجية الترجمة				
1	يعتمد المترجم على تحقيق أكبر قدر من التكافؤ في المعنى بين النص المصدر والنص الهدف المُترجم.	**0.651	0.000	دالة إحصائية "أي يوجد اتساق داخلي"
2	يتسم المترجم القانوني بإلمامه بكافة المعاني الدلالية والتركيبية والأسلوبية للنص المصدر.	**0.667	0.000	
3	يتمتع المترجم بالقدرة على تحليل بنية اللغات وخصائصها مما يُساهم في تعزيز كفاءة الترجمة.	**0.388	0.000	
4	تتوفر لدى المترجم القانوني دراية كافية بكيفية تحديد بنية النص المصدر بشكل يؤدي نفس وظيفته في النص الهدف.	**0.583	0.000	
5	يستخدم المترجم منهجية ترجمة مختلفة بحسب اختلاف نوع النص المصدر لتعزيز تكافؤ النص المصدر مع النص الهدف.	**0.572	0.000	
6	يقوم المترجم القانوني بمراعاة الاتساق بين النصين المصدر والهدف.	**0.599	0.000	

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني: اشكاليات الترجمة

وتشير النتائج بالجدول (2.3) إلى تحقق مؤشر الاتساق الداخلي لكافة فقرات البعد الثاني "اشكاليات الترجمة"، حيث كانت جميع معاملات الارتباط لكافة فقرات البعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، لأن جميع فقرات البعد دلالتها أقل من مستوى 0.05، بالتالي البعد صادق لما وضعه لقياسه.

جدول 2.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفقرات إشكاليات الترجمة.

البعد الثاني:إشكاليات الترجمة				
1	يتوفر لدى المترجم القانوني معرفة بالإشكاليات والتحديات ذات العلاقة بترجمة النصوص القانونية مثل مراعاة الخطاب القانوني وخصائصه.	0.610**	0.000	دالة إحصائية أي يوجد اتساق داخلي
2	يتم الأخذ بالحسبان المتغيرات ذات العلاقة بطبيعة النص القانوني عند إتمام عملية الترجمة من أجل الوصول إلى نص هدف مقبول.	0.614**	0.000	
3	يتسم المترجم القانوني بالدراية الكافية بخصوصيات النص القانوني مما يحد من إشكاليات الترجمة.	0.535**	0.000	
4	يستطيع المترجم القانوني تضمين الأنظمة القانونية في النص القانوني المُترجم.	0.579**	0.000	
5	يقوم المترجم القانوني بمراعاة الأبعاد اللغوية والمنهجية والقانونية المتعلقة بتقنيات الترجمة	0.406**	0.000	
6	يراعي المترجم القانوني فروع القانون وتقنيات التحرير القانوني في عملية الترجمة القانونية وذلك لتعزيز حصول المواطنين على حقوقهم.	0.488**	0.000	

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث: اللغة القانونية

وتشير النتائج بالجدول (3.3) إلى تحقق مؤشر الاتساق الداخلي لكافة فقرات البعد الثالث اللغة القانونية، حيث كانت جميع معاملات الارتباط لكافة فقرات البعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، لأن جميع فقرات البعد دلالتها أقل من مستوى 0.05، بالتالي البعد صادق لما وضعه لقياسه.

جدول 3.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفقرات اللغة القانونية.

البعد الثالث:اللغة القانونية				
1	يخضع المترجم القانوني لدورات تدريبة متخصصة بشأن تطوير مهاراته الوظيفية في مجال الترجمة القانونية.	0.368**	0.000	دالة إحصائية "أي يوجد اتساق داخلي"
2	يتوفر لدى الوزارة قواعد ومعايير خاصة لتوضيح شروط استيفاء النص المُترجم للغة القانونية.	0.609**	0.000	
3	تتم مراعاة اللغة القانونية في الترجمة القانونية بشكل صارم.	0.555**	0.000	
4	تتم مراعاة اللغة القانونية في عملية الترجمة من أجل الحفاظ على سلامة المعنى القانوني للنص المُترجم.	0.481**	0.000	
5	يتشارك المترجمون القانونيون العاملون في الوزارات في خبراتهم ومهاراتهم الوظيفية لتطوير كفاءة عملية الترجمة القانونية.	0.533**	0.000	
6	توفر الوزارة مادة تحتوي على تفسيرات، أمثلة، مفردات، متضادات، إيضاحات لغوية، من أجل تلبية احتياجات المترجم أثناء قيامه بعمله لتقديم خدمات الترجمة القانونية.	0.582**	0.000	

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني: استدامة الأداء المؤسسي

وتشير النتائج بالجدول (4.3) إلى تحقق مؤشر الاتساق الداخلي لكافة فقرات المتغير الثاني استدامة الأداء المؤسسي، حيث كانت جميع معاملات الارتباط لكافة فقرات البعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01؛ لأن جميع فقرات البعد دلالتها أقل من مستوى 0.05، بالتالي المحور صادق لما وضعه لقياسه.

جدول 4.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفقرات استدامة الأداء المؤسسي.

المحور الثاني: استدامة الأداء المؤسسي				
1	تتسم خدمات الوزارة العامة للجمهور الفلسطيني بالفاعلية.	*0.255	0.014	دالة إحصائية "أي يوجد اتساق داخلي"
2	تحافظ الوزارة على تعزيز خدماتها في المسار الاجتماعي بشكل يُلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني.	**0.360	0.000	
3	تساهم أعمال الوزارة في تنمية السياسات الاجتماعية بما في ذلك الخدمات العامة.	**0.373	0.000	
4	تقوم الوزارة بربط استراتيجية أعمالها وأنشطتها مع الإدارة الاجتماعية فيها لتعزيز التوازن بين جودة الأداء وتلبية متطلبات المجتمع.	**0.508	0.000	
5	تقوم الوزارة بعمل تحليل خاص يُمكنها من معرفة التطورات في احتياجات المواطنين وفقاً للتغيرات المجتمعية من أجل تعزيز تلبية احتياجاتهم.	**0.535	0.000	
6	تلتزم الوزارة بتطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية من أجل احداث أثر فعال في المجتمع المحلي.	**0.445	0.000	
7	تهتم الوزارة بالظروف الاجتماعية الخاصة بالعاملين لديها في إطار التزامها بالمسؤولية المجتمعية تجاههم.	**0.387	0.000	
8	تساهم أنشطة وأعمال الوزارة في تحسين مستويات حياة الأفراد المعيشية في المجتمع الفلسطيني.	*0.263	0.011	
9	يتوفر لدى الوزارة خطة استراتيجية واضحة تضمن استمراريتها في توفير الخدمات الضرورية في ظل شح الموارد.	**0.512	0.000	
10	تقوم الوزارة بتطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة بها من أجل تسهيل معاملات الجمهور.	**0.496	0.000	
11	تعمل برامج الوزارة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين بما يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية.	**0.565	0.000	

المحور الثاني: استدامة الأداء المؤسسي				
12	تمتلك الوزارة استراتيجية واضحة لتطوير استخدام الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على تنمية المستوى الاقتصادي في المجتمع المحلي.	0.538**	0.000	
13	تهتم الوزارة بمتابعة الاقتراحات التي يقدمها العاملون والتي تتعلق بتحسين مستويات جودة الأداء المؤسسي.	0.400**	0.000	
14	تقوم الوزارة في إطار مسؤوليتها البيئية بتنفيذ أنشطة خاصة بالممارسات الصديقة للبيئة.	0.424**	0.000	
15	تعتمد الوزارة على توضيح الإجراءات الخاصة بترشيد استهلاك الموارد الطبيعية للعاملين بها.	0.358**	0.000	
16	تقوم الوزارة بعمل تحليل دوري خاص بأثار أنشطتها على النظام البيئي المحيط كأحد أساليب الحفاظ على البيئة.	0.434**	0.000	
17	يساهم ترشيد استهلاك الموارد في الوزارة في ضمان استدامة أعمالها وخدماتها المقدمة للجمهور الفلسطيني.	0.451**	0.000	
18	تقوم الوزارة بتنفيذ أعمالها بطريقة تُحافظ على الكائنات الحية والنُظم الطبيعية وتضمن اشباع المتطلبات الإنسانية للجمهور المستفيد.	0.424**	0.000	
19	يُعزز حفاظ الوزارة على النظام البيئي مدى التزامها بمفهوم المواطنة في نظر المجتمع المحلي.	0.488**	0.000	
20	تقوم إدارة الوزارة بمنح مكافئة للموظفين الذين يُقدمون أفكار ابداعية تساهم في حل المشكلات البيئية.	0.551**	0.000	

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

2.3.5.3. مؤشر الصدق البنائي:

حيث تشير النتائج بالجدول (5.3) إلى تحقق مؤشر الاتساق الداخلي لكافة فقرات الاستبانة، حيث كانت جميع معاملات الارتباط لكافة أبعاد المتغير المستقل المتمثل بالترجمة القانونية بالدرجة الكلية للمتغير وكذلك الأمر بين أبعاد استدامة الأداء المؤسسي بالدرجة الكلية للمتغير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول 5.3: معامل ارتباط بيرسون بين البعد والمحور المنتمي اليه.

رقم	البعد	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
1	البعد الأول: استراتيجية الترجمة	0.855**	0.000	دالة إحصائية "أي يوجد صدق بنائي بين البعد والمحور"
2	البعد الثاني:إشكاليات الترجمة	0.784**	0.000	
3	البعد الثالث:اللغة القانونية	0.880**	0.000	
	المحور الأول: الترجمة القانونية			
1	البعد الأول: استدامة الأداء الاجتماعي	0.785**	0.000	
2	البعد الثاني: استدامة الأداء الاقتصادي	0.839**	0.000	
3	البعد الثالث: استدامة الأداء البيئي	0.847**	0.000	
	المحور الثاني: استدامة الأداء المؤسسي			

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

6.3 ثبات أداة الدراسة

اعتمدت الباحثة في قياس ثبات أداة الدراسة على مؤشرات وهي كرونباخ ألفا والثبات المركب واضافة مؤشر أوميجا الموزونة؛ حيث يتم الاعتماد على نتائج الدراسة من خلال معامل الثبات لا يقل عن 0.7 (تيغزة، 2017)، وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا للمتغير الأول ككل الذي يمثل (الترجمة القانونية) (0.779)، بينما المتغير الثاني (استدامة الأداء المؤسسي) (0.775)، فيما يتعلق بقيمة اختبار الثبات المركب للمتغير الأول (0.806) وللمتغير الثاني (0.819)، أما قيمة اختبار أوميجا الموزونة للمتغير الأول (0.760) وللمتغير الثاني (0.755)، وتشير هذه النتائج إلى وجود درجة مرتفعة من الثبات في أداة الدراسة، والجدول (6.3) أعلاه يوضح ذلك.

جدول 6.3: مؤشرات قياس الثبات للاستبانة.

المحاور	الوصف	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	الثبات المركب	أوميجا الموزونة
"المتغير المستقل": الترجمة القانونية		18	0.779	0.806	0.760
"المتغير التابع": استدامة الأداء المؤسسي		20	0.775	0.819	0.755

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج AMOS v24 _ spss.

7.3 مبررات استخدام الاختبارات المعلمية في الدراسة:

تم استخدام الاختبارات المعلمية دون التطرق إلى قياس اختبار التوزيع الطبيعي وذلك من خلال مبررات وهي (1. حجم العينة يزيد عن 30 استبانة تبعاً لنظرية النهاية المركزية. 2. استخدام الباحثة مقياس "ليكرت الخماسي" في الدراسة يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية بغض النظر عن حجم العينة، وبناءً على هذه المبررات تم الاعتماد على الاختبارات المعلمية (Norman, 2010).

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم الاعتماد في تحليل البيانات من خلال البرنامج الاحصائي "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" AMOS v24 (spss v28) وفيما يلي الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

1. اختبار معامل ارتباط بيرسون يستخدم لقياس صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والابعاد والمحاور المنتمي إليها، ويتم الحكم عليها من خلال مستوى الدلالة، وكذلك تم استخدام هذا الاختبار لقياس صدق البنائي، وكذلك العلاقة بين متغيرات الدراسة.
2. معامل كرونباخ ألفا والثبات المركب واوميجا الموزونة، وتستخدم هذه الاختبارات لقياس معيار الثبات الاستبانة.
3. الوسط الحسابي يستخدم لقياس مستوى إجابات المستجبين حول أبعاد ومتغيرات الدراسة.
4. الوزن النسبي يستخدم لقياس مستوى إجابات المستجبين حول ابعاد ومتغيرات الدراسة ولكن بنسبة ويتم حسابها = الوسط الحسابي/ 5 *100.
5. الانحراف المعياري يقيس مدى انحراف القيم عن وسط الحسابي ويعتبر أحد مقاييس التشتت وكلما اقترب القيمة من الصفر قل الانحراف المعياري.
6. معامل الاختلاف يعتبر أحد مقاييس التشتت وكلما قل عن 30% يعتبر المقياس إيجابي ولا يوجد تشتت عالي والعكس صحيح وتحسب = الانحراف المعياري/الوسط الحسابي *100.
7. اختبار الانحدار الخطي البسيط يقيس ما بين متغير مستقل واحد مع متغير تابع واحد ويعتبر هذا الاختبار لقياس دور المتغير المستقل واحد على المتغير تابع واحد.

$$y = B_0 + B_1 x$$

8. اختبار الانحدار الخطي المتعدد يقيس ما بين أكثر من متغير مستقل واحد مع متغير تابع واحد ويعتبر هذا الاختبار لقياس دور أكثر من متغير المستقل واحد على المتغير تابع واحد.

9. اختبار ت لعينتين مستقلتين لقياس الفروق بين استجابات المبحوثين حول موضوع الدراسة تعزى فقط لمتغير يحتمل إجابتين مثل (النوع الاجتماعي).
10. اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس الفروق بين استجابات المبحوثين حول موضوع الدراسة تعزى فقط لمتغير يحتمل أكثر من إجابتين مثل (الفئة العمرية).
11. اختبار "ت" لعينة واحد يستخدم للتأكد بأن متوسطات إجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة فقرات، وأبعاد ومتغيرات الدراسة يميل نحو الموقف الإيجابي (أي الموافقة المرتفعة أكبر من القيمة المتوسط 3).

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عناصر رئيسية لوصف المستجيبين من مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الديموغرافية ومن ثم عرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وهي: أبعاد الترجمة القانونية، واستدامة الأداء المؤسسي من وجهة نظر المترجمين المزاولين في المحافظات الفلسطينية من خلال استخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية المتمثلة بالوسط الحسابي والوزن النسبي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري، ومن ثم عرض اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واختبارات معامل ارتباط بيرسون واختباري ت لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي.

2.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الديموغرافية

يوضح الجدول (1.4) الوصف الاحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الديموغرافية، حيث بلغ عدد المستجيبين (92) من المترجمين المزاولين بالمحافظات الفلسطينية. وتشير النتائج التالية حسب البيانات الديموغرافية:

جدول 1.4: نتائج البيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين=92).

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	43	46.7	الفئة العمرية	أقل من 30	23	25.0
	أنثى	49	53.3		30 أقل من 40	29	31.5
المؤهل العلمي	دبلوم	20	21.7		40 أقل من 50	31	33.7
	بكالوريوس	42	45.7		50 سنة فأكثر	9	9.8
	دراسات عليا	30	32.6	عدد سنوات الخدمة	1 أقل من 5 سنوات	34	37.0
					5 أقل من 10 سنوات	23	25.0
					10 اقل من 15 سنة	18	19.6
					15 سنة فأكثر	17	18.5

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss v28.

يتضح من خلال عرض الجدول السابق لنتائج تحليل الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الديموغرافية أن النتائج حسب النوع قد بلغت (ذكور=46.7%، الاناث= 53.3%)، وترى الباحثة أن وجود نسبة جيدة جداً من الإناث المشاركات في تعبئة الاستبانة يشير إلى مراعاة تحفيز عمل المرأة في مجال الترجمة القانونية، ومراعاة تحقيق المساواة الجندرية في الحصول على فرص العمل، بالإضافة إلى سياسات وزارة العدل وتوجهاتها نحو تمكين المرأة من المشاركة الفعالة دون تمييز.

ووفقاً لهذه النتيجة يُمكننا القول أن القطاع الحكومي الفلسطيني يسعى جاهداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عملي وذلك من خلال حرص مؤسسات القطاع الحكومي على الحد من التمييز العنصري وتحقيق العدالة والمساواة سواءً في حصول الذكور والاناث على فرص عمل بشكل متكافئ او في مراعاة العدالة الجندرية وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.

أما بالنسبة لمتغير العمر، فقد بلغت نسبة المشاركين في تعبئة الاستبانة (25% لمن تقل أعمارهم عن 30 سنة، 31.5% لمن تتراوح أعمارهم تتراوح ما بين 30 إلى أقل من 40 سنة، 33.7% لمن تتراوح أعمارهم ما بين 40 إلى أقل من 50 سنة، 9.8% لمن تزيد أعمارهم عن 50 سنة). ويُلاحظ من هذه النتائج السابقة ميل الفئات العاملة في إطار الترجمة القانونية من المزاولين لصالح فئة الشباب؛ حيث يتضح وجود تقارب في النسب لمن تتراوح أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة، و33.7% لمن تتراوح أعمارهم ما بين 40 إلى أقل من 50 سنة بمعنى أن نسبة العاملين من الشباب في الترجمة القانونية لها النصيب الأكبر، ويؤكد ذلك على طبيعة توجهات وزارة العدل التي تسعى إلى منح مزاولة

المهنة للكفاءات من الشباب، وتوفير فرص تشغيل لهم في اطار دعم الوزارة ومساهمتها للعملية التنموية في المجتمع الفلسطيني، مع الحفاظ على وجود الفئات الأخرى بنسب قليلة لمن يبلغون أكثر من 50 سنة وممن يمتلكون الخبرة الواسعة في هذا المجال؛ من أجل تعزيز التعلم الوظيفي من خلال تبادل الخبرات وبالتالي تحسين مستوى الأداء وتعزيز استدامته.

وأما بالنسبة للمؤهل العلمي فقد بلغت نسبتهم (78% بكالوريوس، فأعلى، 21.7% دبلوم). ويتضح من خلال هذه النسب أن نسبة حملة البكالوريوس هي الأكبر ويعود السبب في ذلك إلى أنها النسبة الأكثر توافراً في سوق العمل الفلسطيني مع وجود نسبة جيدة من حملة الدراسات العليا، مما يشير إلى فاعلية توجهات وزارة العدل نحو تحفيز المترجمين المزاولين باتجاه تطوير العاملين وتعزيز جودة العمل من خلال تطوير المستوى التعليمي وتحفيزهم نحو التعلم المستمر مما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء الفعلي، كما ان ذلك يزيد من طمأنينة الباحثة الى دقة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تعبئة الفئة المستهدفة للاستبانة.

أما متغير سنوات الخبرة بلغت نسبة (37% تتراوح ما بين 1 أقل من 5 سنوات، 63% أكثر من خمس سنوات) ويتضح من خلال هذه النسب أن فئة من تتراوح سنوات الخبرة لديهم ما بين 1 أقل من 5 سنوات حصلت على النسبة الأكبر من المترجمين المزاولين المشاركين في تعبئة الاستبانة مما يدل على سعي وزارة العدل لتوسيع رقعة العاملين في مجال الترجمة القانونية، ويؤكد الاحتياج المتزايد لجميع القطاعات الفلسطينية إلى عمل الترجمة القانونية وإلى أهمية هذا المجال.وأن نسبة 63% من المترجمين القانونين المعتمدين لدى الوزارة لديهم الخبرة الكافية التي تمكنهم من الإفادة بالبيانات الدقيقة في الاستبانة مما يزيد من طمأنة الباحثة على وجود موضوعية وفعالية في البيانات المستحصلة من الاستبانة.

وهذه النتيجة تطمئن الباحثة أن المستجيبين هم من ذوي الخبرة في مجال الترجمة القانونية ويحصل معظمهم على درجات علمية متميزة مما يساهم بشكل قوي في تعزيز موثوقية استجابتهم لأسئلة الاستبيان حيث يُمكن الاعتماد على موثوقية هذه النتائج التي توضح واقع الترجمة القانونية في القطاع الحكومي في فلسطين ومستوى دورها في تحقيق الاستدامة لمؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني.

3.4 المقياس المعتمد في الاستبانة (المحك المعتمد)

اعتمدت الباحثة في المقياس على مقياس الوسط الحسابي والوزن النسبي والجدول (2.4) أدناه يوضح المحك المعتمد في الاستبانة.

جدول 2.4: المحك المعتمد في الاستبانة.

مقياس ليكرت	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الموافقة
غير موافق بشدة = 1	1 أقل من 1.8	20% أقل من 36%	منخفضة جداً
غير موافق= 2	1.8 أقل من 2.60	36% أقل من 52%	منخفضة
محايد= 3	2.60 أقل من 3.40	52% أقل من 68%	متوسطة
موافق= 4	3.40 أقل من 4.20	68% أقل من 84%	مرتفعة
موافق بشدة= 5	4.20 الى 5	84 % الى 100%	مرتفعة جداً

4.4 نتائج التحليل الوصفي لأبعاد الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي بشكل عام

يوضح الجدول (3.4) نتائج التحليل الوصفي لأبعاد الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في المحافظات الفلسطينية.

جدول 3.4: نتائج التحليل الوصفي لأبعاد الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي.

المقياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
البعد الأول: استراتيجية الترجمة	3.79	0.59	15.57	75.8%	1
البعد الثاني: إشكاليات الترجمة	3.73	0.52	13.94	74.6%	2
البعد الثالث: اللغة القانونية	3.65	0.52	14.25	73.0%	3
المحور الأول: الترجمة القانونية	**3.72**	**0.46**	**12.37**	**74.4%**	---
البعد الأول: استدامة الأداء الاجتماعي	3.69	0.51	13.82	73.8%	1
البعد الثاني: استدامة الأداء الاقتصادي	3.64	0.61	16.76	72.8%	2
البعد الثالث استدامة الأداء البيئي	3.63	0.53	14.60	72.6%	3
المحور الثاني: استدامة الأداء المؤسسي	**3.66**	**0.45**	**12.30**	**73.2%**	---

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss v28.

حيث يلاحظ من خلال الجدول (3.4) أعلاه النتائج التالية:

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل "الترجمة القانونية" (3.72 بوزن نسبي 74.4%) وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.46 بمعامل اختلاف 12.37% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير التابع "استدامة الأداء المؤسسي" (3.66 بوزن نسبي 73.2%) وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.45 بمعامل اختلاف 12.3% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت عالي في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).
- فيما يتعلق بأبعاد الترجمة القانونية حيث تراوحت المتوسطات بين الحد الأعلى للبعد الأول "استراتيجية الترجمة" وبلغ الوسط الحسابي (3.79 بوزن نسبي 75.8%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.59 بمعامل اختلاف 15.57% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة بالإجابات)، والحد الأدنى للبعد الثالث "اللغة القانونية" وبلغ الوسط الحسابي (3.65 بوزن نسبي 73%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.52 بمعامل اختلاف 14.25% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).
- فيما يتعلق بأبعاد استدامة الأداء المؤسسي حيث تراوحت المتوسطات بين الحد الأعلى للبعد الأول "استدامة الأداء الاجتماعي" وبلغ الوسط الحسابي (3.69 بوزن نسبي 73.8%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.51 بمعامل اختلاف 13.82% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة بالإجابات)، والحد الأدنى للبعد الثالث"استدامة الأداء البيئي"وبلغ الوسط الحسابي (3.63 بوزن نسبي 72.6%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.53 بمعامل اختلاف 14.60% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).
- تشير نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة إلى أن متوسطات إجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة فقرات وأبعاد ومتغيرات الدراسة يميل نحو الموقف الإيجابي (أي الموافقة المرتفعة أكبر من القيمة المتوسط 3)، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة الإيجابية والمرتفعة لفقرات وأبعاد ومحاور الدراسة؛ حيث بلغ قيمة اختبار ت للمتغير الأول (15.283 بمستوى دلالة 0.000) وللمتغير الثاني (14.094 بمستوى دلالة 0.000) **(مرفق الملحق رقم 5 يوضح نتائج اختبار ت لعينة واحدة عند قيمة 3 لفقرات وأبعاد ومحاور الدراسة).**

5.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمتغير المستقل "الترجمة القانونية":

1.5.4. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول "استراتيجية الترجمة":

يوضح الجدول (4.4) نتائج التحليل الوصفي للبعد الأول "استراتيجية الترجمة" الذي يندرج تحت المتغير المستقل (الترجمة القانونية)، ويتكون هذا البعد من 6 فقرات.

جدول 4.4: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "استراتيجية الترجمة".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- يعتمد المترجم على تحقيق أكبر قدر من التكافؤ في المعنى بين النص المصدر والنص الهدف المُترجم.	4.07	0.87	21.49	81.4%	1
2- يتسم المترجم القانوني بإلمامه بكافة المعاني الدلالية والتركيبية والأسلوبية للنص المصدر.	3.79	1.02	26.97	75.8%	3
3- يتمتع المترجم بالقدرة على تحليل بنية اللغات وخصائصها مما يُساهم في تعزيز كفاءة الترجمة.	3.91	0.89	22.64	78.2%	2
4- تتوفر لدى المترجم القانوني دراية كافية بكيفية تحديد بنية النص المصدر بشكل يؤدي نفس وظيفته في النص الهدف.	3.73	1.02	27.28	74.6%	4
5- يستخدم المترجم منهجية ترجمة مختلفة بحسب اختلاف نوع النص المصدر لتعزيز تكافؤ النص المصدر مع النص الهدف.	3.74	1.09	29.09	74.8%	5
6- يقوم المترجم القانوني بمراعاة الاتساق بين النصين المصدر والهدف.	3.52	1.18	33.56	70.4%	6
الدرجة الكلية للبعد الأول: استراتيجية الترجمة.	3.79	0.59	15.57	75.8%	----

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss v28.

حيث نلاحظ من خلال الجدول (4.4) أعلاه النتائج التالية:

- بلغ الوسط الحسابي للبعد الأول "استراتيجية الترجمة" (3.79 بوزن نسبي 75.8%) وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.59 بمعامل اختلاف 15.57% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).

- فيما يتعلق بتحليل فقرات البعد الأول؛ حيث تراوحت المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الأولى "**يعتمد المترجم على تحقيق أكبر قدر من التكافؤ في المعنى بين النص المصدر والنص الهدف المُترجم**" وبلغ الوسط الحسابي (4.07 بوزن نسبي 81.4%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.87 بمعامل اختلاف 21.49% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة)،والحد الأدنى للفقرة السادسة" **يقوم المترجم القانوني بمراعاة الاتساق بين النصين المصدر والهدف**" وبلغ الوسط الحسابي (3.52 بوزن نسبي 70.4%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 1.18 **بمعامل اختلاف 33.65% وتشير هذه النتيجة إلى وجود تشتت في الإجابات (أي عدم تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة).**

يُلاحظ من خلال الاستعراض السابق لنتائج التحليل الإحصائي الخاصة ببُعد "استراتيجيات الترجمة" وجود مستوى تقييم مرتفع وموافقة مرتفعة من قبل المبحوثين من المترجمين المزاولين لعام 2022 في المحافظات الفلسطينية؛ حيث بلغ الوزن النسبي لتقديرهم لهذا البُعد نحو (75.8%)

ويمثل هذا الوزن درجة مرتفعة من التقدير الإيجابي في اتجاهات المبحوثين حول استراتيجيات الترجمة وتعزو الباحثة هذا التقدير إلى إدراك المبحوثين من المترجمين لأهمية مراعاة استراتيجيات الترجمة خلال عملية الترجمة من أجل تحسين كفاءة الترجمة، وتعزيز قدرتها على تحقيق الهدف المرجو وذلك بالاعتماد على تحليل بنية اللغات وخصائصها الدلالية والتركيبية والأسلوبية؛ لتحقيق المستويات المطلوبة من التكافؤ بين النص المصدر والنص الهدف، مما يُساهم في مراعاة الاتساق بين النصين المصدر والهدف وبالتالي تعزيز كفاءة الترجمة.

وهذا يتوافق مع ما أكدته نتائج تحليل المقابلة التي أجرتها الباحثة مع مجموعة من الخبراء والمختصين وصناع القرار في القطاع الحكومي؛ حيث أشارت النتائج إلى ان المترجمين المزاولين يتمتعون بالقدر الكافي من الكفاءة في تحليل بنية الكلمات وخصائصها، مما يساهم في الحفاظ على معناها اللغوي ويؤدي الغرض المطلوب منها ويُعزز مستويات التكافؤ بين النص المصدر والنص الهدف.

وهذه النتيجة تطمئن الباحثة نحو الوعي الكبير للمترجمين القانونيين وادراكهم الفعلي لأهمية وضرورة اتباع ومراعاة استراتيجيات الترجمة القانونية في عملية الترجمة والحرص على تعزيز كفاءة عملية الترجمة من خلال الحفاظ على خصائص جميع الجوانب ذات العلاقة باستراتيجيات الترجمة من أجل تحسين كفائتها وتعزيز قدرة الترجمة القانونية على الوفاء بالغرض الذي يتم استخدامها من أجله.

حيث بلغ الوزن النسبي لبعد "استراتيجيات الترجمة" بالمجمل نحو (71.00%) وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد، 2018)، التي أكدت نتائجها وجود تقييم مرتفع لاستراتيجيات الترجمة ومعالجتها كأحد أبعاد الترجمة القانونية، كما اتفقت مع دراسة (بوعناني، 2018)، التي أشارت نتائجها إلى وجود موافقة حول استراتيجية التكافؤ في الترجمة القانونية، بالتطبيق على ترجمة القانون التجاري، الخاص بالسودان.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Beil, 2017) التي أشارت نتائجها إلى وجود أساليب متعددة للترجمة القانونية تعتمد على عملية الترجمة والمشاركين بعملية الترجمة حيث لم تذكر نتائج الدراسة خصوصية وأهمية استراتيجيات الترجمة كبُعد أساسي مُنظم لعملية الترجمة.

2.5.4. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "إشكاليات الترجمة":

يوضح الجدول (5.4) نتائج التحليل الوصفي للبعد الثاني "إشكاليات الترجمة" الذي يندرج تحت المتغير الأول (الترجمة القانونية)، ويتكون هذا البعد من 6 فقرات.

جدول 5.4: نتائج التحليل الاحصائي لفقرات البعد الثاني "إشكاليات الترجمة".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- يتوفر لدى المترجم القانوني معرفة بالإشكاليات والتحديات ذات العلاقة بترجمة النصوص القانونية مثل مراعاة الخطاب القانوني وخصائصه.	3.80	1.06	27.89	76.0%	2
2- يتم الأخذ بالحسبان المتغيرات ذات العلاقة بطبيعة النص القانوني عند إتمام عملية الترجمة من أجل الوصول إلى نص هدف مقبول.	3.71	0.87	23.45	74.2%	4
3- يتسم المترجم القانوني بالدراية الكافية بخصوصيات النص القانوني مما يحد من إشكاليات الترجمة.	3.76	0.96	25.53	75.2%	3
4- يستطيع المترجم القانوني تضمين الأنظمة القانونية في النص القانوني المُترجم.	3.37	1.17	34.72	67.4%	6
5- يقوم المترجم القانوني بمراعاة الأبعاد اللغوية والمنهجية والقانونية المتعلقة بتقنيات الترجمة.	4.13	0.71	17.19	82.6%	1

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
6- يراعي المترجم القانوني فروع القانون وتقنيات التحرير القانوني في عملية الترجمة القانونية وذلك لتعزيز حصول المواطنين على حقوقهم.	3.66	0.96	26.23	73.2%	5
الدرجة الكلية للبعد الثاني: إشكاليات الترجمة.	3.73	0.52	13.94	74.6%	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss v28.

يلاحظ من خلال الجدول (5.4) أعلاه النتائج التالية:

- بلغ الوسط الحسابي للبعد الثاني "إشكاليات الترجمة" (3.73 بوزن نسبي 74.6%) وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.52 بمعامل اختلاف 13.94%، وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).
- أما فيما يتعلق بتحليل فقرات البعد الثاني، حيث تراوحت المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الخامسة "يقوم المترجم القانوني بمراعاة الأبعاد اللغوية والمنهجية والقانونية المتعلقة بتقنيات الترجمة" وبلغ الوسط الحسابي (4.13 بوزن نسبي 82.6%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.71 بمعامل اختلاف 17.19%، وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة)، والحد الأدنى للفقرة الرابعة "يستطيع المترجم القانوني تضمين الأنظمة القانونية في النص القانوني المُترجم" وبلغ الوسط الحسابي (3.37 بوزن نسبي 67.4%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة متوسطة، وبلغ الانحراف المعياري 1.17 بمعامل اختلاف 34.72% وتشير هذه النتيجة إلى وجود تشتت في الإجابات (أي عدم وجود تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة).

يتضح من خلال الاستعراض السابق لنتائج التحليل الاحصائي الخاصة ببُعد "إشكاليات الترجمة" وجود درجة موافقة مرتفعة من قبل المبحوثين من المترجمين المزاولين لعام 2022 في المحافظات الفلسطينية، حيث بلغ الوزن النسبي لتقديرهم لهذا البُعد نحو (74.6 %).

ويمثل هذا الوزن درجة مرتفعة من التقدير الإيجابي في اتجاهات المبحوثين حول إشكاليات الترجمة، وتعزو الباحثة هذا التقدير إلى إدراك المبحوثين من المترجمين القانونيين للإشكاليات الخاصة بترجمة

النصوص القانونية مثل ضرورة الأخذ بالحسبان مراعاة الخطاب القانوني وخصائصه من أجل الوصول إلى نص هدف مقبول وبالتالي الحد من إشكاليات الترجمة، بالإضافة إلى إدراكهم لضرورة تضمين الأنظمة القانونية بما تشمله من أبعاد لغوية ومنهجية وقانونية في النص القانوني المُترجم، وذلك من أجل ضمان حصول المواطنين على حقوقهم.

وهذا يتوافق مع ما أكدته نتائج تحليل المقابلة حول إشكاليات الترجمة؛ حيث أشارت إلى مدى مراعاة المترجمين للجوانب الخاصة ببُعد إشكاليات الترجمة وحرصهم على تضمين الأنظمة القانونية في النص القانوني المُترجم بشكل دقيق يعزز موضوعية الحكم في القضايا ويعزز حصول المواطنين على حقوقهم.

حيث تمثل الوزن النسبي لبعد "إشكاليات الترجمة بالمجمل بنحو (69.5%) وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وهذه النتيجة تطمئن الباحثة حول موثوقية نتائج التحليل الاحصائي لبُعد إشكاليات الترجمة إذ تبين نتائج تحليل المقابلة وجود انسجام واتساق في آراء المبحوثين حول بُعد إشكاليات الترجمة بالإضافة الى تأكد الباحثة من مدى حرص المترجمين القانويين على ضرورة تضمين ومراعاة الأنظمة القانونية بجميع أبعادها ومنهجياتها من أجل الحد من الإشكاليات التي تواجه دقة عملية الترجمة أو التي قد تؤثر في قدرتها على تحقيق الصلحة المرجوة منها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد، 2018)، التي أكدت نتائجها وجود تقييم مرتفع لضرورة مراعاة إشكاليات الترجمة ومعالجتها كأحد أبعاد الترجمة القانونية، كما اتفقت مع دراسة (بن شريف، 2017)، التي أشارت نتائجها الى وجود توافق حول إشكالية الترجمة القانونية وذلك بالتطبيق على ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية في السودان.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (بلهادي وكرمة، 2019) التي أشارت إلى أن المترجمين يواجهون الكثير من الإشكاليات في عملية الترجمة مما يزيد من صعوبة عملية الترجمة.

واختلفت أيضاً مع دراسة (Le Cheng, 2016) التي أشارت نتائجها إلى وجود مشكلات كثيرة تواجه المترجمين القانونيين بحيث تتمثل هذه المشكلات بتأثير اللغة المصدر ونقص الأدوات المرجعية الموثوقة التي يُمكن للباحث اللجوء إليها للمساعدة في تعزيز جودة عملية الترجمة.

3.5.4. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثالث "اللغة القانونية":

يوضح الجدول (6.4) نتائج التحليل الوصفي للبعد الثالث "اللغة القانونية" الذي يندرج تحت المتغير الأول (الترجمة القانونية)، ويتكون هذا البعد من 6 فقرات.

جدول 6.4: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "اللغة القانونية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- يخضع المترجم القانوني لدورات تدريبة متخصصة بشأن تطوير مهاراته الوظيفية في مجال الترجمة القانونية.	3.75	0.99	26.40	75.0%	2
2- يتوفر لدى الوزارة قواعد ومعايير خاصة لتوضيح شروط استيفاء النص المُترجم للغة القانونية.	3.57	1.06	29.69	71.4%	6
3- تتم مراعاة اللغة القانونية في الترجمة القانونية بشكل صارم.	3.58	1.14	31.84	71.6%	5
4- تتم مراعاة اللغة القانونية في عملية الترجمة من أجل الحفاظ على سلامة المعنى القانوني للنص المُترجم.	3.75	0.93	24.80	75.0%	1
5- يتشارك المترجمون القانونيون العاملون في الوزارات في خبراتهم ومهاراتهم الوظيفية لتطوير كفاءة عملية الترجمة القانونية.	3.65	0.98	26.85	73.0%	3
6- توفر الوزارة مادة تحتوي على تفسيرات، أمثلة، مفردات، متضادات، إيضاحات لغوية، من أجل تلبية احتياجات المترجم أثناء قيامه بعمله لتقديم خدمات الترجمة القانونية.	3.63	0.89	24.52	72.6%	4
الدرجة الكلية للبعد الثالث: اللغة القانونية.	3.65	0.52	14.25	73.0%	---

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss v28.

يلاحظ من خلال الجدول (6.4) أعلاه النتائج التالية:

- بلغ الوسط الحسابي للبعد الثالث "اللغة القانونية" (3.65 بوزن نسبي 73%) وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.52 بمعامل اختلاف 14.25% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).
- فيما يتعلق بتحليل فقرات البعد الثالث، حيث تراوحت المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الرابعة"**تتم مراعاة اللغة القانونية في عملية الترجمة من أجل الحفاظ على سلامة المعنى القانوني للنص المُترجم**" وبلغ الوسط الحسابي (3.75 بوزن نسبي 75%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.93 بمعامل اختلاف 24.8% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة)، والحد الأدنى للفقرة الثانية "**يتوفر لدى الوزارة قواعد ومعايير خاصة لتوضيح شروط استيفاء النص المُترجم للغة القانونية**"وبلغ الوسط الحسابي (3.57 بوزن نسبي 71.4%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 1.06 بمعامل اختلاف 29.69%، وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).

يتضح من خلال الاستعراض السابق لنتائج التحليل الإحصائي الخاصة ببُعد "اللغة القانونية" وجود درجة موافقة مرتفعة من قبل المبحوثين من المترجمين المزاولين لعام 2022 في المحافظات الفلسطينية، حيث بلغ الوزن النسبي لتقديرهم لهذا البُعد نحو (73%)، ويمثل هذا الوزن درجة مرتفعة من التقدير الإيجابي في اتجاهات المبحوثين حول اللغة القانونية في إطار أبعاد الترجمة القانونية، وتعزو الباحثة هذا المستوى المرتفع من التقدير إلى أن المترجم القانوني يخضع بالفعل لدورات تدريبة متخصصة بشأن تطوير مهاراته الوظيفية في مجال الترجمة القانونية، كما أن وزارة العدل توفر قواعد ومعايير خاصة لتوضيح شروط استيفاء النص المُترجم للغة القانونية، من أجل ضمان الحفاظ على سلامة المعنى القانوني للنص المُترجم وبالتالي تعزيز مصداقية وموثوقية عملية الترجمة القانونية.

كما ترى الباحثة أن مشاركة المترجمين القانونيين لخبراتهم ومهاراتهم الوظيفية تساهم في تعزيز كفاءة عملية الترجمة القانونية، وبالتالي تقديم خدمات الترجمة القانونية يستوفي الغرض المرجو منها.

وهذا يتوافق مع ما أكدته نتائج تحليل المقابلة حيث أشارت إلى مدى مهنية وكفاءة المترجمين القانونيين في الحفاظ على اللغة القانونية في النص المترجم؛ لأنها تحمل مسؤولية حفظ حقوق المواطنين، من خلال مراعاة مبادئ النزاهة والأمانة، وبالتالي تسهيل مسار العدالة وحكم القضاء.

وهذه النتيجة تطمئن الباحثة حول دقة وموثوقية نتائج التحليل الاحصائي حيث عكست نتائج المقابلة وجود إنسجام في تقديرات المبحوثين حول أهمية اللغة القانونية وضرورة مراعاتها عند عملية الترجمة القانونية كما أجمع المشاركون في المقابلة وفي تعبئة الاستبيان على كفاءة المترجمين القانويين وعلى حرصهم الكبير على تطوير مهاراتهم الوظيفية وعلى وجود قواعد ومعايير مختصة باللغة القانونية للترجمة يعتمد عليها المترجمون من أجل تعزيز كفاءة الترجمة القانونية أمام المحاكم والقضاء وبالتالي التأكد من قدرة المواطنين على الحصول على حقوقهم المشروعة، بالإضافة الى وجود قواعد واسس يتبعها المترجم القانوني ويجب عدم الحياد عنها لخطورة عملية الترجمة القانونية ولدورها المنوط بها من مساعدة قطاع العدالة بالوصول الى حقوق البشر.

وقد تمثل الوزن النسبي لبعد "اللغة القانونية" بالمجمل ب (70%) وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Le Cheng, 2016)، التي أكدت نتائجها وجود تقييم مرتفع لضرورة مراعاة اللغة القانونية كأحد أبعاد الترجمة القانونية وذلك بالتطبيق على مراجعات الترجمة القانونية في تايوان.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Beil, 2017) التي لم تعتبر نتائجها أن مراعاة اللغة القانونية شيئاً هاماً ومحورياً لضمان جودة وموثوقية عملية الترجمة ولضمان حصول الأفراد على حقوقهم بل اكتفت الدراسة بالنص الهدف وسياق الترجمة وعمليتها والمشاركين فيها كوسائل رئيسية لضمان جودتها.

6.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمتغير الثاني "استدامة الأداء المؤسسي":

يوضح الجدول (7.4) نتائج التحليل الوصفي لفقرات المتغير الثاني "استدامة الأداء المؤسسي" ويتكون هذا المحور من 20 فقرة.

جدول 7.4: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المتغير الثاني "استدامة الأداء المؤسسي".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- تتسم خدمات الوزارة العامة للجمهور الفلسطيني بالفاعلية.	3.78	0.78	20.63	75.6%	4
2- تحافظ الوزارة على تعزيز خدماتها في المسار الاجتماعي بشكل يُلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني.	3.80	0.8	21.05	76.0%	3
3- تساهم أعمال الوزارة في تنمية السياسات الاجتماعية بما في ذلك الخدمات العامة	3.68	0.99	26.90	73.6%	10
4- تقوم الوزارة بربط استراتيجية أعمالها وأنشطتها مع الإدارة الاجتماعية فيها لتعزيز التوازن بين جودة الأداء وتلبية متطلبات المجتمع.	3.74	0.96	25.67	74.8%	6
5- تقوم الوزارة بعمل تحليل خاص يُمكنها من معرفة التطورات في احتياجات المواطنين وفقاً للتغيرات المجتمعية من أجل تعزيز تلبية احتياجاتهم.	3.58	1.15	32.12	71.6%	17
6- تلتزم الوزارة بتطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية من أجل إحداث أثر فعال في المجتمع المحلي.	3.64	0.97	26.65	72.8%	15
7- تهتم الوزارة بالظروف الاجتماعية الخاصة بالعاملين لديها في إطار التزامها بالمسؤولية المجتمعية تجاههم	3.66	1.03	28.14	73.2%	13
8- تساهم أنشطة وأعمال الوزارة في تحسين مستويات حياة الأفراد المعيشية في المجتمع الفلسطيني.	3.84	1.03	26.82	76.8%	2
9- يتوفر لدى الوزارة خطة استراتيجية واضحة تضمن استمراريتها في توفير الخدمات الضرورية في ظل شح الموارد.	3.59	1.12	31.20	71.8%	16
10- تقوم الوزارة بتطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة بها من أجل تسهيل معاملات الجمهور.	3.71	1.15	31.00	74.2%	9
11- تعمل برامج الوزارة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين بما يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية.	3.68	1.05	28.53	73.6%	11
12- تمتلك الوزارة استراتيجية واضحة لتطوير استخدام الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على تنمية المستوى الاقتصادي في المجتمع المحلي.	3.14	1.29	41.08	62.8%	20
13- تهتم الوزارة بمتابعة الاقتراحات التي يقدمها العاملون والتي تتعلق بتحسين مستويات جودة الأداء المؤسسي.	3.87	0.92	23.77	77.4%	1

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
14- تقوم الوزارة في إطار مسؤوليتها البيئية بتنفيذ أنشطة خاصة بالممارسات الصديقة للبيئة.	3.72	0.91	24.46	74.4%	8
15- تعتمد الوزارة على توضيح الإجراءات الخاصة بترشيد استهلاك الموارد الطبيعية للعاملين بها.	3.66	0.91	24.86	73.2%	12
16- تقوم الوزارة بعمل تحليل دوري خاص بأثار أنشطتها على النظام البيئي المحيط كأحد أساليب الحفاظ على البيئة.	3.74	0.88	23.53	74.8%	5
17- يساهم ترشيد استهلاك الموارد في الوزارة في ضمان استدامة أعمالها وخدماتها المقدمة للجمهور الفلسطيني.	3.57	1.2	33.61	71.4%	18
18- تقوم الوزارة بتنفيذ أعمالها بطريقة تُحافظ على الكائنات الحية والنُظم الطبيعية وتضمن إشباع المتطلبات الإنسانية للجمهور المستفيد.	3.73	0.94	25.20	74.6%	7
19- يُعزز حفاظ الوزارة على النظام البيئي مدى التزامها بمفهوم المواطنة في نظر المجتمع المحلي.	3.65	1.03	28.22	73.0%	14
20- تقوم إدارة الوزارة بمنح مكافئة للموظفين الذين يُقدمون أفكارًا ابداعية تساهم في حل المشكلات البيئية.	3.41	1.08	31.67	68.2%	19
الدرجة الكلية للمحور الثاني: استدامة الأداء المؤسسي.	3.66	0.45	12.30	73.2%	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss v28.

حيث يلاحظ من خلال الجدول (7.4) أعلاه النتائج التالية:

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير الثاني "استدامة الأداء المؤسسي" (3.66 بوزن نسبي 73.2%) وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.45 بمعامل اختلاف 12.3% وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).
- فيما يتعلق بتحليل فقرات المتغير الثاني، حيث تراوحت المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الثالثة عشر"تهتم الوزارة بمتابعة الاقتراحات التي يقدمها العاملين والتي تتعلق بتحسين مستويات جودة الأداء المؤسسي" وبلغ الوسط الحسابي (3.87 بوزن نسبي 77.4%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.92 بمعامل اختلاف 23.77% وتشير هذه النتيجة إلى

عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة)، والحد الأدنى للفقرة الثانية عشر" تمتلك الوزارة استراتيجية واضحة لتطوير استخدام الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على تنمية المستوى الاقتصادي في المجتمع المحلي"وبلغ الوسط الحسابي (3.14 بوزن نسبي 62.8%) وتعبر هذه النتيجة عن وجود موافقة متوسطة، وبلغ الانحراف المعياري 1.29 بمعامل اختلاف 41.08% وتشير هذه النتيجة إلى وجود تشتت في الإجابات (أي عدم وجود تجانس عالي بين أفراد مجتمع الدراسة).

وترى الباحثة من خلال الاستعراض السابق لنتائج التحليل المرتبطة بالجوانب الخاصة بمتغير "استدامة الأداء المؤسسي" وجود تقييم إيجابي مرتفع من قبل المشاركين في تعبئة الاستبانة من المترجمين المزاولين لعام 2022م، فيما يرتبط بتعزيز استدامة الأداء المؤسسي للمؤسسات الحكومية، بالالتزام بتطبيق الجوانب ذات العلاقة بمحور "استدامة الأداء المؤسسي" حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط تقديرهم لهذا المحور نحو (73.2%)، وتعزو الباحثة هذا المستوى المرتفع إلى أن الوزارات الفلسطينية تتبع كافة الوسائل الممكنة الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة على صعيد ادارتها لعملياتها وتنفيذها لأعمالها ومهامها.

كما ترى الباحثة أن هذا الارتفاع في مستوى التقدير يعود إلى فاعلية اعتماد الوزارات الفلسطينية للأبعاد الخاصة باستدامة الأداء المؤسسي وإلى جهودها المبذولة في سبيل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع الفلسطيني بما يلبي احتياجاته المستمرة وبما يُعزز جودة الخدمات العامة المُقدمة له.

حيث تقوم الوزارات بربط استراتيجية أعمالها وأنشطتها مع مبادئ التنمية والمسؤولية الاجتماعية من أجل تعزيز التوازن بين جودة الأداء وتلبية احتياجات المواطنين وفقاً للتغيرات المجتمعية من أجل تعزيز تلبية احتياجاتهم وبالتالي إحداث أثر فعال ومستدام في المجتمع المحلي.

بالإضافة إلى أن الوزارات الفلسطينية تهتم في سياق تحقيق استدامة الأداء المؤسسي بتطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة بها من أجل تسهيل معاملات الجمهور.

وهذا يتوافق مع ما أكدته نتائج تحليل المقابلة حيث أوضحت أن المؤسسات الحكومية قد ساهمت في تحسين الوضع المعيشي الاجتماعي للمواطنين الفلسطينيين كما أنها تسعى باستمرار إلى رفع كفاءة موظفيها بما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المُقدمة لهم ويحقق التنمية ويعزز استدامة الأداء

المؤسسي، وقد تمثل الوزن النسبي لمتغير "استدامة الأداء المؤسسي" بالمجمل بنحو (70%) وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وهذه النتيجة تطمئن الباحثة إلى جودة نتائج التحليل الاحصائي حيث عكست نتائج تحليل المقابلة وجود انسجام وتوافق في الآراء بين المبحوثين حول حرص المؤسسات في القطاع الحكومي الفلسطيني على تحقيق استدامة الأداء المؤسسي كما تؤكد هذه النتيجة الاهتمام الفعلي والممارسة الفعلية التي يبذلها القطاع الحكومي الفلسطيني في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستامة والالتزام بها من خلال حرصه على مراعاة الاستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية واهتمامه بالقضايا البيئية في اطار تنفيذه لأعمالها باعتبارها احد أبرز أهداف التنمية المستدامة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الرملاوي، 2020)، أكدت نتائجها على وجود مستوى مرتفع من الموافقة حول الأداء المؤسسي بالتطبيق على الجامعة الإسلامية بغزة، كما اتفقت أيضاً مع دراسة (Junior &Nunes, 2017) التي أشارت نتائجها إلى وجود مستوى موافقة مرتفع حول استدامة الأداء في المنظمات بشكل عام.

وتتفق أيضاً مع دراسة (سمور، 2021)، التي أشارت نتائجها إلى وجود مستوى مرتفع حول الأداء المؤسسي بالتطبيق على الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية كما تتفق مع دراسة (المواجدة، 2019)، التي أشارت نتائجها إلى وجود تقدير مرتفع حول الأداء المستدام للمنظمات بالتطبيق على منظمات الأعمال الالكترونية.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (حتاملة ودراوشة، 2019) التي أشارت نتائجها إلى وجود اختلافات في تقديرات المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي وأهميته والتي طُبقت على القادة الجامعيين في الجامعات الأردنية في مناطق الشمال حيث كانت الاختلافات في اتجاهات قادة الكليات الإنسانية في الجامعات.

نتائج تحليل المقابلة:

النتائج العامة:

أظهرت النتائج العامة لتحليل المقابلة وجود حالة من الرضا العام عن الترجمة القانونية ودورها في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني وذلك من وجهة نظر المشاركين في المقابلة حيث أشارت النتائج الموجودة الى حالة من الرضا العام حول أبعاد الترجمة القانونية المتمثلة في:

(استراتيجيات الترجمة، إشكاليات الترجمة واللغة القانونية) حيث أكد المشاركون على وجود تحسن وتطور ملحوظ في الترجمة القانونية، بالإضافة إلى وجود تطور في قدرات المترجمين المزاولين مما يعزز كفاءة هذه الترجمة؛ حيث تولي وزارة العدل الفلسطينية اهتماماً خاصاً بالترجمة القانونية لما لها من أهمية كبيرة في إنجاز معاملات المواطنين وتمكينهم من الحصول على حقوقهم وضمانها بالإضافة إلى دعم عجلة عملية التنمية والانماء في المجتمع الفلسطيني.

بالإضافة الى أن اتجاهات المشاركين في المقابلة كانت إيجابية بخصوص مايتعلق بأبعاد استدامة الأداء المؤسسي التي تتمثل في: (استدامة الأداء الاجتماعي، استدامة الأداء الاقتصادي واستدامة الأداء البيئي)، وفيما يلي تستعرض الباحثة أهم النتائج الخاصة بآراء المبحوثين حول الترجمة القانونية ودورها في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

المتغير المستقل: "الترجمة القانونية":

البعدالأول: استراتيجيات الترجمة:

أظهرت النتائج الخاصة ببعد استراتيجيات الترجمة وجود حالة من الرضا النسبي العام عن المكونات الخاصة بهذا البعد؛ حيث أشار المشاركون في المقابلة أن المترجمين القانونيين يتمتعون بالقدرة الكافية على استخدام استراتيجيات الترجمة بما يحقق المستوى المطلوب من التكافؤ بين النص المصدر والنص الهدف؛ وذلك لأن المترجمين المزاولين يخضعون إلى اختبارات تحريرية وشفوية يضعها مجموعة من الخبراء والمختصين، ومن يجتازها بنجاح هو فقط من يحصل على مزاولة المهنة، وهذا يؤكد مدى كفاءة المترجمين القانونيين في استخدام استراتيجيات الترجمة القانونية بكفاءة عالية وفاعلية تؤدي الغرض المطلوب منها.

كما أكد المشاركون في المقابلة من خلال إجابتهم على السؤال الأول الذي يتعلق بقدرة المترجمين على تحليل بنية الكلمات وخصائصها لتعزيز كفاءة الترجمة القانونية في تأدية الغرض المنوط بها "أن المترجمين المزاولين يتمتعون بالقدر الكافي من الكفاءة في تحليل بنية الكلمات وخصائصها مما يساهم في الحفاظ على معناها اللغوي، ويؤدي الغرض المطلوب منها بالتحديد" حيث يتبع المترجمون منهجيات متعددة بحسب مجال الترجمة المطلوبة واختصاص النص المراد ترجمته اذا كان قانوني أو تجاري أو رسمي، مما يعزز القيمة والفاعلية للنص الهدف، وبالنسبة للسؤال الثاني الذي يرتبط بمراعاة التكافؤ في عملية الترجمة، فقد أكد المشاركون في المقابلة على مدى المهنية الكبيرة والكفاءة العالية التي يتمتع بها المترجمون المزاولون لعام 2022م في استخدام استراتيجية التكافؤ الوظيفي في الترجمة

القانونية، ويتضح ذلك من خلال انجازاتهم المتتالية في عمليات الترجمة القانونية، وأما على صعيد السؤوال الثالث فقد أكد المشاركون على أن المترجمين يعتمدون على عدة منهجيات مختلفة في عملية الترجمة وذلك بحسب طبيعة النص المترجم والهدف المرجو منه والمجال الذي يتبعه.

بمعنى أن المترجمين يحافظون على درجةعالية من المهنية وتحري الدقة في ترجمة النصوص والمعاني، وتتم مراعاة استراتيجية التكافؤ من خلال النقل الدقيق والكامل للنص إلى اللغة المستهدفة مع الحفاظ على محتوى ومضمون النص المصدر دون حذف أو تشويه؛ حيث يعد هذا الإخلاص هو بمثابة التزام أخلاقي وقانوني للمترجم مما يعزز فاعلية الأداء باعتبار الترجمة القانونية مصدراً أساسياً لزيادة الإنتاجية الثقافية والفكرية، وتقديم الخدمات المجتمعية، وتحقيق القيمة العدلية للترجمة القانونية، وهذا بالتحديد ما أسهم في ارتفاع مستوى الرضا العام حول هذا البُعد من خلال تقييم المشاركين في المقابلة من الخبراء وذوي الاختصاص.

وقد تمثل الوزن النسبي لبعد "استراتيجيات الترجمة" بالمجمل ب(71.00%) وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وترى الباحثة من خلال نتائج التحليل السابق لاستجابات المبحوثين حول بُعد "استراتيجيات الترجمة" أن كافة العاملين في مجال الترجمة القانونية والمعتمدين لدى وزارة العدل على دراية كافية بجميع الجوانب الفنية والوظيفية للترجمة القانونية، ويتضح ذلك من خلال امتلاكهم المهارات الكافية لتحقيق التكافؤ في الترجمة بين النص المصدر والنص الهدف، الأمر الذي يساهم في تعزيز كفاءة الترجمة القانونية وتعزيز قدرتها على الوفاء بتأدية الغرض المرجو منها.

البعدالثاني: "إشكاليات الترجمة":

أظهرت النتائج الخاصة ببعد إشكاليات الترجمة وجود حالة مرتفعة من الرضا النسبي عن المكونات الخاصة بهذا البعد حيث أشار المشاركون في المقابلة إلى أنه يتم مراعاة الخطاب القانوني في عملية الترجمة؛ حيث يوجد في وزارة العدل الفلسطينية قسم مختص بالترجمة يتم من خلاله تحديد المعايير والضوابط التي تحد من إشكاليات الترجمة وتحقيق الهدف الرئيس لها وهو إيصال الحقوق الى أصحابها.

كما أشار المشاركون في المقابلة من خلال إجابتهم على السؤال الأول الذي يرتبط بكيفية اعتماد دائرة التصديقات للترجمة القانونية بأنه يوجد قسم مختص بالترجمة في الوزارات وأن المترجمين هم أشخاص

موثوقون يقومون بمراعاة الصحة والدقة والموثوقية في عملية الترجمة مما يساهم في تطوير ورفع مستوى مهنة الترجمة والمُترجم القانوني، ويُعزز دوره أمام الجهات القانونية من خلال تبني القواعد والضوابط التي تحد من الإشكاليات التي قد تواجه عملية الترجمة.

كما أكد المشاركون من خلال إجابتهم على السؤال الثاني الذي يتعلق بمدى مراعاة المترجمين لفروع القانون وخصائصه في عملية الترجمة أن المترجمين القانونيين يحرصون على تضمين الأنظمة القانونية في النص القانوني المُترجم بشكل دقيق مما يعزز موضوعية الحكم في القضايا ويعزز حصول المواطنين على حقوقهم، بمعنى أن مراعاة المترجمين للجوانب الخاصة ببَعد إشكاليات الترجمة يجعلهم شركاء في عملية إرساءالعدالة في المجتمع وفي دعم تحقيق التنمية المجتمعية به، وأما على صعيد إجابة المشاركين عن السؤال الثالث والذي يرتبط بمدى مراعاة الخطاب القانوني فقد أكد المشاركون على كفاءة المترجمين في مراعاة الخطاب القانوني للنص المترجم مما يساهم في تعزيز كفاءة عملية الترجمة القانونية.

وقد تمثل الوزن النسبي لبعد "إشكاليات الترجمة" بالمجمل بنحو (69.5%) وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

ترى الباحثة من خلال نتائج التحليل الخاصة ببُعد "إشكاليات الترجمة" أن المترجمون القانونيون حريصون على أن يحصل المواطنون على تسهيلات لاتمام معاملاتهم وحصولهم على حقوقهم وتقديم الخدمات العدلية بشفافية وكفاءة لهم، ويتضح هذا الأمر من خلال حرصهم على تضمين الأنظمة القانونية في النص المُترجم من أجل ضمان حصول المواطنين على حقوقهم وتسهيل مصالحهم، مما يسرع من عجلة التنمية المجتمعية.

البعد الثالث: "اللغة القانونية":

أظهرت النتائج الخاصة ببُعد "اللغة القانونية" وجود حالة مرتفعة من الرضا النسبي عن المكونات الخاصة بهذا البُعد حيث أشار المشاركون في المقابلة إلى وجود مستويات مرتفعة من توافر القواعد والمعايير التي يعتمد عليها المترجمون؛ حيث أن مراعاة سلامة اللغة القانونية تعتبر بمثابة حجر الأساس في حصول المواطنين على حقوقهم ومصالحهم.

كما أكد المشاركون في المقابلة في سياق إجابتهم عن السؤال الأول الذي يدور حول توافر القواعد والمعايير الخاصة بالترجمة القانونية في المؤسسات الحكومية والوزارات الفلسطيني على أنه يوجد قسم

خاص بالترجمة في وزارة العدل الفلسطينية بحيث يختص هذا القسم بتحديد المعايير والضوابط الخاصة بعملية الترجمة، كما أن المترجمين يحافظون بشكل كبير على اللغة القانونية في النص المترجم؛ لأنها تحمل مسؤولية حفظ حقوق المواطنين، من خلال مراعاة مبادئ النزاهة والأمانة، وبالتالي تسهيل مسار العدالة وحكم القضاء، وأما على صعيد إجابة المشاركين عن السؤال الثاني الذي يرتبط بجدوى مراعاة اللغة القانونية في النص المترجم من أجل الحفاظ على سلامة المعنى القانوني فقد أشار المشاركون إلى مدى حساسية مراعاة اللغة القانونية في عملية الترجمة وإلى مدى فاعلية أداء المترجمين في هذا المجال ممايساهم في تسهيل معاملات المواطنين.

حيث أن مسار المترجمين القانونيين يعتمد على القواعد السلوكية أثناء ممارسة المهنة؛ من أجل ضمان دقة الترجمة القانونية، وإجلاءالمعاني القانونية، وإتباع كافة القواعد الصحيحة في عملية الترجمة، وبالتالي تعزيز كفاءتها في تأدية الغرض المنوط بها.

كما وقد تمثل الوزن النسبي لبعد"اللغة القانونية" بالمجمل ب (70%) وهي تمثل ددرجة مرتفعة من الرضا النسبي.

ترى الباحثة من خلال العرض السابق لنتائج تحليل بُعد "اللغة القانونية" وجود مراعاة كافية من قبل المترجم القانوني في اعتماد النص القانوني السليم بشكل واضح ودقيق أثناء عملية الترجمة مما يساهم بشكل فعلي في تحسين كفاءة الترجمة وتعزيز موثوقيتها امام القضاء وبالتالي تعزيز موثوقيتها أمام الجمهور الفلسطيني نظراً لمساهمتها في حصول المواطنين على حقوقهم.

المتغير التابع: "استدامة الأداء المؤسسي":

أظهرت النتائج الخاصة بمحور"استدامة الأداء المؤسسي" وجود حالة إيجابية من الرضا النسبي عن مكونات الأبعاد الخاصة بهذا المتغير؛ حيث أشار المشاركون من الخبراء والمختصين إلى فاعلية أداء المؤسسات الحكومية في تحسين الوضع المعيشي الاجتماعي للمواطنين الفلسطينيين حيث يتم تقديم جميع الخدمات العامة للمواطنين من خلال مؤسسات القطاع الحكومي كما أن الوزارات والمؤسسات الحكومية تسعى باستمرار إلى رفع كفاءة موظفيها بما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المُقدمة لهم وبذلك يبرز الدور الهام للقطاع الحكومي الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة.

كما أكد المشاركون في المقابلة من خلال إجابتهم على السؤال الأول الذي يتعلق بمدى مساهمة المؤسسات الحكومية في تحسين المستوى المعيشي الاجتماعي للشعب الفلسطيني أن المؤسسات

الحكومية قد ساهمت بالفعل في ظل الانقسام الفلسطيني والحصار المستمر المفروض على المحافظات الجنوبية من تحسين المستوى المعيشي الاجتماعي للجمهور الفلسطيني من خلال توفير العديد من الخدمات العامة وتقديم التسهيلات العديدة للمواطنين على الرغم من أن هذه الخدمات المقدمة تكاد لا تكفي احتياج المجتمع في ظل ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وزيادة عدد السكان وما يرتبط به من زيادة في احتياجات المجتمع الفلسطيني بشكل عام.

وفي سياق إجابة المشاركين عن السؤالين الثاني والثالث اللذان يرتبطان بمدى مساهمة الترجمة القانونية من خلال عمل المترجمين المزاولين في ضمان حصول المواطنين على حقوقهم في القضاء وفي المعاملات الرسمية أن الترجمة القانونية تساهم وبشكل كبير في تلبية احتياجات عشرات الآلاف من المواطنين في تسيير معاملاتهم الرسمية الصادرة من فلسطين أو الواردة من السفارات الفلسطينية بالخارج، مثل ترجمة الوكالات والمعاملات العدلية المساهمة في إنجاز عقود الزواج والطلاق، والشراء والبيع عبر الوكالات، ونقل الأموال والأملاك، وإجراءالتصرفات القانونية، والحصول على الجنسية، والدراسة في الخارج.

بالإضافة إلى التسهيلات التي تُقدمها الترجمة القانونية في مجال الصحة مثل ترجمة التقارير الطبية الواردة والصادرة وخصوصاً لتلك الحالات التي تتلقى العلاج في مستشفيات الداخل المحتل، مما يمنحهم الفرصة في الحفاظ على حياتهم، ومنحهم العلاج في الخارج على حساب موازنة الحكومة الفلسطينية.

وأما بالنسبة لإجابة المشاركين على السؤال الرابع والذي يرتبط بمدى مساهمة الوزارات الفلسطينية بتحسين عملية التنمية في المجتمع فقد أكدوا على أنه وبالرغم من الكثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل الحكومة الفلسطينية ككل إلا أن المؤسسات الحكومية والوزارات الفلسطينية استطاعت القيام بدور مؤثر في عمليات التنمية في المجتمع الفلسطيني.

وعلى صعيد إجابتهم عن السؤال الأخير الذي يرتبط بتفاعل المؤسسات الحكومية والوزارات الفلسطينية بالاقتراحات التي يُقدمها العاملين والتي تتعلق بتحسين مستويات الأداء المؤسسي فيها وتعزيز استدامته وتلبيته لاحتياجات الجمهور الفلسطيني، فقد أكدوا بالمجمل على وجود تفاعل إيجابي من قبل هذه الوزارت في مناقشة الاقتراحات التي يقدمها العاملين من أجل الوصول الى مستويات أفضل في تحسين الحياة المعيشية الاجتماعية للجمهور الفلسطيني.

وأخيرا يتضح من خلال تحليل إجابات المبحوثين أن الترجمة القانونية تساهم وبشكل ملموس في تحقيق ضمان حصول المواطن الفلسطيني على أدنى حقوقه في الصحة والتعليم وتحقيق العدالة المجتمعية له.

وقد تمثل الوزن النسبي لمحور"استدامة الأداء المؤسسي" بالمجمل بنحو (70%) وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وترى الباحثة من خلال اجراء هذه المقابلات مع مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال الترجمة القانونية وصناع القرار في القطاع الحكومي الفلسطيني أن الترجمة القانونية هي بمثابة أداة عصرية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة للشعوب بشكل عام، ولتحقيق المصلحة الشخصية والعامة للمواطنين والدولة، واعتبرت الباحثة ان الترجمة القانونية هي احد جوانب الإنتاجية الثقافية التي تعمل على تدعيم الاستدامة، كما أن المؤسسات الحكومية الفلسطينية ومن خلال اعتماد الترجمة القانونية قد أسهمت في حصول المواطنين على حقوقهم الإنسانية وأسهمت أيضاً في تحسين الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي ضمن منظومة الجودة الشاملة، وتعزيز ثقافة تطوير العمل وإحداث نقلة نوعية في البناء والأداء المؤسسي المتناسق والمتوافق والمكمل لعمل الوزارات كمنظومة حكومية متكاملة تسعى إلى مواكبة التطور التكنولوجي والاقتصادي والإداري والاجتماعي، من أجل دعم عملية التنمية المستدامة للدولة الفلسطينية.

7.4 الإجابة على فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: التي تنص على " يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين"

والجدول (8.4) يوضح نتائج الفرضية الرئيسية الأولى، ومن خلال نتائج نستنتج أن هناك وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.725) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05.

بينما يوجد ارتباط متوسط وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.578) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05.

في حين يوجد ارتباط متوسط وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء الاقتصادي في القطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.576) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05.

وكذلك يوجد ارتباط متوسط وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء البيئي في القطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.637) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05.

وهذه النتيجة تجيب على الفرضية الرئيسة الأولى " يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين".

جدول 8.4: العلاقة بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي.

محاور الدراسة		المتغير التابع " استدامة الأداء المؤسسي"		
		العدد	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المتغير المستقل	البعد الأول: استراتيجية الترجمة	92	0.600**	0.000
	البعد الثاني: إشكاليات الترجمة		0.566**	0.000
	البعد الثالث: اللغة القانونية		0.663**	0.000
	المحور الأول: الترجمة القانونية		0.725**	0.000

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجspss v28** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

يُلاحظ من خلال جدول نتائج تحليل فرضية العلاقة الارتباطية بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي وجود علاقة ارتباط إيجابية وقوية بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في المؤسسات الحكومية، وذلك من وجهة نظر المترجمين المزاولين لعام 2022م. في محافظات الوطن الفلسطينية، وتُفسر الباحثة وجود مثل هذه العلاقة الارتباطية القوية بين المحورين إلى العديد من الأسباب التي يتمثل أهمها فيما سرده الاطار النظري للدراسة الحالية وما أثبته الاطار التطبيقي لها، بمعنى أن الأبحاث والأدبيات السابقة المتنوعة قد أشارت إلى أهمية الترجمة القانونية ودورها الفعال في تنمية المجتمعات وما يتصل به من خدمات عامة للجمهور تساهم في تعزيز استدامة عمل الوزارات الحكومية، وهو بالفعل ما أكدته نتائج الجانب التطبيقي للتحليل في الدراسة الحالية والتي أثبتت وجود

علاقة ارتباطية موجبة بين "الترجمة القانونية" و"استدامة الأداء المؤسسي"، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.725) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05، وهذا يؤكد معنوية كلاً من "الترجمة القانونية" و"استدامة الأداء المؤسسي"، كما وترتبط هذه النتيجة بالإطار التطبيقي الذي يعكس توافر تطبيق الجوانب ذات العلاقة بأبعاد "الترجمة القانونية" وتحقيق "الاستدامة للأداء المؤسسي"في الوزارات الفلسطينية، وتشير هذه النتيجة إلى مدى مساهمة أعمال الترجمة القانونية في تعزيز استدامة الأداء للوزارات الفلسطينية بشكل مُرضي، كما أنها تتفق مع ما سردته الأطر النظرية التي أشارت الى أهمية الترجمة القانونية في تسهيل معاملات المواطنين في الدولة، وهي المهمة الرئيسة للوزارات الحكومية وهذا بالتحديد ما يُفسر وجود العلاقة الارتباطية الموجبة بينهما.

وهذه النتيجة تطمئن الباحثة من ناحية وجود علاقة فعلية ارتباطية بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي مما يؤكد فاعلية الترجمة القانونية انجاز اعمال المؤسسات الحكومية الفلسطينية حيث يرتكز الهدف الرئيسي للمؤسسات الحكومية على تحقيق مصالح المواطنين العامة والخاصة وبالتالي فان عملية الترجمة القانونية للوثائق والمستندات والمعاملات الخاصة بالمواطنين تُسهم في وفاء القطاع الحكومي الفلسطيني بالتزاماته نحو الشعب الفلسطيني مما يُحقق لهذا القطاع ترسيخ صورة نمطية ذهنية لدى الجمهور الفلسطيني ويُعزز الثقة بين الجمهور الفلسطيني والقطاع الحكومي وبالتالي فإن ذلك يساهم بشكل فعلي في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي ويؤكد أيضاً حرص القطاع الحكومي الفلسطيني على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حرصه على الوفاء بتحقيق مصالح المواطنين وتحقيق مستوى جودة حياة معيشية أفضل لهم.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Gerwen, 2019)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية بين الترجمة القانونية وتحقيق مصالح المواطنين في بلجيكا، كما اتفقت أيضا مع دراسة (الديراوي، 2017) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات وذلك بالتطبيق على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Sosoni, et al., 2019) التي لم تتطرق إلى ربط موضوع الترجمة القانونية بأي متغيرات أخرى كما اختلفت مع دراسة (Luo, et al., 2020)، التي بحثت في موضوع استدامة الشركات ولم تتطرق إلى ربط الاستدامة مع أي متغيرات أخرى.

الفرضية الرئيسة الثانية: التي تنص على" يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين".

لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (الترجمة القانونية) على المتغير التابع (استدامة الأداء المؤسسي)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 9.4: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثانية.

المتغير	معامل الانحدار	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية .Sig
الثابت	1.003	6.12	0.000
الترجمة القانونية	0.725	8.17	0.000
تحليل التباين Anova			
اختبار F = 99.58		معامل التحديد = 0.520	
القيمة الاحتمالية= 0.000		معامل الارتباط= 0.725	

إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS).

تبين من خلال جدول (9.4) أن معامل التحديد بلغ 0.520 أي أن ما نسبته 52% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير الترجمة القانونية، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبارF بلغت 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05, وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (0.725) وأن القيمة الاحتمالية بلغت 0.000، وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05, وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين

والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$y = B_0 + B_1 x$$

$$\text{الأداء المؤسسي} = 1.003 + 0.725(\text{الترجمة القانونية})$$

وتعزو الباحثة ذلك أن من خلال نتائج تحليل فرضية دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي أن النتائج قد أكدت وجود دور مؤثر للترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين لعام 2022م.، حيث تمثل هذا الدور للترجمة القانونية في مراعاة الابعاد الثلاثة لها: (استراتيجيات الترجمة، إشكاليات الترجمة واللغة القانونية).

حيث بلغ معامل الدور (الأثر) (0.725) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق الترجمة القانونية على الوضع الراهن سيسهم في زيادة تحقيق استدامة الأداء المؤسسي بمقدار (0.725) درجة.

وتُفسر الباحثة وجود هذا الدور المؤثر بشكل عام للترجمة القانونية بأبعادها سابقة الذكر إلى فاعلية أداء الترجمة والقائمين عليها من المترجمين القانونيين في تسهيل وإنجاز معاملات المواطنين، بما يُحقق لهم المصلحة العامة والخاصة، سواء كان على صعيد الحياة المجتمعية لهم ومصالحهم الخاصة، أو على الصعيد القانوني وما يرتبط به من حقوقهم الشرعية، وبالتالي فإن إنجاز هذه الأعمال له دور كبير في تعزيز استدامة العمل المؤسسي للقطاع الحكومي ودعم استدامة خدماته المُقدمة للمجتمع الفلسطيني.

وهذه التنيجة تطمئن الباحثة نحو مدى فاعلية ودقة الترجمة القانونية ونحو كفاءة المترجمين وانجازاتهم السليمة في هذا المجال وحرصهم على حصول المواطنين على حقوقهم وتحسين المستوى المعيشي وتحسين جودة الحياة أيضاً من خلال انجاز معاملاتهم الرسمية مما يدعم تحقيق عملية التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني وينعكس بالتالي ايجاباً على استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Ramos, 2014)، حيث أظهرت النتائج أن نماذج الترجمة لها تأثير على جودة الترجمة القانونية.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Sososni, 2019) التي لم تتطرق إلى البحث في دور الترجمة بل اكتفت الدراسة بالبحث في دور المترجمين القانونيين كوسطاء للغة وناقلي للثقافات.

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الثانية مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية الترجمة في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين"

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (استراتيجية الترجمة) على المتغير التابع (استدامة الأداء المؤسسي)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 10.4: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى.

المتغير	معامل الانحدار	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية .Sig
الثابت	1.91	7.71	0.000
استراتيجية الترجمة	0.460	7.11	0.000
تحليل التباين Anova			
اختبار F = 50.57		معامل التحديد = 0.360	
القيمة الاحتمالية= 0.000		معامل الارتباط= 0.600	

إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS).

تبين من خلال جدول (10.4) أن معامل التحديد بلغ 0.360 أي أن ما نسبته 36% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير استراتيجية الترجمة، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبارF بلغت 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05, وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (0.460) وأن القيمة الاحتمالية بلغت 0.000، وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05, وهذا يدل على وجود أثر إيجابي لاستراتيجية الترجمة في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية الترجمة في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين.

والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$y = B_0 + B_1 x$$

$$\text{الأداء المؤسسي} = 1.91 + 0.460(\text{استراتيجية الترجمة})$$

وتعزو الباحثة هذا الدور الإيجابي إلى أن المترجمين القانونيين يقومون بالفعل بمراعاة الاستراتيجيات الداعمة لتعزيز كفاءة الترجمة القانونية، بما يساهم في تحقيق التكافؤ بين النص المصدر والنص الهدف، ويُعزز بالتالي من كفاءة الترجمة في تحقيق الغرض المرجو منها، وبالتالي فإن تحقيق الغرض المرجو منها والذي يتمثل في تسهيل معاملات المواطنين الرسمية وحفظ حقوقه من شأنه المساهمة في تحقيق الاستدامة للأداء الفعلي في القطاع الحكومي، والذي يُعتبر من أهم اهداف الوزارات الحكومية باعتبارها وزارات منوط بها تقديم الخدمة العامة للجمهور الفلسطيني بشكل يدعم تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما أكدته نتائج تحليل الفرضية السابقة.

وهذه النتيجة تُطمئن الباحثة حول المستويات الإيجابية التي أبرزتها نتائج التحليل الاحصائي والتي تمثلت في الدور الإيجابي والفعال لاستراتيجيات الترجمة في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني إذ أن مراعاة المترجمين القانونيين لاستراتيجيات الترجمة تساهم في تعزيز كفاءة ودقة الترجمة القانونية وبالتالي ضمان حصول المواطنين على حقوقهم وتحقيق مصالحهم المشروعة مما يؤدي الى تحسين حياتهم المجتمعية وفق تحقيق العدالة الاجتماعية في الحصول على الحقوق مما يدعم تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني ويُحقق بالتالي أهداف التنمية المستدامة ويؤدي بدوره الى تحقيق استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Le Cheng, 2016) والتي أشارت نتائجها الى دور مؤثر لاستراتيجيات الترجمة على تعزيز كفاءتها، كما اتفقت مع دراسة (بوعناني، 2018) التي أشارت نتائجها إلى الدور الكبير لفاعلية استراتيجية التكافؤ في الترجمة القانونية في تعزيز موثوقية معنى الترجمة القانونية.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Beil, 2017) التي لم تتطرق إلى موضوع استراتيجيات الترجمة أو البحث في الدور المؤثر له

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإشكاليات الترجمة في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين"

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (إشكاليات الترجمة) على المتغير التابع (استدامة الأداء المؤسسي)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 11.4: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية.

المتغير	معامل الانحدار	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية .Sig
الثابت	1.84	6.52	0.000
إشكاليات الترجمة	0.486	6.50	0.000
تحليل التباين Anova			
اختبار F = 42.33		معامل التحديد = 0.320	
القيمة الاحتمالية= 0.000		معامل الارتباط= 0.566	

إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS).

تبين من خلال جدول (11.4) أن معامل التحديد بلغ 0.320 أي أن ما نسبته 32% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير إشكاليات الترجمة، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبارF بلغت 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05, وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (0.486) وأن القيمة الاحتمالية بلغت 0.000، وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05, وهذا يدل على وجود أثر إيجابي لاشكاليات الترجمة في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاشكاليات الترجمة في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين

والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$y = B_0 + B_1 x$$

$$\text{الأداء المؤسسي} = 1.84 + 0.486(\text{اشكاليات الترجمة})$$

يُلاحظ من خلال نتائج تحليل الفرضية السابقة وجود دور ايجابي ومؤثر لمراعاة الجوانب الخاصة ببُعد إشكاليات الترجمة في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي، وذلك من وجهة نظر المترجمين المزاولين، مما يعني أن كل زيادة في جهود المترجمين القانونيين باتجاه مراعاة إشكاليات الترجمة والحد منها سوف تساهم هذه الزيادة بشكل إيجابي ومؤثر في زيادة مستويات تحقيق استدامة الأداء المؤسسي.

وتعزو الباحثة هذا الدور الموجب لبُعد إشكاليات الترجمة القانونية في فاعلية جهود المترجمين القانونيين الخاصة بالاهتمام مراعاة الخطاب القانوني وما يتصل به من خصائص تهدف إلى تضمين الأنظمة القانونية بكل ما تشمله من أبعاد لغوية ومعاني قانونية في النص القانوني المُترجم، وذلك من أجل ضمان حصول المواطنين على حقوقهم وتسهيل معاملاتهم بما يضمن تحقيق التنمية المجتمعية لهم وبالتالي فإن ذلك يساهم بشكل ملموس في تحقيق استدامة لأداء القطاع الحكومي، وهذا ما أكدته نتائج تحليل الفرضية السابقة.

وهذه النتيجة تطمئن الباحثة نحو كفاءة المترجمين القانونيين في جهودهم المتواصلة للتطوير والتنمية من أجل الحد من الإشكاليات التي تواجه عمليات الترجمة القانونية ونحو جهودهم في مراعاة الخطاب القانوني وتضمين الأنظمة القانونية للدول في عملية الترجمة مما يزيد من كفاءتها حيث أوضحت نتائج التحليل وجود دور إيجابي فعال لبُعد إشكاليات الترجمة القانونية في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي مما يؤكد فاعلية هذا البُعد ويؤكد أيضا حرص المؤسسات الحكومية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مراعاة المترجمين المزاولين لاشكاليات الترجمة وحرصهم على استيفائها لشروط الدقة والملائمة والموثوقية وبالتالي مساعدة المواطنين في الحصول على حقوقهم وتعزيز ثقتهم بالقطاع الحكومي الفلسطيني مما يحقق التنمية الاجتماعية يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويؤدي الى دعم استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني وهو ما أكدته نتائج تحليل الفرضية السابقة من وجود دور إيجابي لاشكاليات الترجمة في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Le Cheng, 2016) والتي أشارت نتائجها إلى وجود دور مؤثر لمراعاة إشكاليات الترجمة في الحد من المشكلات الناتجة عن الترجمة القانونية، كما اتفقت أيضاً مع دراسة (بن شريف، 2017)، التي أكدت نتائجها وجود دور لإشكاليات الترجمة في المعنى القانوني للنص.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Sososni, 2019) التي لم تتطرق إلى البحث في موضوع إشكاليات الترجمة أو دورها بل اكتفت الدراسة على دور المترجمين القانونيين كوسطاء للغة ولم تبحث في دور إشكاليات الترجمة.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للغة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين"

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (اللغة القانونية) على المتغير التابع (استدامة الأداء المؤسسي)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 12.4: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.

المتغير	معامل الانحدار	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية Sig.
الثابت	1.58	6.31	0.000
اللغة القانونية	0.569	6.39	0.000
تحليل التباين Anova			
اختبار F = 70.41		معامل التحديد = 0.439	
القيمة الاحتمالية= 0.000		معامل الارتباط= 0.663	

إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS).

تبين من خلال جدول (12.4) أن معامل التحديد بلغ 0.439 أي أن ما نسبته 44% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير اللغة القانونية، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبارF بلغت 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05, وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (0.569) وأن القيمة الاحتمالية بلغت 0.000، وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05, وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للغة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للغة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر المترجمين المزاولين

والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$y = B_0 + B_1 x$$

$$\text{الأداء المؤسسي} = 1.58 + 0.569(\text{اللغة القانونية})$$

يُلاحظ من خلال نتائج تحليل الفرضية السابقة وجود دور إيجابي ومؤثر لبُعد اللغة القانونية في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي، وذلك من وجهة نظر المترجمين المزاولين، مما يعني أنه كلما زادت جودة اللغة القانونية للمستندات المُترجمة سوف يُساهم ذلك بشكل إيجابي ومؤثر في زيادة مستويات تحقيق استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي.

وتعزو الباحثة هذا الدور الإيجابي لبُعد اللغة القانونية الى أن مستوى استيفاء النص المُترجم للغة القانونية يُعزز قدرة هذا النص على تحقيق الهدف المرجو سواء كان الغرض منه الحصول على مصلحة للمواطنين، او المؤسسات، أو الحصول على حق شرعي وقانوني، وبالتالي فإن جودة اللغة القانونية تُعزز من مستويات مصداقية وموثوقية عملية الترجمة القانونية الصادرة عن الوزارات الفلسطينية، مما يؤدي إلى تحقيق الاستدامة لأداء القطاع الحكومي، وهذا ما أكدته نتائج تحليل الفرضية السابقة.

وهذه النتيجة تطمئن الباحثة نحو مدى جودة الترجمة القانونية بشكل عام ونحو فاعليتها التي أبرزتها نتائج تحليل الفرضية السابقة حيث يقوم المترجمون القانونيون بمراعاة جميع القواعد القانونية ومراعاة اختلافاتها بين أنظمة الدول من أجل الوصول إلى مستويات كفاءة ودقة عالية في ترجمة المستندات والعقود والوثائق مما يدعم حصولهم على حقوقهم بعدالة وفق التشريعات والأنظمة وبالتالي تحسين أوضاعهم الإنسانية ومستوى حياتهم المعيشية ودعم النمو في الحياة المجتمعية لهم بمعنى أن الدور الإيجابي للغة القانونية يدعم تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال مساهمته في حصول

المواطنين على حقوقهم وبالتالي فإن ذلك يحقق استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي ويدعم أواصر استقرار الدولة الفلسطينية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(Ramos, 2014)، التي أوضحت نتائجها أن نماذج الترجمة وما تحتويه من لغة قانونية له دور في تعزيز كفاءة الترجمة.

وتتفق أيضاً مع دراسة (بلهادي وكرمة، 2019)، التي أشارت نتائجها إلى وجود دور فعال لمراعاة اللغة القانونية وفق الاطار القانوني للدول في تعزيز جودة عملية الترجمة.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (بوعناني، 2018) التي ركزت على موضوع التكافؤ الشكلي للترجمة بالرغم من أن الدراسة في ترجمة القانون التجاري في السودان إلا أنها لم تتطرق إلى بُعد اللغة القانونية أو البحث في دوره.

الفرضية الرئيسة الثالثة: التي تنص على "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي تعزي للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)"

1. الترجمة القانونية

لدراسة الفرضية الرئيسة الثالثة (الترجمة القانونية) قامت الباحثة باستخدام اختبار **(Independent Samples T-test)** لدراسة الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وتبرر الباحثة استخدام اختبار Independent Samples T-test، بسبب وجود عينتان مستقلتان (ذكر، انثى).

تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير النوع

الاجتماعي، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول 13.4: نتائج اختبار (Independent Samples T-test).

الجنس	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T-test	Sig
ذكر	3.74	74.8%	0.49	0.347	0.730
أنثى	3.71	74.2%	0.42		

الوزن النسبي لمتوسط إجابات الذكور حول الترجمة القانونية بلغ 74.8%، بينما بلغ الوزن النسبي لمتوسط إجابات الإناث حول الترجمة القانونية 74.2%، كما أن قيمة دلالة الاختبار المحسوبة (sig=0.730) وهي أكبر من 0.05, ويعني ذلك قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

وأيضاً قامت الباحثة باستخدام اختبار **(one way ANOVA)** الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)، وتبرر الباحثة استخدام اختبار Independent Samples T-test، بسبب وجود أكثر من عينتين مستقلتين.

تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير (الفئة العمرية،

المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 14.4: نتائج اختبار (one way ANOVA).

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F-test	Sig
الفئة العمرية	بين المجموعات	1.271	3	.424	2.098	.106
	داخل المجموعات	17.771	88	.202		
	المجموع	19.042	91			

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F-test	Sig
المؤهل العلمي	بين المجموعات	.962	2	.481	2.368	.100
	داخل المجموعات	18.080	89	.203		
	المجموع	19.042	91			
عدد سنوات الخدمة	بين المجموعات	2.364	3	.788	4.158	.008
	داخل المجموعات	16.678	88	.190		
	المجموع	19.042	91			

التعليق على النتائج:

1. النوع الاجتماعي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.730 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.
2. الفئة العمرية: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.106 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير الفئة العمرية.
3. المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.100 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. عدد سنوات الخدمة: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.008 أقل من 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول الترجمة القانونية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة، والجدول التالي يبين طبيعة الفروق:

جدول 15.4: اختبار المقارنات البعدية.

اختبار أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق			
سنوات الخدمة	1 أقل من 5 سنوات	10 أقل من 15 سنة	0.36*
		15 سنة فأكثر	0.34*

حيث يوجد فروق بين من لديهم سنوات خدمتهم (1 أقل من 5 سنوات) و(10 أقل من 15 سنة) والفروق لصالح من لديهم سنوات خدمة ما بين (1 أقل من 5 سنوات)، بينما يوجد فروق بين من

لديهم سنوات خدمتهم (1 أقل من 5 سنوات) و(15 سنة فأكثر) والفروق لصالح من لديهم سنوات خدمة ما بين (1 أقل من 5 سنوات).

توضح النتائج السابقة عدم وجود فروق في متوسط استجابات المبحوثين وفقاً للمتغيرات الديمغرافية التي تتمثل في: (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي)، من وجهة نظر المترجمين المزاولين حول متغير "الترجمة القانونية"، وتعزو الباحثة وجود هذا الاتفاق إلى التوافق والانسجام في اتجاهات المبحوثين –بالرغم من اختلاف متغيراتهم الجندرية أو فئاتهم العمرية أو مستويات المؤهل العلمي الذي حصلوا عليه– حول أهمية وضرورة الترجمة القانونية في القطاع الحكومي من أجل تعزيز حصول المواطنين على حقوقهم وتسهيل معاملاتهم الرسمية.

على الرغم من وجود فروق في استجابات المبحوثين حول الترجمة القانونية وفقاً للمتغير الديمغرافي: (عدد سنوات الخدمة) حيث تعزو الباحثة هذا الاختلاف إلى أن تطور خبرات المترجمين القانونيين مع زيادة خبراتهم واستفادتهم من التجارب الخاصة بالترجمة القانونية وأبعادها يؤدي بالفعل إلى اختلاف إدراكهم للجوانب الخاصة بالترجمة القانونية وإلى أهميتها في تنمية وتطوير الشعوب، وهذا بالتحديد أدى إلى وجود فروق مرتبطة بعدد سنوات الخدمة للمترجمين المزاولين.

2 استدامة الأداء المؤسسي:

لدراسة الفرضية الرئيسة الثالثة (استدامة الأداء المؤسسي) قامت الباحثة باستخدام اختبار **(Independent Samples T-test)** لدراسة الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وتبرر الباحثة استخدام اختبار Independent Samples T-test، بسبب وجود عينتان مستقلتان (ذكر، انثى).

تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير النوع

الاجتماعي، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول 16.4: نتائج اختبار (Independent Samples T-test).

الجنس	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T-test	Sig
ذكر	3.70	74.0%	0.43	0.814	0.418
أنثى	3.62	72.4%	0.46		

الوزن النسبي لمتوسط إجابات الذكور حول استدامة الأداء المؤسسي بلغ 74%، بينما بلغ الوزن النسبي لمتوسط إجابات الإناث حول استدامة الأداء المؤسسي 72.4%، كما أن قيمة دلالة الاختبار المحسوبة (sig=0.418) وهي أكبر من 0.05, ويعني ذلك قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

وأيضاً قامت الباحثة باستخدام اختبار **(one way ANOVA)** الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)، وتبرر الباحثة استخدام اختبار Independent Samples T-test، بسبب وجود أكثر من عينتين مستقلتين.

تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير (الفئة

العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 17.4: نتائج اختبار (one way ANOVA).

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F-test	Sig
الفئة العمرية	بين المجموعات	.954	3	.318	1.602	.195
	داخل المجموعات	17.471	88	.199		
	المجموع	18.425	91			

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F-test	Sig
المؤهل العلمي	بين المجموعات	1.256	2	.628	3.255	.043
	داخل المجموعات	17.170	89	.193		
	المجموع	18.425	91			
عدد سنوات الخدمة	بين المجموعات	2.933	3	.978	5.553	.002
	داخل المجموعات	15.492	88	.176		
	المجموع	18.425	91			

التعليق على النتائج:

1. **النوع الاجتماعي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.420 أكبر من 0.05)نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.
2. **الفئة العمرية:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.195 أكبر من 0.05)نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير الفئة العمرية.
3. **المؤهل العلمي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.043 أقل من 0.05)نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والجدول التالي يبين طبيعة الفروق:

جدول 18.4: اختبار المقارنات البعدية.

اختبار أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق			
المؤهل العلمي	بكالوريوس	الدراسات العليا	0.24*

حيث يوجد فروق بين الحاصلين على مؤهل علمي بكالوريوس والدراسات العليا لصالح الحاصلين على مؤهل علمي بكالوريوس.

4. **عدد سنوات الخدمة:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.002 أقل من 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 19.4: اختبار المقارنات البعدية.

اختبار أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق			
سنوات الخدمة	1 أقل من 5 سنوات	10 أقل من 15 سنة	0.39*
		15 سنة فأكثر	0.29*
	5 أقل من 10 سنوات	15 سنة فأكثر	0.33*

حيث يوجد فروق بين من لديهم سنوات خدمتهم (1 أقل من 5 سنوات) و(10 أقل من 15 سنة) والفروق لصالح من لديهم سنوات خدمة ما بين (1 أقل من 5 سنوات)، بينما يوجد فروق بين من لديهم سنوات خدمتهم (1 أقل من 5 سنوات) و(15 سنة فأكثر) والفروق لصالح من لديهم سنوات خدمة ما بين (1 أقل من 5 سنوات)، وكذلك يوجد فروق بين من لديهم سنوات خدمتهم (5 أقل من 10 سنوات) و(15 سنة فأكثر) والفروق لصالح من لديهم سنوات خدمة ما بين (5 أقل من 10 سنوات).

توضح النتائج السابقة عدم وجود فروق في متوسط استجابات المبحوثين وفقاً للمتغيرات الديمغرافية التي تتمثل في: (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية)، من وجهة نظر المترجمين المزاولين حول متغير "استدامة الأداء المؤسسي" في القطاع الحكومي، ويدل وجود هذا الاتفاق إلى أن اتجاهات المبحوثين نحو استدامة الأداء المؤسسي منسجمة ولا تتأثر بالاختلاف في النوع الاجتماعي أو الفئة العمرية لهم، على الرغم من وجود فروق في استجابات المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي وفقاً للمتغيرات الديمغرافية: (المؤهل العلمي وعدد سنوات الخدمة) حيث تعزو الباحثة هذا الاختلاف إلى وجود اختلافات في الادراك الفعلي للمبحوثين؛ حيث أنه كلما تطورت معرفة الشخص المرتبطة بمستواه التعليمي وخبرته من تراكم سنوات العمل سوف يتطور بالتالي إدراكه حول الأساليب الداعمة لتحقيق الاستدامة، وحول ضرورة تحقيقها خصوصاً في القطاع الحكومي؛ حيث تعتبر الاستدامة هدف استراتيجي لمؤسسات الدولة الفلسطينية، وهذا بالتحديد ما أدى إلى وجود فروق مرتبطة بالمؤهل العلمي وبعدد سنوات الخدمة للمترجمين المزاولين.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

تناولت الدراسة الحالية البحث في موضوع الترجمة القانونية ودورها في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

ومن خلال الإطار النظري الذي استعرضته الباحثة وتعزيزه بالجانب التطبيقي للدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، والتي في سياقها تم اقتراح مجموعة من التوصيات.

2.5 النتائج

بالاعتماد على الأهداف الخاصة بالدراسة الحالية، والتي تم التحقق منها من خلال الجانب التطبيقي بالاعتماد على اختبار الفرضيات للإجابة عن تساؤلات الدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها كالتالي:

1.2.5. النتائج الخاصة بمستويات الالتزام بتطبيق "الترجمة القانونية" وتحقيق "استدامة الأداء المؤسسي":

1. وجود تقييم إيجابي مرتفع حول مدى التزام القطاع الحكومي الفلسطيني بتطبيق الترجمة القانونية وأبعادها من وجهة نظر المترجمين المزاولين لعام 2022م. في فلسطين، مما يُشير إلى توفر الجوانب الخاصة بالترجمة القانونية وتطبيق هذه الجوانب من قبلهم.
2. وجود تقييم إيجابي مرتفع نحو متغير استدامة الأداء المؤسسي وأبعاده من وجهة نظر المترجمين المزاولين لعام 2022م. في فلسطين، مما يُشير إلى حرص القطاع الحكومي على تحقيق الاستدامة وسعيه الدؤوب من أجل تحقيقها كهدف استراتيجي له.
3. احتلت فاعلية بُعد "استراتيجية الترجمة" المرتبة الأولى بوزن نسبي (75.8%) بينما جاء في المرتبة الثانية بُعد "إشكاليات الترجمة" بوزن نسبي (74.6%) وفي المرتبة الثالثة بُعد "اللغة القانونية" بوزن نسبي (73.0%)، وتشير هذه النتائج والأوزان النسبية إلى توافر مقومات تطبيق الترجمة القانونية في الوزارات الفلسطينية.

2.2.5. النتائج الخاصة بدور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي:

1. وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني، وهذا يُفسر بأن زيادة مستويات جودة الترجمة القانونية سوف تساهم في تعزيز الاستدامة للأداء المؤسسي في القطاع الحكومي.
2. وجود دور مؤثر إيجابي للترجمة القانونية في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني، وتشير هذه النتيجة إلى مدى فاعلية تبني وتطبيق الترجمة القانونية بأبعادها في الدراسة الحالية كأحد الضرورات اللازمة في بيئة عمل القطاع الحكومي مما يساهم في تعزيز استدامة الأداء المؤسسي لهذا القطاع الحكومي.
3. وجود دور مؤثر إيجابي لبُعد "استراتيجية الترجمة" في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين، مما يدل على نجاعة تطبيق استراتيجيات الترجمة القانونية مما يساهم في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي.
4. وجود دور مؤثر إيجابي لبُعد "إشكاليات الترجمة" في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين، مما يدل على مستويات مراعاة الإشكاليات الخاصة بالترجمة القانونية ونجاح المترجمين المزاولين في هذا المجال مما يعزز جودة الترجمة وبالتالي يساهم في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي.

5. وجود دور مؤثر إيجابي لبُعد "اللغة القانونية" في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني من وجهة نظر المترجمين المزاولين، مما يشير إلى مراعاة هؤلاء المترجمين للخطاب القانوني وخصائصه ومدى إسهام ذلك في تحقيق استدامة الأداء المؤسسي.
6. عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين تجاه متغير الترجمة القانونية،تعزى للمتغيرات الديمغرافية التي تتمثل في: (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي) على الرغم من وجود فروق في استجاباتهم تبعاً لمتغير (عدد سنوات الخدمة).
7. عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين اتجاه متغير استدامة الأداء المؤسسي، تعزى للمتغيرات الديمغرافية التي تتمثل في: (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية) على الرغم من وجود فروق في استجاباتهم تبعاً لمتغيري (المؤهل العلمي وعدد سنوات الخدمة).

3.5 التوصيات

أصبحت الترجمة القانونية إحدى ضرورات العصر الحديث في ظل زيادة الاتصال والتواصل والترابط في مختلف المجالات بين شعوب العالم، مما جعل هذا المجال يحظى على اهتمام الكثير من الباحثين والمختصين والخبراء، لضرورته في دعم التنمية المستدامة بشكل عام وضمان استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي بشكل خاص في ظل اعتماد القطاع الحكومي وموثوقيته للترجمة القانونية.

وفي سياق الإطار النظري والدراسات السابقة والنتائج التي توصل إليها الجانب التطبيقي للدراسة، خلصت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات، وهي:

1.3.5. توصيات عامة:

1. ضرورة اهتمام صناع القرار في وزارة العدل الفلسطينية بتعزيز العمل على تطوير الترجمة القانونية ونشر التجارب الخاصة بها من خلال ورش العمل والندوات والمنشورات التي توضح استراتيجيات واشكاليات الترجمة القانونية، بما يعود بالنفع على تحسين جودة كفاءة الترجمة القانونية وبما يسهم في استدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي جراء تطبيقها بشكل عام.
2. ضرورة إنشاء نقابة خاصة بالمترجمين القانونيين؛ بحيث تعمل كمظلة راعية لحقوقهم ومُنظمة لشؤون عملهم مما يساهم في تطوير وتنمية قدراتهم من أجل تحسين الأداء الفعلي لهم.

3. ضرورة اهتمام وزارة العدل الفلسطينية بتوفير كافة الامكانيات والمقدرات والموارد الداعمة لتحسين وتطوير الترجمة القانونية وتوسيع مجالاتها من خلال اعتماد لغات جديدة، وبالتالي ضمان تعزيز استدامة الأداء الفعلي فيها بالاتجاه السليم الذي يدعم استقرارها واستدامة عملها وتحسين جودة مخرجاتها للمجتمع الفلسطيني.

2.3.5. التوصيات الخاصة بالترجمة القانونية:

1. ضرورة اعتماد استراتيجية التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية بحيث تعتمد هذه الاستراتيجية على مراعاة اللغة القانونية في النص الهدف وما يرتبط به من مصطلحات من شأنها تعزيز التوافق القانوني بين النص المصدر والنص الهدف، مما يساهم في ضمان حصول المواطنين على حقوقهم.
2. العمل على انشاء معهد تدريبي وطني تابع لوزارة العدل الفلسطيني والتي من خلاله لا يتقدم أي مترجم الى الترجمة القانونية الا بشرط حصوله على دورة مكثفة بحدود 50 – 100 ساعة تدريبية، بحيث تعمل هذه الدورة على تنمية مهارات المترجمين وتعريفهم بالتقنيات والآليات القانونية لعمل المترجم مما يعمل على استدامة وديمومة العمل الوزاري، ولما لوزارة العدل الفلسطينية الدور الهام في دعم الترجمة القانونية.
3. ضرورة اهتمام وزارة العدل الفلسطينية بالعمل على بتنظيم ورش تدريبية حول المصطلحات القانونية واللغة القانونية الخاصة بها بحيث تشتمل هذه التدريبات على تعميق التخصص في المجالات المصرفية والمالية والتأمين والملكية الفكرية والتقاضي والعقارات وغيرها من أجل ضمان تعزيز كفاءة عملية الترجمة في المجالات سابقة الذكر بما يضمن تحقيق استدامة الأداء المؤسسي.
4. ضرورة قيام وزارة العدل الفلسطينية بتنظيم الندوات والمؤتمرات للمختصين بمجال الترجمة القانونية حول إشكاليات الترجمة القانونية من أجل وضع منهجية متكاملة حول الإشكاليات واستكمال النقائص الخاصة بالخطاب القانوني واكساب الترجمة القانونية الموثوقية والمصداقية التي تُعزز كفاءتها ومن خلال التشبيك مع كافة الدول العربية والأجنبية ان أمكن ذلك،بحيث يتم الإعلان عن تنظيم هذه المؤتمرات سنويا وتكون وزارة العدل الفلسطينية هي الراعية لمثل هذه المؤتمرات من خلال تقديم أوراق بحثية محكمة تعمل على اثراء منظومة الترجمة القانونية ككل ومن خلال هذه المؤتمرات يمكن طرح القضية الفلسطينية والترويج لحل الصراع لصالح الفلسطينيين اللذين هم أصحاب الحق والسيادة في دولتهم الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

3.3.5. التوصيات الخاصة باستدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني:

1. ضرورة بذل الوزارات الفلسطينية لمزيد من الجهد في إطار تحسين مستويات الأداء الفعلي بها وتعزيز استدامته باعتباره المُحرك الرئيس لتحسين مستوى جودة خدماتها المقدمة للمجتمع الفلسطيني مما يعزز ثقة المجتمع المحلي ويدعم استدامتها.
2. ضرورة اهتمام الوزارات الفلسطينية التنسيق والتشبيك فيما بينها بهدف تبادل وتشارك الخبرات والتجارب السابقة وتعزيز التعلم الوظيفي بها حول آليات استدامة الأداء المؤسسي وتحقيق التنمية المستدامة للدولة الفلسطينية.
3. ضرورة اهتمام كافة مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني بتطوير أدوات خاصة بتقييم مستويات الأداء المؤسسي فيها بشكل دوري ومستمر من أجل تحسين آليات عملها بما ينسجم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويخلق أثراً مستداماً لخدماتها في المجتمع المحلي الفلسطيني.
4. ضرورة توسيع دائرة الترجمة القانونية في الوزارات والمؤسسات الحكومية لتشمل ترجمة الكتب والأبحاث والدراسات العلمية، كل في مجال تخصص وزارته، مما يعمل على فتح افاق جديدة للعمل وتوفير فرص عمل للشباب، وبالتالي تعزيز استدامة الأداء المؤسسي في القطاعات الحكومية، فعلي سبيل المثال تقوم وزارة الثقافة بترجمة كتب التراث والاغاني الفلسطينية والحكاوي الفلسطينية لكافة اللغات حتى يتم نشر الثقافة الفلسطينية مما يؤدي الى ترسيخ الثقافة الفلسطينية في كل زمان ومكان، بالإضافة الى ترجمة القضايا التي تتعلق بالاسرى والمعتقلين والرموز الفلسطينية كقصص ونماذج فلسطينية سطرت أروع البطولات في سبيل الدفاع عن ارضها ومقدساتها.

4.3.5. توصيات خاصة بالمترجمين القانونيين:

1. توصي الباحثة المترجمين المزاولين بضرورة تعزيز اعتماد تقنية التكافؤ الوظيفي؛ إذ انها تعتبر من أكثر التقنيات ملائمة للترجمة القانونية.
2. ضرورة عقد دورات تدريبية للمترجمين ولطلاب دراسات الترجمة ضمن برامج خاصة بتطوير قدرات المترجمين.
3. ضروة الاطلاع بشكل مستمر على تجارب المترجمين السابقين من أجل تعزيز عملية التعلم منها والاستفادة منها في معالجة الإشكاليات التي قد تواجههم أثناء عملية الترجمة القانونية.
4. ضرورة تنظيم ورش العمل والمؤتمرات الخاصة بمناقشة دراسات الترجمة القانونية ومجالاتها والقضايا التي تتصل بها من خلال تقديم الأبحاث العلمية.

5. ضرورة فهم ومراعاة الإطار القانوني الناظم للغة في النص المصدر والنص الهدف عند ترجمة المستندات القانونية، وذلك لتقديم خدمات ترجمة عالية الجودة وأكثر موثوقية.
6. ضررورة المحافظة على اللغات والمعرفة بالثقافات التي يقدم لها خدمات الترجمة.
7. ضرورة دعم وتطوبر المترجم القانوني بمهنته من خلال الاطلاع الدائم على نتائج البحوث في هذا الجانب لتحسين كفائته وتميزه وتفرده في تقديم خدمة لائقة به.

جدول 1.5: التحقق من نتائج الدراسة.

أسئلة الدراسة	أهداف الدراسة	مدى تحقيق الهدف	كيفية تحقيق الهدف
ما مستوى الترجمة القانونية في القطاع الحكومي؟	التعرُّف على مستوى الترجمة القانونية في القطاع الحكومي.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (3.4) نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومتغيري الدراسة الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي.
ما مستوى استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي؟	التعرف على مستوى استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (3.4) نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومتغيري الدراسة الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي.
ما مستوى العلاقة بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي؟	الكشف عن العلاقة بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (8.4) نتائج التحليل الإحصائي الخاص باختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.
ما دور الترجمة القانونية بأبعادها التي تتمثل في: (استراتيجيات الترجمة، اشكاليات الترجمة، اللغة القانونية) في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي؟	الكشف عن أثر الترجمة القانونية بأبعادها والتي تتمثل في: (استراتيجيات الترجمة، اشكاليات الترجمة، اللغة القانونية) في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (9.4) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي.

أسئلة الدراسة	أهداف الدراسة	مدى تحقيق الهدف	كيفية تحقيق الهدف
ما الفروق في استجابات المبحوثين حول الترجمة القانونية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة)؟	معرفة الفروق في استجابات المبحوثين حول الترجمة القانونية التي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (10.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابات المبحوثين حول الترجمة القانونية والتي تُعزي للمتغيرات الديموغرافية.
ما الفروق في استجابات المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة؟	معرفة الفروق في استجابات المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي التي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (10.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابات المبحوثين حول استدامة الأداء المؤسسي والتي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- أبو زيد، ع.، (2019). التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016-2019)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين

2- أبو سليمان، و.، (2014). ما هو القطاع العام؟، مقال نشر على موقع العربي الجديد.

3- أبو سمرة، ح.، (2017). دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين، دراسة حالة "جمعيات محافظة غزة"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

4- أحمد، أ.، (2018). الترجمة من منظور فقهاء اللغة: الاشكاليات وطرق واستراتيجيات المعالجة، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

5- الاخرس، ج.، (2016). الإدارة الإستراتيجية وفق النموذج الأوروبي للتميز EFQM وأثرها على الابداع الإداري في القطاع الحكومي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، فلسطين.

6- استانبولي، ش.، (2019). واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

7- الأغا، ن.، (2015). مدى تطبيق معايير التدقيق الحكومي المتعارف عليها في ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين.

8- أنيس، ك.، (2020). الأداء المستدام لمنظمات الأعمال: دراسة في نماذج القياس والافصاح، بحث محكم نشر في مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر.

9- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، (2018). أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018، تقرير نشر في المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس.

10- بلهادي وكرمة، (2019). إشكالية الترجمة القانونية دراسة تحليلية مقارنة لترجمة بعض المصطلحات والصيغ القانونية، بحث محكم، جامعة أبة بكر بلقايد، الجزائر

11- بن شريف، م.، (2017). إشكالية الترجمة القانونية دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، السودان.

12- بوطرافية، ل.، (2009). البعد الثقافي في الترجمة القانونية "قانون الأسرة الجزائري أنموذجاً"، رسالة دكتوراه، جامعة وهران.

13- بوعناني، إ.، (2018). إستراتيجية التكافؤ في الترجمة القانونية "ترجمة القانون لتجاري"، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، السودان.
14- تربان، ك.، (2014). دور أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية في تحسين أداء العاملين في وزارة الداخلية والأمن الوطني بغزة وسبل تعزيزه، بحث محكم نشر في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، فلسطين.
15- التنوير، (2022). امتحان الترجمة القانونية وزارة العدل الفلسطينية.
16- جابر، ع.، (2015). واقع ادارة الموارد البشرية وفق النموذج الأوروبي للتميز في القطاع الحكومي، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، فلسطين.
17- الجبالي، ح.، (2016). تنمية الأداء الوظيفي والإداري، كتاب، الطبعة الاولى، نشر في دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
18- حتاملة، ح.و دراوشة، ن.، (2019). الأداء المؤسسي ودوره في تحسين إنتاجية الجامعات الخاصة في شمال الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين، بحث محكم نشر في مجلة دراسات العلوم التربوية، الأردن.
19- حمادة، ح.، (2020). دور إدارة الموارد البشرية الإلكترونية فى تحسين الأداء المستدام للمنظمة بالتطبيق على شركة ميناء القاهرة الجوي، بحث محكم، جامعة الأهرام الكندية، مصر.
20- الرملاوي، ن.، (2020). درجة توافر ابعاد نموذج التميز الاوروبي (EFQM) لدى الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالأداء المؤسسي بالتطبيق على الجامعة الاسلامية بغزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
21- السالم، غ.، (2008). واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
22- ستانبولي، ش.، (2019). واقع التخطيط الإستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية، "دراسة ميدانية في مؤسسة الأغا خان – سورية"، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية.
23- سلطان، ك.، (2020). التوجه نحو تحقيق مؤسسة مستدامة من خلال ممارسات المسؤولية الاجتماعية – مؤسسة Holcim Lafarge الفرنسية نموذجاً–، رسالة ماجستير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
24- سمور، إ.، (2021). نموذج ماكينزي للتشخيص التنظيمي كمدخل لتطوير أداء المنظمات دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين.

25- عريوة، م.، (2011). دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية، رسالة ماجستير، دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة بالوسيلة وملبنة التل بسطيف، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.
26- القريشي، ي.، (2017). تأثير الرشاقة الإستراتيجية في الأداء المؤسسي المستدام، (دراسة حالة في مديرية توزيع كهرباء محافظة كربلاء المقدسة مع استطلاع لعينة من المدراء)، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي، جامعة القادسية، العراق.
27- قويدر، إ.، (2016). دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في تحقيق معايير الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين.
28- كواشي وبودودة، (2017). نموذج مقترح للربط بين بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمقارنة المرجعية لتقييم الأداء الشامل للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية والمؤسسة الجديدة للخزف الصحي بالغزوات، بحث محكم نشر في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن.
29- مجدي، أ.، (2019). دور الترجمة في التبادل الثقافي، مقال نشر في مدونة مكتبتك.
30- محمد، أ.، (2021). التسويق المستدام كمتغير وسيط في العلاقة بين ممارسات إدارة سلسلة التوريد المستدامة والأداء المستدام لشركات صناعة الموارد الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة دمياط، مصر.
31- المواجدة، أ.، (2019). دور تكنولوجيا المعلومات في دعم الأداء المستدام في منظمات الأعمال الإلكترونية: دراسة تطبيقية في منظمات الأعمال الإلكترونية في الأردن – عمان، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
32- وكالة وفا، (2022). برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر، تقرير نشر في وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ahmad, Farrukh&Nazir, (2019). Capacity building boost employees performance, Study, Ghent University, Research Gate
2- Baig, Wassem&Abrar, (2019). Impact of Capacity Building and Managerial Support on Employees' Performance: The Moderating Role of Employees' Retention, Study, Sage Journal
3- Bandia, P., (2022). Translation as Culture Transfer: Evidence from African Creative Writing, TTR, Traduction, terminologie, redaction Journal

4- Biel, Engberg, Ruano&Sosoni, (2019). Research Methods in Legal Translation and Interpreting Crossing Methodological Boundaries, Book, Routlrdge Taylor & Francis Group.
5- Biel, L., (2017). Researching Legal Translation: A Multi-Perspective AndMixedmethod Framework for Legal Translation, Journal of language and law.
6- Blasco, N., Brusca, I., & Labrador, M., (2019). Assessing Sustainability and Its Performance Implications: An Empirical Analysis in Spanish Public Universities, Faculty of Economics and Business, University of Zaragoza, Spain.
7- Bon, Zaid &Jaaron, (2018). Green human resource management, Green supply chain management practices and Sustainable performance", In: Paper presented at the 8th International Conference on Industrial Engineering and Operations Management.
8- Chimezie, (2016). The Role of Good Governance and Development Administration In National Development, Department Of General Studies,FederalPolytechnic,UkanaAkwa-IbomState,Nigeria
9- Clear world translation sttaf, (2019). The Top 5 Challenges Of Translating Legal Documents, Clear world translation
10- Fitriastut, L. & SUJOKO, S. &HERAWAN, T. VEMBERI, Y. (2020). A Conceptual Framework on the Effect of Knowledge Management System Usage, Organizational Learning on Innovation and Organizational Performance. Romanian Society for Quality Assurance
11- Gerwen, (2019). Studying the forms and functions of legal translations in history: the case of 19th century Belgium, The International journal for translation and interpreting.
12- Gerwen, H., (2019). Studying the forms and functions of legal translations in history: the case of 19th century Belgium, The International Journal for Translation & Interpreting Research
13- Gezikol&Tunahan, (2019). A Literature Review on the Determinants of Human Development, Sakarya University.
14- Hu &Le Cheng, (2016). A study of legal translation from the perspective of error analysis, International Journal of Legal Discourse.
15- Junior &Nunes, (2017). Sustainability and Performance in Organizations: an Analysis of the Triple Bottom Line Approach, Universidade de São Paulo, Brazil
16- Koksal&Yuruk, (2020). The Role of Translator in Intercultural Communication, Selçuk University, Deparment of Translation and Interpretation, Konya, Turkey.
17- Le Cheng, (2016). A study of legal translation from the perspective of error analysis, journal International Journal of Legal Discourse.
18- LucjaBie, (2013). Research models and methods in legal translation, University of Warsaw.

19- Luo, Tang, Chen, Li& Luo, (2020). Corporate Sustainability Paradox Management: A Systematic Review and Future Agenda, frontiers in psychology
20- Mishra, P., (2018). Women and Sustainable Development Goals, University of Delhi, Research Gate.
21- Mohammedali, M., (2012). Legal translation common problems and errors, Research Gate.
22- Norman, G. (2010). Likert scales, levels of measurement and the "laws" of statistics. Advances in health sciences education, 15(5), 625-632
23- Ramos, (2014). Legal Translation Studies as Interdiscipline: Scope and Evolution, Translators' Journal, Volume 59, Number 2.
24- Sososni, Ruano, Engberg & Biel, (2019). Research Methods in Legal Translation and Interpreting, Crossing Methodological Boundaries, Taylor & Francis Group.
25- Stillman, (2022). Legal translation: what is it, why is it important and some characteristics, Stillman translations website, seen on 20/5/2022.
26- Way, C., (2016). The Challenges and Opportunities of Legal Translation and Translator Training in the 21st Century, Universidad of Granada, Spain.

الملاحق

ملحق 1: الاستبانة النهائية لأداة الدراسة.

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

السيد/ة..... حفظكم الله ورعاكم،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

<u>الموضوع: استبانة</u>

تتشرف الباحثة أن تضع بين أيديكم استبانة لإجراء بحث بعنوان:

دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

في إطار البحث في دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني، يسعدني مساعدتكم في تعبئة الاستبانة الخاصة بهذا الموضوع، وذلك بهدف استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية من جامعة القدس– أبو ديس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحثة: ولاء سعيد الحمضيات

يرجى التكرم باختيار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية وذلك بوضع إشارة (×).

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

1. النوع الاجتماعي	
☐ذكر	☐أنثى
2. الفئة العمرية	
☐ أقل من 30 سنة	☐ من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة
☐ 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	☐ 50 سنة فأكثر
3. المؤهل العلمي	
☐ دبلوم	☐ بكالوريوس
☐ دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه)	
4. عدد سنوات الخدمة	
☐ 1 الى اقل من 5 سنوات	☐ 5 سنوات – أقل من 10 سنوات
☐ 10 سنوات –أقل من 15 سنة	☐ 15 سنة فأكثر

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: الترجمة القانونية

هي عبارة عن أحد أشكال الترجمة التي ترتبط بالأغراض القانونية من أجل تسهيل معاملات البشر في مجالات عديدة (Le Cheng, 2016).

البعد الأول: استراتيجيات الترجمة

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يعتمد المترجم على تحقيق أكبر قدر من التكافؤ في المعنى بين النص المصدر والنص الهدف المُترجم.					
.2	يتسم المترجم القانوني بإلمامه بكافة المعاني الدلالية والتركيبية والأسلوبية للنص المصدر.					
.3	يتمتع المترجم بالقدرة على تحليل بنية اللغات وخصائصها مما يُساهم في تعزيز كفاءة الترجمة.					
.4	تتوفر لدى المترجم القانوني دراية كافية بكيفية تحديد بنية النص المصدر بشكل يؤدي نفس وظيفته في النص الهدف.					
.5	يستخدم المترجم منهجية ترجمة مختلفة بحسب اختلاف نوع النص المصدر لتعزيز تكافؤ النص المصدر مع النص الهدف.					
.6	يقوم المترجم القانوني بمراعاة الاتساق بين النصين المصدر والهدف.					
البعد الثاني: إشكاليات الترجمة						
.1	يتوفر لدى المترجم القانوني معرفة بالاشكاليات والتحديات ذات العلاقة بترجمة النصوص القانونية مثل مراعاة الخطاب القانوني وخصائصه.					
.2	يتم الأخذ بالحسبان المتغيرات ذات العلاقة بطبيعة النص القانوني عند اتمام عملية الترجمة من أجل الوصول الى نص هدف مقبول					
.3	يتسم المترجم القانوني بالدراية الكافية بخصوصيات النص القانوني مما يحد من اشكاليات الترجمة					
.4	يستطيع المترجم القانوني تضمين الأنظمة القانونية في النص القانوني المُترجم.					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.5	يقوم المترجم القانوني بمراعاة الأبعاد اللغوية والمنهجية والقانونية المتعلقة بتقنيات الترجمة					
.6	يراعي المترجم القانوني فروع القانون وتقنيات التحرير القانوني في عملية الترجمة القانونية وذلك لتعزيز حصول المواطنين على حقوقهم.					
البعد الثالث: اللغة القانونية						
.1	يخضع المترجم القانوني لدورات تدريبة متخصصة بشأن تطوير مهاراته الوظيفية في مجال الترجمة القانونية.					
.2	يتوفر لدى الوزارة قواعد ومعايير خاصة لتوضيح شروط استيفاء النص المُترجم للغة القانونية.					
.3	تتم مراعاة اللغة القانونية في الترجمة القانونية بشكل صارم.					
.4	تتم مراعاة اللغة القانونية في عملية الترجمة من أجل الحفاظ على سلامة المعنى القانوني للنص المُترجم.					
.5	يتشارك المترجمون القانونيون العاملون في الوزارات في خبراتهم ومهاراتهم الوظيفية لتطوير كفاءة عملية الترجمة القانونية.					
.6	توفر الوزارة مادة تحتوي على تفسيرات، أمثلة، مفردات، متضادات، إيضاحات لغوية، من أجل تلبية احتياجات المترجم أثناء قيامه بعمله لتقديم خدمات الترجمة القانونية.					
المحور الثاني: استدامة الأداء المؤسسي هو اللبنة الأساسية للطريقة الإدارية التي يتم اتباعها في المؤسسة من أجل خلق قيمة لمخرجاتها على المدى الطويل والقصير، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية (المواجدة، 2019).						
البعد الأول: استدامة الأداء الاجتماعي						
.1	تتسم خدمات الوزارة العامة للجمهور الفلسطيني بالفاعلية.					
.2	تحافظ الوزارة على تعزيز خدماتها في المسار الاجتماعي بشكل يُلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني.					
.3	تساهم أعمال الوزارة في تنمية السياسات الاجتماعية بما في ذلك الخدمات العامة					
.4	تقوم الوزارة بربط استراتيجية أعمالها وأنشطتها مع الإدارة الاجتماعية فيها لتعزيز التوازن بين جودة الأداء وتلبية متطلبات المجتمع.					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.5	تقوم الوزارة بعمل تحليل خاص يُمكنها من معرفة التطورات في احتياجات المواطنين وفقاً للتغيرات المجتمعية من أجل تعزيز تلبية احتياجاتهم.					
.6	تلتزم الوزارة بتطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية من أجل إحداث أثر فعال في المجتمع المحلي.					
.7	تهتم الوزارة بالظروف الاجتماعية الخاصة بالعاملين لديها في إطار التزامها بالمسؤولية المجتمعية تجاههم					
البعد الثاني: استدامة الأداء الاقتصادي						
.8	تساهم أنشطة وأعمال الوزارة في تحسين مستويات حياة الأفراد المعيشية في المجتمع الفلسطيني					
.9	يتوفر لدى الوزارة خطة استراتيجية واضحة تضمن استمراريتها في توفير الخدمات الضرورية في ظل شح الموارد.					
.10	تقوم الوزارة بتطوير الأساليب التكنولوجية المستخدة بها من أجل تسهيل معاملات الجمهور.					
.11	تعمل برامج الوزارة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين بما يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية.					
.12	تمتلك الوزارة استراتيجية واضحة لتطوير استخدام الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على تنمية المستوى الاقتصادي في المجتمع المحلي.					
.13	تهتم الوزارة بمتابعة الاقتراحات التي يقدمها العاملون والتي تتعلق بتحسين مستويات جودة الأداء المؤسسي.					
البُعد الثالث: استدامة الأداء البيئي						
.14	تقوم الوزارة في إطار مسؤوليتها البيئية بتنفيذ أنشطة خاصة بالممارسات الصديقة للبيئة.					
.15	تعتمد الوزارة على توضيح الإجراءات الخاصة بترشيد استهلاك الموارد الطبيعية للعاملين بها.					
.16	تقوم الوزارة بعمل تحليل دوري خاص بأثار أنشطتها على النظام البيئي المحيط كأحد أساليب الحفاظ على البيئة.					
.17	يساهم ترشيد استهلاك الموارد في الوزارة في ضمان استدامة أعمالها وخدماتها المقدمة للجمهور الفلسطيني.					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.18	تقوم الوزارة بتنفيذ أعمالها بطريقة تُحافظ على الكائنات الحية والنُظم الطبيعية وتضمن إشباع المتطلبات الانسانية للجمهور المستفيد.					
.19	يُعزز حفاظ الوزارة على النظام البيئي مدى التزامها بمفهوم المواطنة في نظر المجتمع المحلي.					
.20	تقوم إدارة الوزارة بمنح مكافئة للموظفين الذين يُقدمون أفكار إبداعية تساهم في حل المشكلات البيئية.					

وشكرا لحسن تعاونكم،،،

ملحق 2: استبانة استطلاعية.

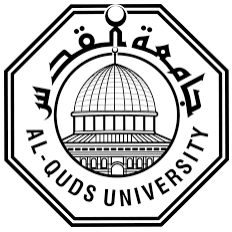

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
بناء المؤسسات والتنمية البشرية

السيد/ة:..... حفظكم الله ورعاكم،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

<u>الموضوع: استبانة استطلاعية</u>

تتشرف الباحثة بأن تضع بين أيديكم استبانة لإجراء دراسة استطلاعية بعنوان:
دور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.
في إطار البحث في موضوع الترجمة القانونية ودورها في استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني، تسرني مساعدتكم في تعبئة الاستطلاع الخاص الذي يهدف إلى قياس استدامة الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحثة: ولاء سعيد الحمضيات

يرجى التكرم باختيار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية وذلك بوضع إشارة (×).

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

1. النوع	
☐ذكر	☐أنثى
2. العمر	
☐ من 20 سنة الي 29 سنة	☐ من 30 سنة إلى 39 سنة
☐ 40 سنة إلى 49 سنة	☐ 50 سنة فأكثر
3. المؤهل العلمي	
☐ دبلوم	☐ بكالوريوس
☐ دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه)	☐ أخرى _____
4. سنوات الخبرة	
☐ 1 الى اقل من 5 سنوات	☐ 5 سنوات – أقل من 10 سنوات
☐ 10 سنوات –أقل من 15 سنة	☐ 15 سنة فأكثر

القسم الثاني: متغيرات الدراسة "محور استدامة الأداء المؤسسي"

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تعمل الوزارة على تحسين جودة العمليات الداخلية فيها باستمرار					
.2	تمتلك الوزارة أهداف قابلة للتنفيذ تتلائم مع خطتها الاستراتيجية.					
.3	تهتم الوزارة بالاستثمار الأمثل بالعاملين لديها.					
.4	تدعم الوزارة أنشطة البحث والتطوير الداخلي بها بشكل مستمر.					
.5	تقدم الوزارة خدمات مميزة وذات جودة عالية للجمهور الفلسطيني.					
.6	تُنجز الوزارة معاملات المواطنين في الوقت المحدد دون تأخير.					
.7	تحرص الوزارة في تنفيذ أنشطتها وعملياتها على تحقيق الكفاءة في ترشيد استهلاك الموارد بالشكل الأمثل.					
.8	توثق الوزارة جميع أنشطتها وخدماتها المقدمة للجمهور بهدف تطويرها.					
.9	تتعامل الوزارة بجدية مع الشكاوى والاقتراحات المقدمة من الجمهور لتعزيز استدامة الأداء.					
10	تستخدم الوزارة معايير حقوق الانسان وتُطبقها بشكل صريح وواضح.					
11	تتوفر لدى الوزارة موازنة كافية لانجاز وتقديم كافة خدماتها للجمهور المستفيد بكفاءة وفاعلية.					
12	تهتم الوزارة بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكلا الجنسين من العاملين بها.					
13	تهتم الوزارة بالجانب الاجتماعي للموظفين العاملين بها.					
14	يتم توزيع المسؤوليات والمهام والصلاحيات في الوزارة ضمن الهيكل التنظيمي وفق الكفاءة والخبرة مما يعزز استدامة الأداء المؤسسي.					
15	تسعى الوزارة من خلال انشطتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.					
16	تقوم الوزارة بتأسيس قنوات اتصال واضحة مع المجتمع المحلي من أجل بناء مشاركة مجتمعية فعالة.					

ملحق 3: نتائج تحليل الدراسة الاستطلاعية "استدامة الأداء المؤسسي".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1- تعمل الوزارة على تحسين جودة العمليات الداخلية فيها باستمرار.	1.85	0.86	37.0%	16
2- تمتلك الوزارة أهدافاً قابلة للتنفيذ تتلائم مع خطتها الاستراتيجية.	2.04	0.65	40.8%	1
3- تهتم الوزارة بالاستثمار الأمثل بالعاملين لديها.	1.96	0.76	39.2%	7
4- تدعم الوزارة أنشطة البحث والتطوير الداخلي بها بشكل مستمر.	1.85	0.66	37.0%	14
5- تقدم الوزارة خدمات مميزة وذات جودة عالية للجمهور الفلسطيني.	1.96	0.43	39.2%	3
6- تُنجز الوزارة معاملات المواطنين في الوقت المحدد دون تأخير.	1.89	0.64	37.8%	12
7- تحرص الوزارة في تنفيذ أنشطتها وعملياتها على تحقيق الكفاءة في ترشيد استهلاك الموارد بالشكل الأمثل.	1.93	0.55	38.6%	8
8- توثق الوزارة جميع أنشطتها وخدماتها المقدمة للجمهور بهدف تطويرها.	1.85	0.67	37.0%	15
9- تتعامل الوزارة بجدية مع الشكاوى والاقتراحات المقدمة من الجمهور لتعزيز استدامة الأداء.	1.96	0.72	39.2%	6
10- تستخدم الوزارة معايير حقوق الانسان وتُطبقها بشكل صريح وواضح.	1.96	0.65	39.2%	5
11- تتوفر لدى الوزارة موازنة كافية لإنجاز وتقديم كافة خدماتها للجمهور المستفيد بكفاءة وفاعلية.	2.00	0.78	40.0%	2
12- تهتم الوزارة بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكلا الجنسين من العاملين بها.	1.96	0.44	39.2%	4
13- تهتم الوزارة بالجانب الاجتماعي للموظفين العاملين بها.	1.93	0.62	38.6%	9
14- يتم توزيع المسؤوليات والمهام والصلاحيات في الوزارة ضمن الهيكل التنظيمي وفق الكفاءة والخبرة مما يعزز استدامة الأداء المؤسسي.	1.89	0.51	37.8%	11
15- تسعى الوزارة من خلال انشطتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	1.93	0.61	38.6%	10
16- تقوم الوزارة بتأسيس قنوات اتصال واضحة مع المجتمع المحلي من أجل بناء مشاركة مجتمعية فعالة.	1.89	0.70	37.8%	13
الدرجة الكلية للاستدامة الأداء المؤسسي.	1.92	0.35	38.4%	

ملحق 4: تسهيل مهمة باحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ 18/6/2022

تسهيل مهمة

يفيد برنامج التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية –جامعة القدس بأن الطالب/ة السيد/ة محمد الحمايدة ورقمه/ها الأكاديمي : 22012333 هو /هي أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس يقوم بعمل بحث ودراسة عن : دور المجلة العامة في دراسة الزيادة السكانية في فلسطين

وعليه نرجو التكرم منكم بمساعدته/ها للحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة ،علما بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

د. تهاني جفال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

نسخة : الملف

جامعة فلسطين - غزة - مدينة الزهراء

هاتف:28632001

E-mail: tjaffal@staff.alquds.edu

ملحق 5: أسئلة المقابلة.

استراتيجيات الترجمة	س1. برأيكم هل يتمتع المترجمون القانونين بالقدرة على تحليل بنية الكلمات وخصائصها، وهل يساهم ذلك في تعزيز كفاءة الترجمة القانونية وتأديتها للغرض المنوط بها؟ يرجى التوضيح..
	س2. هل تتم مراعاة التكافؤ بين النص المصدر والنص الهدف في عملية الترجمة القانونية وما مدى إسهام ذلك في تعزيز فاعلية الأداء في المؤسسات الحكومية والوزارات بشكل عام؟
	س3. من خلال خبرتكم هل يعتمد المترجمون القانونيون على منهجية مختلفة بحسب اختلاف نوع النص المصدر؟ وفي حال تنوع منهجيات الترجمة بحسب اختلاف نوع النص المصدر إلى أي مدى يُعزز ذلك فاعلية الترجمة القانونية في تسهيل معاملات المواطنين؟ يرجى التعليق من طرفكم..
إشكاليات الترجمة	س1. ما الإجراءات التي تعتمدها دائرة التصديقات لاعتماد الترجمة القانونية لنص ما؟ وهل يحصل المواطنون على تسهيلات لاتمام معاملاتهم بسرعة وكفاءة؟ يرجى التوضيح..
	س2. من خلال خبرتكم هل يتم مراعاة فروع القانون وخصائصه في عملية الترجمة القانونية؟ وإلى أي مدى يساهم ذلك في حصول المواطنين على حقوقهم؟ يرجى التعليق من طرفكم..
	س3. هل تشعرون من خلال ممارستكم المهنية أن المترجمين القانونيين يقومون بمراعاة الخطاب القانوني؟ وهل بالفعل يتم تضمين الأنظمة القانونية في النص القانوني المُترجم؟
اللغة القانونية	س1. هل يتوفر لدى المؤسسات الحكومية والوزارات قواعد ومعايير خاصة يعتمد عليها المترجمون القانونيون للتأكد من شروط استيفاء النص المُترجم للغة القانونية؟
	س2. ما تعليقكم على جدوى مراعاة اللغة القانونية في الحفاظ على سلامة المعنى القانوني وتأديته للغرض المنوط به (حصول المواطنين على حقوقهم)؟ يرجى التعليق..
استدامة الأداء المؤسسي	س1. في رأيكم هل خدمات المؤسسات الحكومية والوزارات قد ساهمت في تحسين المستوى المعيشي الاجتماعي للجمهور الفلسطيني؟ وما هو مستوى فاعليتها في تقديركم؟
	س2. هل ترون أن الترجمة القانونية تمكنت من تلبية احتياجات المواطنين وهل ساهمت في تعزيز حصول المواطنين على حقوقهم في القضاء وفي المعاملات الرسمية؟ يرجى التعليق من طرفكم..
	س3. هل تعتقدون أن الترجمة القانونية قد شكلت للمواطن الفلسطيني ضماناً حقيقياً في الحصول على حقه من التعليم والصحة وتحسين المستوى المعيشي؟ والى أي مستوى بتقديركم ساهم ذلك في تحسين حياة المواطن الفلسطيني؟
	س4. في تقديركم – من خلال الخدمات المُقدمة للجمهور الفلسطيني– هل استطاعت المؤسسات الحكومية والوزارات الفلسطينية القيام بدور مؤثر في عمليات التنمية في المجتمع الفلسطيني؟ الرجاء شرح ذلك؟
	س5. بحسب خبرتكم في مجال عملكم هل تهتم المؤسسات الحكومية والوزارات الفلسطينية بالاقتراحات التي يُقدمها العاملين والتي تتعلق بتحسين مستويات الأداء المؤسسي فيها وتعزيز استدامته وتلبيته لاحتياجات الجمهور الفلسطيني؟ يُرجى التوضيح من طرفكم..

ملحق 6: أسماء السادة الذين تم إجراء مقابلات معهم.

الاسم	المسمى الوظيفي
الأستاذ الدكتور/ محمد فهاد الشلالدة	معالي وزير العدل في وزارة العدل الفلسطينية
المستشار/ عبد الناصر أبو هولي	مسؤول الشؤون القانونية في وزارة العدل
الأستاذة/ ميساء حمارشة	مسؤولة قسم الترجمة في وزارة العدل
الأستاذ/ محي الدين الاسطل	مدير عام الشؤون المهنية والوسائل البديلة – وزار العدل
الدكتور/ إبراهيم السحباني	مشرف تربوي بوزارة التربية والتعليم
القاضي/ إبراهيم النجار	قاضي شرعي ومدير محكمة
القاضي/ سعيد أبو الجبين	قاضي شرعي ومدير محكمة
الدكتور/ عبد الهادي الاغا	وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ورئيس اللجنة الوطنية لتعزيز السلوك القيمي
المستشار/ عبد المطلب النخالة	مستشار في منظمة التحرير الفلسطينية
المستشار/ يعقوب الغندور	مراقب عام سجل الشركات في وزارة الاقتصاد
الأستاذ/ سعيد البطة	مستشار وزارة الصحة
الأستاذ/ تامر اشتيه	مدير مكتب وزير الداخلية – رام الله
الأستاذ/ عبد الرحمن حمدان	مدير دائرة في الأحوال المدنية – وزارة الداخلية
المستشار/ سائد الغفير	مستشار قانوني في وزارة السياحة
المستشار/ مأمون سويدان	مستشار رئيس الدولة في شؤون الشباب
المستشار/ رأفت الهولي	مستشار قانوني في القضاء الشرعي
الدكتور/ مجدي سالم	دكتور في العلاقات الدولية في وزارة الاسرى
الدكتور/ زكريا جودة	مدير العلاقات العامة في ديوان الموظفين
الدكتور/ رامي الغمري	مدير عام ديوان الموظفين
اللواء/ إبراهيم شقورة	لواء في السلطة الفلسطينية
الصحفية/ ناريمان شقورة	صحفية وكاتبة فلسطينية

ملحق 7: أسماء السادة المحكمين.

م.	الاسم	الجامعة
.1	د. أحمد فرج الله	جامعة الأقصى
.2	د. سليمان الطلاع	جامعة الأزهر
.3	د. أيمن الديراوي	جامعة الأقصى
.4	د. نهى نجم	جامعة الأزهر
.5	د. مشير عامر	الجامعة الاسلامية
.6	د. نبيل اللوح	جامعة القدس المفتوحة
.7	د. ريم الغصين	جامعة الأزهر
.8	د. أمجد بدح	جامعة الأزهر
.9	د. جمال الشريف	جامعة الأزهر
.10	د. أماني أبو جراد	جامعة الأزهر
.11	د. رجب السراج	الجامعة الإسلامية
.12	د. كمال حمدان	الجامعة الإسلامية
.13	أ. د. عصام البحيصي	جامعة فلسطين
.14	د. مروان الاغا	جامعة الازهر
.15	د. بلال البشيتي	جامعة الازهر
.16	د. وائل ثابت	جامعة الازهر
.17	د. علي أبو زيد	جامعة الازهر
.18	أ.د. جبر الداعور	جامعة فلسطين

ملحق 8: نتائج اختبار ت لعينة واحدة عند القيمة المتوسط 3.

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
m1_q1	11.682	91	.000	1.065	.88	1.25
m1_q2	7.446	91	.000	.793	.58	1.01
m1_q3	9.893	91	.000	.913	.73	1.10
m1_q4	6.865	91	.000	.728	.52	.94
m1_q5	6.516	91	.000	.739	.51	.96
m1_q6	4.237	91	.000	.522	.28	.77
m2_q1	7.270	91	.000	.804	.58	1.02
m2_q2	7.778	91	.000	.707	.53	.89
m2_q3	7.563	91	.000	.761	.56	.96
m2_q4	3.019	91	.003	.370	.13	.61
m2_q5	15.179	91	.000	1.130	.98	1.28
m2_q6	6.598	91	.000	.663	.46	.86
m3_q1	7.264	91	.000	.750	.54	.96
m3_q2	5.105	91	.000	.565	.35	.79
m3_q3	4.843	91	.000	.576	.34	.81
m3_q4	7.709	91	.000	.750	.56	.94
m3_q5	6.330	91	.000	.652	.45	.86
m3_q6	6.731	91	.000	.630	.44	.82
dep_q1	9.599	91	.000	.783	.62	.94
dep_q2	9.624	91	.000	.804	.64	.97
dep_q3	6.610	91	.000	.685	.48	.89
dep_q4	7.390	91	.000	.739	.54	.94
dep_q5	4.803	91	.000	.576	.34	.81
dep_q6	6.358	91	.000	.641	.44	.84
dep_q7	6.174	91	.000	.663	.45	.88
dep_q8	7.793	91	.000	.837	.62	1.05
dep_q9	5.023	91	.000	.587	.35	.82
dep_q10	5.875	91	.000	.707	.47	.95
dep_q11	6.270	91	.000	.685	.47	.90
dep_q12	1.059	89	.293	.144	-.13-	.42
dep_q13	9.101	91	.000	.870	.68	1.06
dep_q14	7.597	91	.000	.717	.53	.90
dep_q15	7.026	91	.000	.663	.48	.85
dep_q16	8.098	91	.000	.739	.56	.92
dep_q17	4.525	91	.000	.565	.32	.81
dep_q18	7.440	91	.000	.728	.53	.92
dep_q19	6.063	91	.000	.652	.44	.87
dep_q20	3.666	91	.000	.413	.19	.64
m1	12.977	91	.000	.79348	.6720	.9149
m2	13.551	91	.000	.73913	.6308	.8475
m3	11.978	91	.000	.65399	.5455	.7624
m1_3	15.283	91	.000	.72886	.6341	.8236
dep1	13.192	91	.000	.69876	.5935	.8040
dep2	10.050	91	.000	.64275	.5157	.7698
dep3	11.641	91	.000	.63975	.5306	.7489
dep1_3	14.094	91	.000	.66118	.5680	.7544

ملحق 9: اللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين.

قرار وزير العدل رقم (1) لسنة 1996 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين

قرار وزير العدل رقم (1) لسنة 1996 باللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين

وزير العدل بعد الإطلاع على قانون رقم 15 لسنة 1995 بشأن الترجمة والمترجمين ولا سيما المادة التاسعة منه. أقرر ما يلي-:

مادة(1)
يقدم طلب الحصول على رخصة عمل بمهنة مترجم من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية أو العكس لوزير العدل مستوفي جميع الشهادات والمستندات اللازمة.

مادة(2)
يشكل وزير العدل لجنة من ثلاثة أعضاء يجيدون اللغة الأجنبية التي يرغب طالب الرخصة الترجمة اليها.

مادة(3)
1- تختص اللجنة بمراجعة الشهادات والمستندات المرفقة بالطلب وتجري اختبار شفوي وآخر تحريري لصاحب الطلب.
2- تقدم اللجنة تقريراً بنتيجة الاختبار إلى وزير العدل.

مادة(4)
في حالة اجتياز مقدم الطلب الاختبار يحدد موعد لأداء اليمين أمام وزير العدل.

مادة(5)
يستوفي رسم قدره خمسة وعشرون ديناراً أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة سنوياً مقابل الحصول على رخصة مزاولة مهنة الترجمة

مادة(6)
في حالة تأخير صاحب الرخصة عن دفع رسوم التجديد يضاف ما يعادل 3% من الرسم عن كل يوم تأخير.

مادة(7)
على كل من يرغب في التوقف عن تجديد الرخصة أو عن ممارسة المهنة أن يعلم وزير العدل خطياً بذلك.

مادة(8)

عند فقد الرخصة أو تلفها يصدر وزير العدل رخصة أخرى بدلاً منها بناء على طلب صاحبها مقابل رسم مقطوع قدره خمسة دنانير أردنية أو ما يعادلها بالعملة المتداولة ويسري مفعولها عن السنة المتعلقة بها.

مادة(9)

تعلق الرخصة في مكان ظاهر للعيان من المحل، وتبرز لأي موظف مفوض بتطبيق أو تنفيذ أحكام هذا القانون، ولأولئك الموظفين تدقيق الرخصة وطرح أي سؤال أو استيضاح على صاحبها بشأنها.

مادة(10)

على كل مترجم منح ترخيص بمزاولة مهنة الترجمة أن يخطر مدير عام وزارة العدل بعنوان مكتبه وبكل تغيير يطرأ على هذا العنوان وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ مباشرة العمل به ومن تاريخ حصول التغيير.

مادة(11)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة غزة بتاريخ 1996/6/1 ميلادية الموافق 15/ محرم/1417 هجرية وزير العدل فريح مصطفى أبو مدين

ملحق 10: قانون الترجمة رقم (15) لسنة 1995.

قانون رقم (15) لسنة 1995 بشأن الترجمة والمترجمين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الإطلاع على القانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن نقل السلطات والصلاحيات،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،
وبعد موافقة مجلس السلطة الفلسطينية بتاريخ 1995/10/7 أصدرنا القانون التالي-:

مادة(1)

طلب الترخيص

لا يجوز لأي شخص العمل بمهنة مترجم من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية أو العكس إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير العدل.
وبشرط تقديم طلب إلى وزير العدل مبيناً فيه:
اسمه، لقبه، سنه، محل إقامته وما يتقنه من اللغات ومرفقاً به جميع الشهادات والمستندات المؤيدة لذلك.

مادة(2)

الشروط الواجب توافرها في طالب الرخصة

يشترط في طالب الرخصة ما يلي:
-1 أن يكون حاصلاً على شهادة علمية من معهد أو جامعة معترف بها بشأن اللغة التي ينوي الترجمة منها واليها.
-2 أن يكون حسن السير والسلوك وألا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالأخلاق أو الآداب العامة.
-3 ألا يقل عمره عن 21 عاماً.

مادة(3)

أداء اليمين

يؤدي المترجم قبل حصوله على الترخيص اليمين الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أودي أعمال مهنتي بالذمة والصدق وأن احترم القوانين والأنظمة المعمول بها."
ويكون أداء اليمين أمام وزير العدل.

مادة(4)

رسوم وحدة الترخيص

أ- تستوفى رسوم مقابل الحصول على ترخيص، وتحدد قيمة هذه الرسوم بقرار من وزير العدل.
ب- تكون مدة الترخيص سنة واحدة تجدد سنوياً بعد التأكد من توافر جميع الشروط المطلوبة.

مادة(5)

التوقيع على الأوراق المترجمة

يجب على المترجم الحاصل على رخصة وفقاً لهذا القانون أن يوقع اسمه على كل ورقة وترجمة لأي سند أو محرر مشيراً إلى أنه مترجم مرخص.

مادة(6)

السجل الخاص بالمترجمين

يقوم مدير عام وزارة العدل بقيد أسماء المترجمين الحاصلين على ترخيص في سجل خاص تدون فيه جميع المعلومات الخاصة بكل مترجم.

مادة(7)

إلغاء أو سحب الرخص

يجوز لوزير العدل إلغاء أو سحب الرخصة، بقرار مسبب إذا تبين له أن المترجم غير كفؤ للقيام بعمله.

مادة(8)

العقوبات

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أخرى ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة شهر أو غرامة قدرها مائتي دينار أو العقوبتين معاً.

مادة(9)

إصدار القرارات

يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة(10)

إلغاءات

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة(11)

تنفيذ القانون وسريانه

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة: بتاريخ 1995/10/9 ميلادية
ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق 11: قرار وزير العدل لاعتماد اللجنة الفنية للمترجمين المعتمدين من وزارة العدل

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة فلسطين

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم (ح/ 10/و.ع) لسنة 2019م

بشأن تشكيل لجنة فنيه ومهنيه من المترجمين المعتمدين

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،

وعلى قانون رقم (15) لسنة 1995م بشأن الترجمة والمترجمين،

وعلى قرار وزير العدل رقم (1) لسنة 1996م،

بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين،

وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً،

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة،

قررنا ما هو آتٍ

مادة (1)

تشكيل اللجنة

تشكيل لجنة متخصصة فنيه ومهنيه من المترجمين المعتمدين لدي وزارة العدل:

1-الدكتور/ محمد مشير عبد العزيز عامر

2- الدكتور/ كمال محمد حمدان

3- الأستاذة/ ولاء سعيد الحمضيات

مادة (2)

مهام اللجنة

تختص اللجنة بما يلي:

1. النظر وابداء الراي الفني والمهني في ما يحال اليها من دائرة الترجمة من اعمال ترجمه من اللغة الأجنبية وبالعكس.
2. ترجمة الأعمال التي ترد لدائرة الترجمة من شكاوي وتقديم تقرير بذلك .
3. العمل علي اعداد وتنظيم دورات تدريبه وتثقيفيه وتعميم وشرح قواعد مدونة السلوك للمترجمين المعتمدين لدي وزارة العدل.

مادة (3)

التنسيق والمتابعة

يكلف المستشار القانوني/ أ. عبد الناصر أبو هولي مدير عام الشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل المنازعات بالتنسيق ومتابعة أعمال اللجنة.

دولة فلسطين وزارة العدل Ministry of Justice State of Palestine

صورة طبق الأصل وزارة العدل

مادة (4)

ترفع اللجنة تقريراً بالعمل الموكل اليها خلال مدة أقصاها عشرة ايام من تاريخ تبليغها.

مادة (5)

التنفيذ والنفاذ

على الجهات المختصة كافة -كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القرار ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

صدر في مدينة غزة بتاريخ: 23/ 10 /2019م

/ وزير العدل

دولة فلسطين
وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Palestine

صورة طبق الأصل
وزارة العدل

مدونة قواعد السلوك للمترجمين الفلسطينيين

وزارة العدل الفلسطينية

Code of Conduct for the Palestinian Translators

Palestinian Ministry of Justice

إعداد اللجنة المختصة

د. كمال محمد حمدان
مترجم قانوني للغة العبرية

د. محمد مشير عبد العزيز عامر
مترجم قانوني للغة الانجليزية

أ . ولاء سعيد الحمضيات
مترجم قانوني للغة الانجليزية

اشراف ومتابعة
المستشار/ عبد الناصر أبو هولي
مدير عام الإدارة العامة للشئون المهنية

اكتوبر 2019م

ملحق 12: مدونة قواعد السلوك للمترجمين الفلسطينيين.

مـدونــة قـواعد السلــوك للمترجمين الفلسطينيين

الفصـل الأول

أحكـام عامـة

المادة (1)

التسمية

تسمى هذه المدونة، مدونة قواعد السلوك للمترجمين الفلسطينيين، و يعمل بها اعتبارا من تاريخ إقرارها من وزارة العدل.

المادة (2)

السريان

تسري قواعد هذه المدونة على جميع المترجمين الحاصلين على رخصة عمل من وزارة العدل الفلسطينية.

المادة (3)

أهداف المدونة

تهدف هذه المدونة إلى:

1. تحقيق رؤية دائرة الترجمة التي تقوم على التميز والفعالية في نظام قضائي فلسطيني مستقل.
2. تقديم خدمات عدلية وفق المعايير العالمية، والإسهام في تطوير ورفع مستوى مهنة الترجمة والمترجم.
3. تعزيز مهنة المترجم أمام الجهات القانونية من خلال تبني القواعد والضوابط.
4. تنظيم السلوك المهني والأخلاقي للمترجم العامل في مجالات الترجمة، مجالات القضاء والإعلام والسياسة والاقتصاد والتجارة والتعليم وغيرها، وبالتالي فإنها تسعى لضبط عمل وأداء المترجم، وضمان حماية المترجم والمستفيد من خدماتها والحفاظ على حقوقهم.

المادة (4)

ينبغي على كل مترجم قانوني الإلمام بأحكام هذه المدونة والالتزام بقواعدها.

المادة (5)

يتوجب على كل مترجم قبل الحصول على رخصة عمل كمترجم توقيع تعهد بالالتزام بقواعد هذه المدونة، كما يوقع عليها وفق الأصول عند تجديد الرخصة تباعاً.

المادة (6)

بتوقيع المترجم يكون قد أدرك أن مخالفة قواعد المدونة تعرض مرتكبها للمساءلة التأديبية وفق اللوائح المعمول بها في دائرة الترجمة في وزارة العدل الفلسطينية.

المادة (7)

يسهم المترجم بهذا في تحقيق رؤية وغايات دائرة الترجمة القائمة على التميز والفعالية في نظام قضائي مستقل، واضعاً نصب عينيه الالتزام باليمين التي أداها.

المادة (8)

يجب على المترجم الامتناع عن كافة الممارسات والسلوكيات التي قد تسيء للدائرة أو تلحق الضرر بها أو بأي من عملائها.

الفصل الثاني: مبادئ عامــة

المادة (9)

السلوك المهني

يعمل المترجم في جميع الأوقات وفقًا لمعايير السلوك واللباقة الواردة أدناه:

1. يحافظ المترجم على نزاهته واستقلاله في جميع الأوقات.
2. يقوم المترجم بالتحضير المناسب لجميع المهام الموكلة إليه.
3. يكمل المترجم الواجبات التي قبلها، ما لم يكن غير قادر على القيام بذلك لأسباب أخلاقية.
4. يلتزم المترجم بأوقات مهام العمل والمواعيد النهائية، أو يقوم بإبلاغ العملاء على الفور بأي عائق.
5. لا يمارس المترجم التسلط أو التأثير السلبي على عملائه.
6. لا يطلب المترجم إكراميات أو غيرها من المنافع فوق أجره المتفق عليه، ولكن قد يقبل هدايا صغيرة في سياقات ثقافية محددة.

المادة (10)

السرية

يلتزم المترجم خلال تأدية عمله بما يلي:

1. إتباع قواعد سرية تامة للحفاظ على مصالح ومعلومات الأطراف التي يعمل معها في المجالات المهنية أو التجارية أو غيرها.
2. في حالة عمل فريق، يمتد الالتزام الأخلاقي بالسرية إلى جميع أعضاء الفريق.
3. عدم استغلال المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء الترجمة أو نتيجة عمله، أو إعادة استخدامها أو استنساخها أو التصرف فيها كلياً أو جزئياً.
4. يجوز الإفصاح عن المعلومات بموافقة خطية من العملاء، أو عندما يفرض القانون الكشف عن المعلومات.

المادة (11)

الكفاءة

يقوم المترجم بالعمل في المجال الذي تم تأهيله فيه، وباللغة أو اللغات التي تم منحه رخصة من وزارة العدل للعمل بها، ويلتزم بزيادة مهاراته وكفاءاته والحفاظ عليها من خلال تطويره المهني المستمر وفقا لما يلي:

1. إن قبول مهمة الترجمة هو عبارة عن إقرار أو إعلان ضمني بقدرة وكفاءة المترجم بالقيام بهذه المهمة.
2. يجب أن يكون المترجم على دراية بالسياقات المتنوعة والهياكل المؤسسية والمصطلحات وأنواع المجالات التي يقبل فيها العمل.
3. يوضح المترجم مؤهلاته بلغات أو اتجاهات لغوية معينة إذا طلب العميل ذلك.
4. إذا أصبح واضحًا أثناء مهمة ما أن الخبرة المطلوبة خارج نطاق اختصاصه، يقوم المترجم بإبلاغ العميل على الفور ويعمل على حل الموقف، أو الانسحاب من المهمة أو إتباع استراتيجية أخرى مقبولة.

المادة (12)

الحيادية

يلتزم المترجم بما يلي:

1. الحياد في جميع الاتصالات المهنية، و الاتصال المتبادل بين المشاركين في أي لقاء مترجم.
2. عدم إظهار أي تحيز تجاه مؤلف النص المصدر أو القراء المقصودين لترجمته، ويلعب المترجم دورًا مهمًا في تسهيل التواصل الفعال بين الأطراف التي ليست بينها لغة مشتركة، كما يهدف إلى ضمان توصيل المعنى المقصود من خلال الترجمة. ولا يعتبر المترجم مسؤولا عن محتوى ما تتواصل به الأطراف، ولكنه يتحمل مسئولية النقل الكامل والدقيق للمحتوى، ولا يسمح للتحيز بالتأثير على أدائهم.

3. الحيادية المهنية في تفسير مهام الترجمة في جميع المواقف.
4. عدم قبول التكليفات،أو عرض انسحابه من المهمة عندما يصعب عليه الحفاظ على الحياد بسبب المعتقدات الشخصية أو غيرها من الظروف.
5. لا يعتبر المترجم مسؤولا عما يقوله أو يكتبه العملاء.
6. أن يُنحّي آراءه ومعتقداته الشخصية جانبًا أثناء القيام بمهمة ترجمة ما، فالاحترافية تتطلب من المترجم ذلك.
7. الكشف بصراحة عن جميع حالات تضارب المصالح، ومنها على سبيل المثال ذات العلاقة بأقاربه أو أصدقائه، أو تلك التي تؤثر على أرباب عمله.
8. إذا تم نطق أو كتابة أكاذيب واضحة في النص المصدر، فإن على المترجم نقلها في اللغة المستهدفة بدقة وبنفس الطريقة المذكورة في اللغة المصدر.

المادة(13)

تحري الدقة

يحافظ المترجم بدرجة عالية من المهنية على الدقة في ترجمة النصوص والمعاني مع مراعاة ما يلي:

1. القيام بترجمات دقيقة للغة المصدر أو النص باللغة المستهدفة، باستخدام المهارات والفهم الذي اكتسبه من خلال تدريبه وتعليمه، والمقصود هنا بكلمة دقيقة هو ترجمة مثالية وكاملة، دون تشويه أو حذف أو سهو أو خطأ، والحفاظ على محتوى الرسالة أو النص المصدر والغرض منها.
2. ينبغي أن تكون كل ترجمة مخلصة، وتعيد الفكرة والشكل الأصلي بالضبط، وهذا الإخلاص يشكل التزامًا أخلاقيًا وقانونيًا للمترجم.
3. لا يغير المترجم أي شيء من محتوى الرسالة المقصودة أو يضيف إليها أو يحذفها، ومراعاة المحافظة على فكرة النص الأصلي ونمطه، دون الإخلال بمعانيه، أو تحويره، أو تغيير موضوعه.
4. ينبغي أن يعترف المترجم بأخطائه في الترجمة ويقوم بتصحيحها على الفور.
5. يُطلب أحياناً من المترجم التكرار أو إعادة الصياغة أو التوضيح إذا كان أي شيء غير واضح.

المادة (14)

وضوح الأدوار

يقوم المترجم بتوضيح دوره تمشياً مع قواعد هذه المدونة وفقا لما يلي:

1. يحترم المترجم حدوده المهنية وتلك الخاصة بالمشارك الآخر المنخرط في المهمة.
2. يلفت المترجم الانتباه إلى أي موقف تسئ فيه أطراف أخرى فهم دور المترجم أو أن يكون لديه توقعات غير مناسبة.

3. أن يكون المترجم قادرًا على العمل الجماعي إذا طُلب منه ذلك بكل مهنية واحترام، فذلك من حدود المهنية في عملية الترجمة.
4. يوضح المترجم لعملائه ويساعدهم على فهم الفرق بين المعاملات المهنية والمعاملات الشخصية، كما يتحمل المترجم توضيح الحدود المناسبة بينه و بين المشاركين الآخرين في التفاعل مع الآخرين والحفاظ عليها.
5. عندما يكون للمترجم أدواراً أخرى إضافية إلى دوره في الترجمة بسبب ترتيبات عمل محددة؛ فإن على المترجم توضيح ذلك، ومتى يتصرف كمترجم ولا يغير الأدوار دون سابق إنذار.

المادة (15)

الحفاظ على العلاقات المهنية

على المترجم:

1. تحمل المسؤولية عن جودة عمله؛ سواء كان موظفا أو ممارسا مستقلا أو متعاقدا مع وكالات متنوعة.
2. تأمين ظروف عمل مرضية لأداء واجباته، بما في ذلك ملاءمة البيئة المادية، والإحاطة المناسبة، والسعر المناسب، وبروتوكولات السلوك الواضح عند الحاجة في بيئات مؤسسية محددة.
3. يتبع المترجم مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة هذه عند عمله مترجما.
4. يتعامل المترجم مع العملاء والوكالات بأمانة وشفافية، ويحافظ على نفس المعايير المهنية بغض النظر عن طبيعة الطرف أو الأطراف الذين يعمل معهم.
5. يتوجب على المترجم الاطلاع على طبيعة المهمة والحصول على المواد المرجعية والمعلومات الأساسية قبل بدء عمله.
6. يخصص المترجم وقتا كافيا للقيام بعمله، ويعزز علاقة عمل محترمة ولائقة مع الجهات التي يعمل معها، ويشجعها على التعرف على دور المترجم .
7. لا يجوز للمترجم النزول عن الحد الأدنى للأجور حسب ما هو متعارف عليه مع بقية المترجمين.
8. يجب على العملاء أو الأطراف الأخرى التي تعمل مع الممارس للترجمة لفت انتباه دائرة الترجمة لأي خرق لهذه القواعد، وستقوم الدائرة بالتحقيق في مثل هذه الشكاوى، وبالمثل يمكن للمترجم إخطار الدائرة بأية تجاوزات لهذه القواعد من طرف الوكالات أو المؤسسات أو الأفراد التي تشتري خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية وستقوم الدائرة بعمل اللازم في إطار القانون.

المادة (16)

التطوير المهني

يعزز المترجم مهاراته ومعارفه وخبراته من خلال:

1. التعليم المستمر والتطوير المهني طوال حياته المهنية.
2. المحافظة على إتقان اللغات والمعرفة بالثقافات التي يقدم لها خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الاحترافية.
3. دعم و تشجيع المترجم للتطوير المهني داخل المهنة وبين زملائه.
4. سعي المترجم إلى البقاء على اطلاع بالاتجاهات والتطورات الجديدة ونتائج البحوث في هذا المجال لتحسين كفاءته وممارسته.

المادة (17)

التضامن المهني

يحترم المترجم زملاءه ويدعمهم، ويسعى للارتقاء بسمعة مهنة الترجمة وتعزيز الثقة بها، ويشعر المترجم بولائه للمهنة التي تتجاوز مصلحته الفردية، ويبرهن عمليًا على ذلك. كما ينبغي أن يدعم ما هو في مصلحة مهنة الترجمة؛ ويرفع من شأنها، ويحافظ على زملائه، ويقدم المساعدة لهم.

1. يزيد المترجم من الوعي بمصالح المهنة وسمعتها، ويقدم الدعم والمشورة لزملائه المترجمين.
2. لا يليق بالمترجم العمل مع جهة مقدمة لخدمات الترجمة إن علم بأن صاحبها أو مديرها يستخف بالزملاء المترجمين، أو يتحدث إليهم أو يعاملهم بشكل غير لائق.
3. يقوم المترجم بحل أي نزاعات مع زملائه المترجمين بطريقة ملائمة وتعاونية ومهنية، لا يجوز للمترجم أن ينتقد أي زميل له مهما كانت الأسباب ولا يجوز له الحط من قيمته.
4. يحيل المترجم أية نزاعات لم يتم حلها إلى دائرة الترجمة بوزارة العدل؛ وهي صاحبة التوجيه النهائي الملزم مع الحق في تقديم استئناف أو مراجعة وفق الأعراف والقوانين ذات الصلة.

فهرس الملاحق

ملحق 1: الاستبانة النهائية لأداة الدراسة..... 125
ملحق 2: استبانة استطلاعية. 131
ملحق 3: نتائج تحليل الدراسة الاستطلاعية "استدامة الأداء المؤسسي". 134
ملحق 4: تسهيل مهمة باحث..... 135
ملحق 5: أسئلة المقابلة..... 136
ملحق 6: أسماء السادة الذين تم إجراء مقابلات معهم..... 137
ملحق 7: أسماء السادة المحكمين..... 138
ملحق 8: نتائج اختبار ت لعينة واحدة عند القيمة المتوسط 3..... 139
ملحق 9: اللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين..... 140
ملحق 10: قانون الترجمة رقم (15) لسنة 1995..... 142
ملحق 11: قرار وزير العدل لاعتماد اللجنة الفنية للمترجمين المعتمدين من وزارة العدل..... 144
ملحق 12: مدونة قواعد السلوك للمترجمين الفلسطينيين. 147

فهرس الجداول

جدول 1.1: مصفوفة تصميم أبعاد المتغير المستقل: (الترجمة القانونية). 10
جدول 1.2: تعريف الترجمة القانونية..... 15
جدول 2.2: تعريف استدامة الأداء المؤسسي..... 30
جدول 3.2: الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية..... 60
جدول 1.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفقرات استراتيجية الترجمة..... 65
جدول 2.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفقرات إشكاليات الترجمة..... 66
جدول 3.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفقرات اللغة القانونية..... 67
جدول 4.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفقرات استدامة الأداء المؤسسي..... 68
جدول 5.3: معامل ارتباط بيرسون بين البعد والمحور المنتمي اليه. 70
جدول 6.3: مؤشرات قياس الثبات للاستبانة..... 70
جدول 1.4: نتائج البيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين=92)..... 74
جدول 2.4: المحك المعتمد في الاستبانة..... 76
جدول 3.4: نتائج التحليل الوصفي لأبعاد الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي. 76
جدول 4.4: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "استراتيجية الترجمة"..... 78
جدول 5.4: نتائج التحليل الاحصائي لفقرات البعد الثاني "إشكاليات الترجمة". 80
جدول 6.4: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "اللغة القانونية". 83
جدول 7.4: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المتغير الثاني "استدامة الأداء المؤسسي". 86
جدول 8.4: العلاقة بين الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي. 96
جدول 9.4: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثانية..... 98
جدول 10.4: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى. 100
جدول 11.4: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية..... 102
جدول 12.4: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة..... 104
جدول 13.4: نتائج اختبار (Independent Samples T-test). 107
جدول 14.4: نتائج اختبار (one way ANOVA)..... 107
جدول 15.4: اختبار المقارنات البعدية..... 108
جدول 16.4: نتائج اختبار (Independent Samples T-test). 110
جدول 17.4: نتائج اختبار (one way ANOVA)..... 110

جدول 18.4: اختبار المقارنات البعدية.....111
جدول 19.4: اختبار المقارنات البعدية.....112
جدول 1.5: التحقق من نتائج الدراسة. 118

فهرس الأشكال

شكل 1.1: نموذج أبعاد الدراسة..... 9
شكل 1.2: أبعاد الأداء المؤسسي والممارسات الخاصة بتحقيقه..... 34
شكل 2.2: الهيكل التنظيمي لوزارة العدل الفلسطينية. 42

فهرس المحتويات

إقرار: .....أ
شكر وعرفان..... ب
مصطلحات الدراسة:.....ج
الملخص:.....د
Abstract:.....هـ

1 الفصل الأول: خلفية الدراسة..... 1

1.1 مقدمة الدراسة..... 1
2.1 مشكلة الدراسة..... 3
3.1 أهمية الدراسة..... 5
1.3.1. الأهمية العلمية:..... 6
2.3.1. الأهمية العملية:..... 6
4.1 أهداف الدراسة..... 7
5.1 مبررات الدراسة..... 7
6.1 متغيرات الدراسة..... 8
7.1 فرضيات الدراسة 10
8.1 حدود الدراسة..... 11
9.1 محددات ومعوقات الدراسة..... 12
10.1 هيكلية الدراسة:..... 12

2 الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة 13

1.2 المبحث الأول: الترجمة القانونية 14
1.1.2. تمهيد: 14
2.1.2. ماهية الترجمة القانونية:..... 14
3.1.2. أهمية الترجمة القانونية:..... 16
4.1.2. خصائص الترجمة القانونية:..... 17

5.1.2. الفئات الرئيسة للنصوص التي تحتاج إلى الترجمة القانونية: 18
6.1.2. أنواع الترجمة: 18
7.1.2. التحديات التي تواجه الترجمة القانونية: 20
8.1.2. أبعاد الترجمة القانونية: 21
9.1.2. نماذج لأهمية الدور الذي تلعبه الترجمة: 25
10.1.2. خلاصة المبحث الأول: 28
2.2 المبحث الثاني: استدامة الأداء المؤسسي 29
1.2.2. تمهيد: 29
2.2.2. ماهية استدامة الأداء المؤسسي: 29
3.2.2. خصائص استدامة الأداء المؤسسي: 31
4.2.2. أهمية تبني مفهوم استدامة الأداء المؤسسي: 31
5.2.2. فوائد تبني مفهوم استدامة الأداء المؤسسي: 32
6.2.2. غايات استدامة الأداء المؤسسي: 33
7.2.2. استراتيجيات استدامة الأداء المؤسسي: 33
8.2.2. أبعاد استدامة الأداء المؤسسي: 34
9.2.2. خلاصة المبحث الثاني: 36
3.2 المبحث الثالث: القطاع الحكومي الفلسطيني 37
1.3.2. تمهيد: 37
2.3.2. مجالات عمل مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني: 40
3.3.2. خلاصة المبحث الثالث: 46
4.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها 47
1.4.2. تمهيد: 47
2.4.2. الدراسات التي تناولت المتغير المستقل "الترجمة القانونية ": 47
1.2.4.2. دراسات عربية: 47
2.2.4.2. دراسات أجنبية: 49
3.4.2. الدراسات التي تناولت المتغير التابع "استدامة الأداء المؤسسي": 51
1.3.4.2. الدراسات المحلية: 51
2.3.4.2. الدراسات العربية: 53
3.3.4.2. الدراسات الأجنبية: 56
4.3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة: 57

4.4.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:..... 58
5.4.2. أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:..... 59
1.5.4.2. الدراسات التي تناولت المتغير المستقل "الترجمة القانونية":..... 59
2.5.4.2. الدراسات التي تناولت المتغير التابع "استدامة الأداء المؤسسي"..... 59
6.4.2. خلاصة الفصل الثاني:..... 61

3 الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة 62

1.3 مقدمة..... 62
2.3 منهج الدراسة..... 62
3.3 مجتمع الدراسة 63
1.3.3. توزيع الاستبانات ونسبة الاسترداد:..... 63
4.3 وصف أداة الدراسة "الاستبانة"..... 64
5.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)..... 64
1.5.3. التأصيل العلمي لنموذج الدراسة:..... 64
2.5.3. صدق المحكمين:..... 64
3.5.3. صدق المقياس:..... 65
1.3.5.3. مؤشر الاتساق الداخلي:..... 65
2.3.5.3. مؤشر الصدق البنائي:..... 69
6.3 ثبات أداة الدراسة..... 70
7.3 مبررات استخدام الاختبارات المعلمية في الدراسة:..... 71
8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة..... 71

4 الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج 73

1.4 مقدمة..... 73
2.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الديموغرافية..... 73
3.4 المقياس المعتمد في الاستبانة (المحك المعتمد)..... 75
4.4 نتائج التحليل الوصفي لأبعاد الترجمة القانونية واستدامة الأداء المؤسسي بشكل عام..... 76
5.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمتغير المستقل "الترجمة القانونية": 78
6.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمتغير الثاني "استدامة الأداء المؤسسي":..... 85
7.4 الإجابة على فرضيات الدراسة..... 95

5 الفصل الخامس: النتائج والتوصيات..... 113

1.5 مقدمة..... 113
2.5 النتائج..... 113
1.2.5. النتائج الخاصة بمستويات الالتزام بتطبيق "الترجمة القانونية" وتحقيق "استدامة الأداء المؤسسي": 114
2.2.5. النتائج الخاصة بدور الترجمة القانونية في استدامة الأداء المؤسسي:..... 114
3.5 التوصيات..... 115
1.3.5. توصيات عامة: 115
2.3.5. التوصيات الخاصة بالترجمة القانونية:..... 116
3.3.5. التوصيات الخاصة باستدامة الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي الفلسطيني: ... 117
4.3.5. توصيات خاصة بالمترجمين القانونيين:..... 117
المصادر والمراجع..... 120
الملاحق 125
فهرس الملاحق..... 153
فهرس الجداول..... 154
فهرس الأشكال..... 156
فهرس المحتويات..... 157